

Distr.: General

5 May 2023

Arabic

Original: English/French/Russian/

Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

19-10 تموز/يوليه 2023

تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل

لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات

تجميع الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2023

مذكرة من الأمانة العامة

تحليل الأمانة العامة طيه الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من 36 دولة

عضوا ومن الاتحاد الأوروبي في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

لعام 2023 وفقا لقرارات الجمعية العامة 290/67 و 1/70 و 299/70**.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 7 تموز/يوليه 2023.

** تمثل الرسائل آراء الحكومات المعنية وتستنسخ الأمم المتحدة محتواها كما ورد، مع إدخال تعديلات تحريرية بحتة لا غير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

070723 070723 23-08622 (A)



البحرين

[الأصل: بالإنكليزية]

التوافق المؤسسي

تحافظ مملكة البحرين على رسوخ التوافق المؤسسي فيها مع أهداف التنمية المستدامة، ويتجلى ذلك في دستورها وميثاق العمل الوطني اللذين يدعمان السلام والتسامح، ويدافعان عن حماية المحرومين، ويكفلان المساواة بين الجنسين، ويضمنان سبل حصول الجميع على الرعاية الصحية والتعليم المجاني، ويسعيان إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية.

كما أن استراتيجية البحرين الشاملة، التي يشار إليها بالرؤية الاقتصادية 2030 والتي انطلقت في عام 2008، تتوافق توافقاً بالغاً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشكل "الاستدامة" و "الإنصاف" اثنين من المبادئ الثلاثة التي تسترشد بها هذه الرؤية، وتغطي تطلعاتها من حيث الاستدامة ما هو أبعد من الميدان الاقتصادي، فهي تغطي رأس المال البشري والابتكار والتكنولوجيا والبيئة والتراث الثقافي.

التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يعكس هذا الاستعراض الوطني الطوعي المنجز في منتصف المدة المحددة لتنفيذ خطة عام 2030 التزام المملكة بالتعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي عام 2022، أنشئت وزارة التنمية المستدامة لتتسق ودعم ما يُبذل من جهود في مجال الاستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها. كما أن الخطة الحكومية للفترة 2023-2026 المعنونة "من التعافي إلى النمو المستدام" تُدمج أهداف التنمية المستدامة في المشاريع الحكومية.

التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

تمكنت البحرين من إدارة تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بمهارة من خلال التأهب الفعال، وتوفير الفحوص والعلاج واللقاحات بالمجان لجميع المواطنين والمقيمين، ومواصلة تقديم الخدمات الصحية الأساسية دون انقطاع، وتجنب العمل بتدابير الإغلاق الشامل، وحماية من هم أشد تضرراً من الجائحة. والجدير بالذكر أن البحرين منحت الأمهات العاملات في القطاع العام وأزواج الموظفين العاملات في الخطوط الأمامية فرصة العمل عن بُعد. وحذت الحكومة من التداعيات الاقتصادية وعززت التعافي من خلال إطلاق حزمة حوافز بقيمة 12 بليون دولار، ودعمت هذه الحزمة الأسر والشركات وثبتت الأسواق وأعادت الثقة في النظام المالي.

ووثقت منظمة الصحة العالمية العمل بهذا النهج الشامل للحكومة بأكملها والمجتمع بأسره في دراسة حالة إفرادية⁽¹⁾ لتكون دليلاً يُقتدى به في التأهب والتصدي المبكر وفي اعتماد نهج مبتكرة لتعزيز قدرة النظم الصحية على الصمود. واستند في اتخاذ القرارات الصحية والاقتصادية على البيانات بالاقتران مع الأخذ مؤسسياً بالأبحاث المهنية في تقرير السياسات، مما مكن الحكومة من تكييف تدخلاتها مع احتياجات المعنيين بعينهم. كما شكّل المتطوعون عنصراً حيوياً في نجاح المملكة، حيث قدموا مساهمات محورية في التصدي للجائحة، ويعكس ذلك حيوية المجتمع المدني في البحرين.

(1) <https://www.moh.gov.bh/Content/Upload/File/637933076434107917-WHOEMBAH001E-eng.pdf>

تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060

أشار الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2018 إلى التحديات البيئية التي تواجه البحرين بسبب خصائصها الجغرافية. وتحل البيئة اليوم الصدارة في خطط الاستدامة للمستقبل. ففي عام 2021، أعلنت الحكومة التزامها بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060. وحققت المملكة نتائج واعدة حتى حينه، فقد سنّت قانون البيئة، وتجاوزت ما قررته من أهداف في مجال التشجير، وتعاونت مع القطاعات والصناعات المسؤولة عن أعلى نسب الانبعاثات حتى تقي بالالتزاماتها.

النمو الاقتصادي المستدام

تهدف خطة التعافي الاقتصادي، التي انطلقت في نهاية عام 2021، إلى جعل البحرين في أمثل وضع لتستفيد من التعافي العالمي ولتحقق الاستدامة المالية والاقتصادية. وتتألف هذه الخطة من خمس ركائز و 27 برنامجاً وتتضمن استراتيجيات للقطاعات الستة المتوافقة مع مبدأ الاستدامة (السياحة، والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية، والصناعات التحويلية، والنفط، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، وتدعم كل هذه العناصر تعميم التكنولوجيا الرقمية. وفي عام 2022، سجلت البحرين أعلى نمو اقتصادي لا يُعزى إلى النفط منذ عقد من الزمن، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6,2 في المائة من سنة لأخرى.

الشراكات مع القطاع الخاص

تماشياً مع خطة عام 2030، يندرج مبدأ الشراكات في صميم خطط البحرين، وقد أصدرت الحكومة في عام 2022 دليلاً تنظيمياً للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وللبحرين سجل طويل من النجاح في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإنجاز المشاريع الاستراتيجية، ومنها المشاريع في مجال توليد الكهرباء ومعالجة مياه الصرف الصحي. ومن أكبر نجاحات البحرين النجاح الذي حققته في مجال الإسكان، حيث تُمكن حلول التمويل العقاري المبتكرة والمدعومة بالآلاف من البحرينيين المؤهلين، بما يشمل الأسر المنخفضة الدخل والأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة، من امتلاك مساكن من خلال إرساء سوق تجذب شركات البناء من القطاع الخاص. وأبرز تقرير البحرين الوطني لعام 2021 عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة أهمية الشراكات في الدفع بعجلة تطوير خدمات الإسكان.

التحديات الرئيسية

أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البحرين هو تحقيق الاستدامة المالية. وقد أُحرز تقدم كبير في إطار البرنامج الحكومي للتوازن المالي من جهة؛ وستُطلق التحسينات الإضافية، من جهة أخرى، العنان لما هو مطلوب من استثمارات محدثة للتحويل، وستعزز سمعة البحرين كرائد وقائد فكري في المنطقة. ولمواجهة التحدي الذي يشكله الأخذ بالبيانات، تعمل الوكالات الحكومية بشكل جماعي على توفير بيانات دقيقة حسنة التوقيت ووثيقة الصلة بالموضوع وعالية الجودة لقياس التقدم المحرز وللاسترشاد بها اتخاذ القرارات المقبلة.

وفي الختام، تؤكد البحرين مجدداً التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، وتكرس جهودها للعمل مع المجتمع العالمي على بناء مستقبل للجميع تطبعه الاستدامة والإنصاف والقدرة على الصمود.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

بناء مستقبل مستدام للأجيال

لا يمكن حصر الطموحات العالمية لبربادوس في حدود مساحتها البالغة 437 كيلومترا مربعا. وبوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية ودولة محيطية كبيرة تُدرك واجبتها تجاه المجتمع العالمي وأهمية العمل الجماعي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، يُشير استعراضنا الوطني الطوعي لعام 2023 إلى التزام بربادوس، حكومةً وشعباً، بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشملت عملية الاستعراض الوطني الطوعي التي قمنا بها انخراط الجهات المعنية ضمن القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني وفيما بينهم، مما يؤكد التزامنا بعدم ترك أحد خلف الركب.

وتهدف مبادرتنا الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي المرحلة الثانية من خطة بربادوس للإنعاش والتحول الاقتصادي، إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي ووضع الاقتصاد على درب النمو القوي والمستدام والشامل للجميع، مع حماية القطاعين المالي والاجتماعي في الوقت نفسه. والهدف من هذه الخطة الموضوعية محليا هو إحداث التحول بتسخير السياسة المالية العامة لتيسير تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال إزاحة عبء المسؤولية عن الفئات الأضعف. وزادت بربادوس من استثماراتها في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى التي تؤثر إيجابيا في التمتع بالرفاه وتحد من التفاوتات والفقر. ونحن على يقين من أن الاستثمار في ما هو جار وضعه وتنفيذه من مبادرات محلية لإحداث التحول الوطني، مثل إعلان رسالة بربادوس، سيعزز التقدم في تحقيق خطة عام 2030.

وقد كانت مسيرتنا نحو تحقيق التنمية المستدامة محفوفة بالتحديات في ظل ضعفنا أمام الأزمات الطاغية التي تكون متزامنة في كثير من الأحيان. وقد كبحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) النشاط الاقتصادي وأوقفته، فزاد ذلك من معدلات البطالة، ولا سيما في قطاع السياحة. وأدت الجهود التي بذلتها حكومة بربادوس لمكافحة انتشار فيروس كوفيد-19 إلى تسارع الزيادة في إنفاق القطاع العام، وبذلك بلغ مستوى ديون القطاع العام 6,5 بلايين دولار، أي ما يعادل 150,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس ذلك زيادة حادة في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي كانت تبلغ 126,9 في المائة في حزيران/يونيه 2020 وفاقمت هذه الزيادة عجزنا المالي بشدة. وعلى الرغم من هذه التحديات، لا تزال بربادوس ملتزمة بمكافحة الجائحة وحماية الفئات الأضعف في مجتمعنا. وقد بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 119,6 في المائة في آذار/مارس 2023.

وألحق إعصار إلسا الذي ضرب في عام 2021، وهو أول إعصار يضرب بربادوس منذ 65 عاما، أضرارا هيكلية بالمنازل والمباني، وبلغت تكاليف الإصلاحات التي تكبدتها الحكومة حتى حينه أكثر من 33 مليون دولار ومن المتوقع أن ترتفع إلى 60 مليون دولار. وأدت الأزمات الثلاثية، أي جائحة كوفيد-19 وأزمة المناخ والحرب في أوكرانيا، إلى تفاقم هشاشتنا الاجتماعية والاقتصادية، مما دفعنا إلى اعتماد طرق أكثر استدامة وإنصافا وشمولا في البناء والإنتاج.

ولبناء قدرتنا الوطنية على الصمود في مواجهة الظواهر الجوية التي تتزايد شدتها، ولتشجيع الأخذ بنهج وحلول مجتمعية وطبيعية في تحقيق الاستدامة، يجري تنفيذ برنامج "من الأسطح إلى الشعاب" وخطة التنمية المادية المنقحة. ويدعو نهجنا إلى التخفيف من حدة أزمة المناخ والتكيف مع الآثار التي لا مفر

منها. وتعكس هذه السياسات الإدماج المتعمد لأهداف التنمية المستدامة في البرامج والسياسات الوطنية كما يتضح من توافق 92 في المائة من أهداف التنمية المستدامة مع السياسات الوطنية حسب ما خلص إليه التقييم المتكامل السريع لبربادوس لعام 2023.

ومن التحديات التي تواجهها الدول الصغيرة جمع بيانات مصنفة جيدة النوعية والإبلاغ عن العمل الجاري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه إحدى العقبات الرئيسية التي نواجهها في قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهناك عقبة أخرى تواجهها بربادوس بوصفها بلدا ناميا من الشريحة العليا للبلدان المتوسطة الدخل وهي القيود التي تعوق الحصول على التمويل اللازم لتمويل المبادرات الداعمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن بالغ الأهمية أن يُتاح الحصول على الموارد اللازمة لتيسير النهوض بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب. ويتوخى مسعانا التعاوني لمواجهة أزمة المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 المتمثل في مبادرة بريدجتاون إلى التغلب على القصور في حشد التمويل اللازم للدول النامية المعرضة لآثار تغير المناخ؛ تعميم إدراج بنود تتعلق بالكوارث الطبيعية والجوائح في جميع أدوات الإقراض؛ وتوفير تمويل يغطي الخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة المناخ؛ وزيادة سبل الحصول على التمويل بشروط ميسرة.

وبينما نمضي في العمل على التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ندرك أهمية إعطاء الأولوية لتحقيق التنمية والازدهار الشموليين لشعبونا. وأمامنا فرص للتعلم من بعضنا البعض، وتبسيط الضوء على العمل الذي تقوم به البلدان، وحشد الدعم العالمي لإحداث تغيير ذي مغزى يصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال بربادوس تُناصر إحداث تغيير من شأنه أن يُرسي للأجيال القادمة مستقبلا تطبعه الاستدامة.

بلجيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

الاستعراض الوطني الطوعي لبلجيكا: عملية تعاونية

ينبُغ قرار تقديم استعراض وطني طوعي ثان من التزام دولة بلجيكا الاتحادية منذ أمد طويل بتعددية الأطراف والتنمية المستدامة. وكُرسَت التنمية المستدامة في الدستور البلجيكي منذ عام 2007، مما يضمن سعي جميع مستويات السياسة العامة، كل في اختصاصه، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ويتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة الأخذُ بنهج يشمل المجتمع بأسره، وقد تعبأت إلى جانب الحكومات جهات معنية هامة أخرى، منها المجتمع المدني والقطاع الخاص، لدعم تنفيذ هذه الخطة العالمية لعام 2030.

ورُوعي في عملية الاستعراض الثاني الأخذُ بهذا النهج الذي يشمل المجتمع بأسره. وهذا التقرير المشترك هو نتاج جهد تعاوني بين مختلف مستويات السياسة العامة والجهات المعنية وبلخص كيفية مساهمة مختلف مستويات السياسة العامة في دولة بلجيكا الاتحادية في تحقيق خطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة. ومنذ إنجاز آخر استعراض وطني طوعي في عام 2017، أجرى ديوان المحاسبة هو

كذلك تحليلًا لأعمال التنفيذ والرصد والإبلاغ التي قامت بها السلطات العمومية في بلجيكا (استعراض التأهب) في عام 2020.

ولتكون العملية شاملة قدر الإمكان، كُلف المجلس الاتحادي للتنمية المستدامة بالعمل كجهة تنسيق فيما يتعلق بإشراك مختلف الفئات الاجتماعية: منظمات العمال وأرباب العمل، والأوساط العلمية والبحثية، والشباب، والمجموعات المنطبق عليها مسعى "عدم ترك أحد خلف الركب". وتم ذلك على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، جُمعت لمحة عامة موجزة عن تنفيذ هذه الفئات لأهداف التنمية المستدامة، ثم كُرس لها حيز كبير في الاستعراض الوطني الطوعي نفسه. وفي المرحلة الثانية، طُلب من عدة مجالس استشارية أن تقدم رأياً مشتركاً بشأن المسودة الأولى للاستعراض الوطني الطوعي.

ويمكن الاطلاع على المساهمات الكاملة لجميع الجهات التي شاركت في العملية (الحكومات والجهات المعنية) على الموقع الشبكي: sdgs.be.

مواطن القوة والتحديات والسياسات

تنطلق الحكومات في بلجيكا في عملها من موقع متميز، فهي تستفيد من أمور عدة منها إطار مؤسسي قوي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وفي ظل اقتصاد قوي وتعليم عالي الجودة وتفاوت منخفض نسبياً في الدخل، لدى الحكومات الفرصة للعمل على مبادرات الاستدامة في الداخل والخارج. وتساهم الحكومات في بلجيكا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خارجياً من خلال التدابير العالمية. ولطالما كانت التنمية المستدامة العالمية التزاماً مشتركاً يتمثل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفعالية نظام تعددية الأطراف وشموله للجميع، والتضامن الدولي، والقضاء على الفقر، ومكافحة تغير المناخ، والحد من التفاوتات. وقد انعكس هذا الالتزام، على سبيل المثال، في تصدي بلجيكا لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وفي ولاية بلجيكا السادسة في مجلس الأمن في عامي 2019 و 2020، وفي التركيز على الأمن المناخي ومسألة الأطفال في النزاعات المسلحة. ويتجلى هذا الالتزام أيضاً في قيام الملكة ماتيلد بدور سفيرة لأهداف التنمية المستدامة.

ويبرز الاستعراض الوطني الطوعي الثاني أن الحكومات في بلجيكا اعتمدت العديد من مبادرات السياسة العامة التي تساهم إيجابياً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لكنه يبرز أيضاً أنه ما زالت أمامنا العديد من التحديات.

ويبدو من الإحصاءات الوطنية أن الوقت آخذ في النفاد. ففي عام 2022، كانت بلجيكا على الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف المقررة في سياق 20 مؤشراً فحسب من أصل 51 مؤشراً نُظر فيها. ويمكن الاطلاع في الموقع الشبكي sdgs.be على مرفق لهذا الاستعراض الوطني الطوعي يُبين بمزيد من التفصيل التطور الذي تحقق منذ عام 2000 فيما يتعلق بالقائمة الشاملة للمؤشرات على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وتندرج عواقب جائحة كوفيد-19 (موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023) بالطبع ضمن التحديات الرئيسية المواجهة في تنفيذ خطة عام 2030، إلى جانب زيادة عدم اليقين على الصعيد الجيوسياسي، وأزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، والتفاوتات الاجتماعية، والصلة بين الرقمنة والتنمية المستدامة، والدور المحوري للتعليم. وقد تنطوي هذه التحديات أيضاً على فرص يجب اغتنامها.

ومن الأمور التي طالبت بها جماعات المجتمع المدني في سياق مساهماتها تعزيزُ الاتساق في الطريقة التي ترصد بها مختلف مستويات السياسة العامة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ولا يعني ذلك الاهتمام باتساق السياسة العامة البلجيكية الداخلية فحسب، ولكن الاهتمام كذلك بالاتساق مع السياق الأوروبي والدولي بما أن الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية تتجاوز الحدود.

ويتبين من الاستعراض الوطني الطوعي أن مختلف الحكومات في بلجيكا والجهات المعنية لا تزال ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مواصلة وتعزيز الجهود الجارية للوفاء بما يقتضيه عقد العمل من أجل التنمية المستدامة على نحو ما دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

لا تزال البوسنة والهرسك ملتزمة بإحداث التحول في مجتمعها بأكمله وعصرنته وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتصبح الإدارة وتدير شؤون القطاع العام جيدين وفعالين وليتمتع المجتمع بتكافؤ الفرص وينمو حكيم.

وبما أن إتمام عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هو الهدف السياسي الرئيسي للبلد، فمن بالغ الأهمية الحرص على التأثر الكامل في تنفيذ كلتا الخطتين. ففي هذا السياق، يعني تحقيق نتائج أفضل في تنفيذ خطة عام 2030 إحراز تقدم أقوى نحو العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي.

وبعد الاستعراض الوطني الطوعي الأخير الذي قُدم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك في عام 2019، اعتمدت البوسنة والهرسك أهم وثيقة في مجال تنفيذ خطة عام 2030 وهي إطار أهداف التنمية المستدامة. وتمّ بعدئذٍ مواءمة معظم الاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية لمختلف مستويات الحكومة مع هذا الإطار.

ولسوء الحظ، حدثت انتكاسة كبيرة بسبب التحديات المستجدة التي واجهها العالم في السنوات الأخيرة وأبرزها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا. وفي ظل ارتفاع معدل التضخم نتيجة ذلك، ولا سيما ارتفاع أسعار الطاقة، حدثت انتكاسة في بعض الإنجازات التي تحققت في مجال الحد من الفقر.

ولا تزال تبذل جهود قوية في المقابل من أجل تحسين التعاون الرأسي بين مختلف مستويات الحكومة، وتحسين التبادل الأفقي لأفضل الممارسات، ولا سيما بين المجتمعات المحلية ومختلف الجهات المعنية. وهذا أمر صعب بوجه خاص بالنظر إلى هيكل البلاد الفيدرالي الشديد التعقيد. وفي سياق إطلاق برنامج طموح لتكثيف أهداف التنمية المستدامة مع الظروف المحلية قبل سنة، تُبذل المزيد من الجهود لإشراك القطاع الخاص والمواطنين والأوساط الأكاديمية في هذه العملية بغرض تحقيق نتائج ملموسة على الأرض.

ومن المسلم به عموماً أن من شأن تحسين الإدارة والبنى التحتية وزيادة كفاءتها أن يُحسن إلى حد كبير من وضع الفئات الأضعف ويُعزز الوفاء بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، لكن يُدرك في الوقت نفسه أنه يكاد يستحيل تحقيق ذلك دون تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية.

وإذ يُدرك الفريق العامل المعني بتمويل أهداف التنمية المستدامة المنشأ قبل عامين أن الأموال العامة غير كافية لتنفيذ خطة عام 2030، قدّم توصيات بشأن كيفية حشد موارد أخرى، واقترح بدء العمل بطرائق تمويلية مبتكرة من شأنها أن تقربنا من تحقيق الأهداف المحددة بحلول عام 2030. ونتوقع أن يبدأ تنفيذ هذه المقترحات في الفترة التي تلي تقديم الاستعراض الوطني الطوعي. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح التقدم المحرز في مجالات الرقمنة والتحول في مجال الطاقة وكفاءة الطاقة فرص عمل جديدة وفرصا لحماية البيئة.

وبهدف تعزيز التنافس الرشيد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة الالتزام بتحقيقها، أُنشئت جائزة رواد الأعمال في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة لتقدير الجهود التي يبذلها القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، وأُنشئت منذئذ جوائز مماثلة للمجتمعات المحلية الأكثر ازدهاراً والقطاع الأكاديمي. وتقود البوسنة والهرسك كذلك مشروعاً في إطار عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، وقد أطلق هذا المشروع الجائزة الإقليمية السنوية للباحثين الأكاديميين عن أفضل الابتكارات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ومن خلال المنصة الإلكترونية وعملية التشاور الإلكتروني اللتين أُطلقتا لإنجاز هذا الاستعراض الوطني الطوعي، شاركت مجموعة أوسع من منظمات المجتمع المدني والمواطنين في هذه العملية.

وتقوم البوسنة والهرسك بدور نشط جداً في تعزيز التعاون الإقليمي. فقد نُظمت عدة مبادرات واجتماعات بالغة الأهمية بهدف تحسين تبادل الخبرات ومعالجة العقبات والتحديات من هذا القبيل. ومنها اجتماع دول الاتحاد الأوروبي من منطقة البحرين الأدرياتي والأيووني الكبرى الذي ركز على تقييم منتصف المدة للتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاجتماعات السنوية لخبراء غرب البلقان التي انطلقت في نهاية عام 2021، والأنشطة المندرجة ضمن مبادرة أوروبا الوسطى، والمشاركة النشطة في المنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الذي عقد في جنيف.

ويجب أن نكون واعين تماماً باحتمال أن نواجه في النصف الثاني من فترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العديد من الأحداث والظواهر غير المتوقعة وغير السارة مثل ما واجهناه في السنوات الأخيرة. ولذلك، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لبناء القدرة على الصمود وللتصدي بشكل أفضل وأسرع لما نواجهه من حالات حتى نتمكن من التغلب عليها على أفضل وجه ممكن.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

لا تزال بروني دار السلام ملتزمة بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بما يتماشى مع رؤيتها الوطنية لعام 2035 المسماة "واوإسان بروناي 2035"، والسير بالبلد صوب تحقيق أهدافه وهي أن يكون سكانه من ذوي المهارات العالية والتعليم العالي وأن تكون جودة الحياة فيه عالية وأن يكون اقتصاده ديناميكياً ومستداماً. وحلّ موعد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في الوقت المناسب ليعكس المسار المقطوع في تحقيق التنمية المستدامة في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها العالم. ويُبرز هذا الاستعراض، الذي أُنجز من خلال نهج تشاركي شمل الجهات المعنية المتعددة، العديد من التطورات في سياق منظومة أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماج هذه الأهداف ضمن رؤية "واوإسان بروناي 2035" وتعزيز الترتيبات المؤسسية؛ وإدخال تحسينات من حيث الرصد المبني على الأدلة والإبلاغ عن التقدم المحرز في الوقت المناسب. وتثبت الشراكات المأخوذ فيها بنهج شامل للبلد بأسره والتعاون الدولي النتائج المتوصل إليها

من حيث التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والفرص المحددة لمعالجة الثغرات خلال السنوات السبع المتبقية.

التقدم المحرز والتحديات الماثلة على الصعيد الوطني

تواصل بروني دار السلام، بوصفها بلدا ذا مؤشر مرتفع للتنمية البشرية يبلغ 0,829، تعزيز الجهود على صعيد عدة أبعاد. ولا تزال مصممة على الحفاظ على العديد من الجوانب الأساسية ومنها على وجه الخصوص الالتزام بكفالة توفير التغطية الصحية للجميع من خلال تعزيز البنية التحتية لقطاع الصحة ومعداته والعاملين فيه وتوافر الأدوية. وقد أسهم ذلك في انخفاض معدل وفيات الأمهات والأطفال، وارتفاع نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف عاملين صحيين مهرة، وارتفاع نسبة معدلات التغطية بالتطعيم الروتيني. وقد وضعت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) مرونة النظام الصحي على المحك، ولكن بالعمل الصارم الذي شمل توجيه بلاغات إلى الجمهور بانتظام وبفضل حس التضامن القوي بقي معدل الوفيات منخفضا بينما ارتفع معدل التشافي من الإصابة بهذا المرض.

وأدى التنوع الاقتصادي إلى خطو خطوات جيدة في إحراز تقدم في حفز النمو الاقتصادي، وأسهم في ما هو أهم من ذلك وهو إيجاد فرص العمل. وزاد تحسُّن سبل عيش الناس من خلال الاستثمار الكبير في تحسين البنية التحتية، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، والإتاحة الوافية لسبل الحصول على الضروريات الأساسية، وخاصة الكهرباء والمياه وخدمات الصرف الصحي. ولا يزال توفير التعليم مجانا على جميع المستويات وتنمية رأس المال البشري مدى الحياة من العوامل المهمة للحفاظ على ازدهار المجتمع، فهما يُتَّحان أموراً عديدة منها ارتفاع معدلات إلمام الشباب والكبار بالقراءة والكتابة، وجودة معدلات الالتحاق بالتعليم، واستقرار معدلات التكافؤ بين الجنسين. وبُذلت أيضا جهود على قدر أكبر من الابتكار، وذلك بالأخص في مجال توفير الحماية الاجتماعية من الفقر والجوع في أوساط الفئات الضعيفة. ويواصل مجتمع بروناي إعطاء الأولوية للجهود المتعلقة بتغير المناخ ومعالجة فقدان التنوع البيولوجي والحفاظ على النظم البيئية الطبيعية. ويجري حاليا استكشاف إمكانات الطاقة المتجددة باتخاذ مبادرات لتحسين كفاءة الطاقة ودعم سبل العيش المستدامة.

لكن لا تزال هناك مجالات ينبغي تحسينها. إذ لا يزال القصور في مجال البيانات يشكل تحديا كبيرا في الوقت الحالي. فالتقييم المتاح للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقيّم غير كامل وإن حسّنت أداة تتبّع أهداف التنمية المستدامة الوطنية التي أنشأتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشكل كبير من رصد البيانات والإبلاغ بها. وعلى سبيل المثال، اتُخذت تدابير صارمة لمواجهة آثار تغير المناخ من خلال السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من البيانات لرصد النتائج والمفعول على صعيد الهدف 13 رسدا فعلا. وهناك أيضا عوامل مركبة أخرى. فعلى سبيل المثال، حدثت تحسينات على مستوى الهدف 4 من حيث زيادة جودة المعلمين وتلبية احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، لكن يتعين على نظام التعليم الآن معالجة التخلف في التعلّم الناجم عن إغلاق المدارس أثناء الجائحة. ومن المجالات الأخرى المثيرة للقلق الحاجة إلى اتخاذ تدابير لدعم تغير سلوكيات الاستهلاك البشري، كاتخاذ تدابير لزيادة اعتماد ممارسات إعادة التدوير والممارسات المستدامة. ولذلك، فمن الضروري إقامة شراكات قوية لتسريع وتيرة التقدم وتعزيز التدخلات.

آفاق المستقبل

بروني دار السلام واثقة من إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التضامن والتآزر في الجهود بقوة ومرونة. وستواصل بروني دار السلام بذل الجهود لتعزيز المجالات الرئيسية، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري؛ وتحسن نوعية الحياة بما يشمل مجالات الحوكمة والمجالات الاجتماعية والبيئية؛ وتسريع وتيرة التنويع الاقتصادي من أجل الحد من الفقر والتفاوتات وتحسين القدرة على الصمود من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. كما ستستمر الجهود الجارية حالياً بسبل منها تعزيز القدرة الإحصائية على تحديد الفئات الضعيفة من السكان على نحو أفضل؛ ووضع سياسات قائمة على الأدلة؛ وتعزيز التعاون مع جميع المعنيين؛ وزيادة اتساق السياسات وتعزيز تنفيذها. وستكون هذه المسائل مهمة جداً في تحديد وتسخير التغييرات السلوكية اللازمة لإحداث تغيير أعمق يصب في تحقيق التنمية المستدامة. وإلى جانب اتباع نهج أقوى في الأخذ بالتعددية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيؤدي العمل على خطة عام 2030 إلى إحداث المزيد من التحولات في مستقبل الكوكب وسكانه. وستواصل بروني دار السلام مسيرتها صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على أساس المرونة والتكيف والشراكات.

بوركينافاسو

[الأصل: بالفرنسية]

تشارك بوركينافاسو في عملية الاستعراض مرة أخرى في عام 2023 بعد مشاركتها فيها في عام 2019. وبعد أن تعهدت الحكومة بإصدار التقرير الوطني الطوعي الثاني، عليها تقديم بيان بالتقدم الذي أحرزته نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصرف النظر عن الصدمات العديدة التي تواجهها البلاد.

ويمثل هذا الاستعراض الوطني الطوعي فرصة للبلاد للنظر في الجهود اللازم عليها بذلها لتفي بما تقتضيه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الوقت المحدد. وقد صيغ التقرير بطريقة تشاركية وتفاعلية وشاملة للجميع.

وبُذلت الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل ظروف صعبة طبعها على الصعيد الوطني استمرار الأزمات الأمنية وحدثت تغييرات على مستوى الحكم السياسي، وطبعها على الصعيد الدولية نقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب بين روسيا وأوكرانيا.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى الوضع الأمني إلى بروز أزمة إنسانية غير مسبوق، حيث يقدر أن عدد النازحين داخلياً بسببها بلغ في 28 شباط/فبراير 2023 نحو 1 999 127 فرداً، ونسبة 58,42 في المائة منهم أطفال و 23,97 في المائة نساء و 17,61 في المائة رجال.

وعلى الرغم من هذا الوضع الصعب، أثبت اقتصاد البلد صموده. فقد نما بمعدل سنوي متوسط قدره 5,2 في المائة خلال الفترة 2016-2022. لكن آثار جائحة كوفيد-19 ظهرت في عام 2020: فقدان النمو (-3,8 نقطة مئوية)، وانخفاض الإيرادات الضريبية (-3,4 في المائة)، وتزايد عجز المالية العامة (-5,2 في المائة).

ويشير تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين 6 و 7 من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقُّق نتائج مرضية. وشهد البلد تحسناً في إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة، حيث تحسنت من

71,9 في المائة في عام 2016 لتصبح 76,3 في المائة في عام 2021. وتحقق هذا التقدم بفعل مبادرة "عدم تحمل عبء جلب الماء" التي انطلقت في عام 2016 والتي مكنت من تعزيز التدابير في هذا الصدد وتسخير عدد كبير من المنشآت المائية. وشهد البلد تحسناً أيضاً من حيث التغطية الجغرافية بالشبكة الكهربائية (من 33,32 في المائة في عام 2015 إلى 49,29 في المائة في عام 2021) ومن حيث المعدل الوطني لإمكانية الحصول على الكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية. وفي عام 2018، كان بإمكان نسبة تقدر بنحو 53,4 في المائة من الأسر المعيشية الحصول على الكهرباء (24,4 في المائة من الشبكة الكهربائية و 29 في المائة من الطاقة الشمسية أو المولدات). كما تجدر الإشارة إلى حدوث زيادة في مجموع حصة الطاقة المولدة من مصادر الطاقة المتجددة مقارنة بالطاقة المستمدة من الشبكة الكهربائية (من 9,4 في المائة في عام 2015 إلى 24,29 في المائة في عام 2021) نتيجة إقامة مشاريع للطاقة الشمسية.

غير أن تقييم التقدم نحو تحقيق الهدفين 9 و 11 من أهداف التنمية المستدامة لا يزال يشير إلى نتائج متباينة. إذ يُلاحظ تدهور الشبكة الطرقية رغم الجهود المبذولة منذ عام 2017 لإعادة تأهيلها (نسبة 30 في المائة من الطرق في حالة جيدة في عام 2016 مقارنة بنسبة 25 في المائة في عام 2021)، وانخفاض مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. وأثر تزايد التوسع الحضري في زيادة سبل حصول الجميع على السكن والخدمات الأساسية في المدن.

وليتسنى للبلد تسريع وتيرة تحقيقه لأهداف التنمية المستدامة، عليه التصدي لعدد من التحديات وفي مقدمتها الأزمة الأمنية التي كان وقعها كبيرا على التقدم الذي أحرزه البلد في تحقيق هذه الأهداف. وهناك تحديات أخرى منها ما يلي:

- ضبط النمو السكاني من أجل استغلال العائد الديموغرافي؛
- حشد الموارد من الداخل والخارج لتلبية الاحتياجات الأمنية والإنسانية والإنمائية المتزايدة؛
- الحد من أوجه عدم المساواة والتفاوت المستمرة رغم السياسات العامة المنفذة في السنوات الأخيرة؛
- تعزيز التدابير المشجعة للأبحاث بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- تنشيط قطاعات النمو لدعم الاقتصاد وإيجاد فرص العمل.

وعلى الرغم من الوضع الصعب، أكدت السلطات من جديد التزامها بمواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال وضعها الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2021-2025)، ويجري حالياً تنفيذ هذه الخطة من خلال خطة العمل لتحقيق الاستقرار والتنمية التي تركز على أربع ركائز وهي: الركيزة 1: مكافحة الإرهاب واستعادة السلامة الإقليمية؛ الركيزة 2: التصدي للأزمة الإنسانية؛ الركيزة 3: إعادة بناء الدولة وتحسين الحكم؛ الركيزة 4: السعي إلى تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

أهداف كمبوديا الإنمائية ورؤيتها ورفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا

يقيم الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لكمبوديا التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وهدفها الإضافي المتمثل في التخلص من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

ونفذت كمبوديا تحت شعار "ممتنون للسلام" مبادرات للتنمية المستدامة يردُ بيانها في الوثائق الاستراتيجية مثل إطار أهداف التنمية المستدامة في كمبوديا، وخطة التنمية الاستراتيجية الوطنية، والمرحلة الرابعة من الاستراتيجية الرباعية الأركان، وإطار سياسة الحماية الاجتماعية الوطنية، وبرامج الإنعاش الاقتصادي، وسياسة الحكومة الرقمية الكمبودية، وإطار التمويل الوطني المتكامل.

ويكتسي تحقيق أهداف التنمية المستدامة أهمية بالغة لدى كمبوديا في ظل تطلعها لتصبح بلدا من الشريحة العليا للبلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2030 وبلدا مرتفع الدخل بحلول عام 2050. والآن وقد استوفت كمبوديا لأول مرة جميع الشروط اللازمة لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في عام 2021، من المحتمل أن يُرفع اسمها من هذه القائمة في وقت مبكر لا يتجاوز عام 2027 إذا استمرت وتيرة التقدم الحالية.

التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب

خطت كمبوديا خطوات كبيرة في تعزيز رفاه سكانها، وتعمل بدأب لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. ويتجلى هذا التقدم في مختلف القطاعات، بما في ذلك الهدف 7 (الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة) والهدف 11 (المدن والمجتمعات المحلية المستدامة) والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) والهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 10 (الحد من انعدام المساواة) والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) والهدف الخاص بكمبوديا وهو إنهاء الآثار السلبية للألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب.

ونقر الحكومة أيضا بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود على صعيد الهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 15 (الحياة في البر)، وعلى صعيد إتاحة المزيد من البيانات لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية).

كما خطت كمبوديا خطوات كبيرة في تعزيز رفاه سكانها مع التركيز على ضمان ألا يُترك أحد خلف الركب في ظل هذا التقدم. فعلى سبيل المثال، زادت في الفترة من عام 2010 إلى عام 2022 سبل الحصول على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي الأساسية بأكثر من الضعف، في حين تضاعفت سبل الحصول على الكهرباء والوقود النظيف وفتح حسابات مصرفية بأكثر من ثلاث مرات بالنسبة للأسر المعيشية المتوسطة على المستوى الوطني، بينما رُصد أكبر مستوى من التقدم على صعيد الأسر المعيشية الأكثر تخلفا عن الركب، وبذلك سُدَّت الفجوة من حيث عدم تكافؤ الفرص في كمبوديا.

وفي مجال صحة الأطفال، انخفض معدل انتشار التقزم إلى النصف تقريبا، حيث انخفض من 40 في المائة في عام 2010 إلى 22 في المائة في عام 2022. لكن سُجل تخلف في هذا الصدد على صعيد الأطفال الذين يعيشون في أسر معيشية فقيرة، حيث بلغ معدل انتشار التقزم في هذه الفئة 30 في المائة. وظل معدل انتشار الهزال راكدا عند نسبة 10 في المائة في المتوسط وعند نسبة 14 في المائة على صعيد الفئات الأكثر تخلفا عن الركب، في حين تضاعف معدل سمنة الأطفال، حيث ارتفع من 2 في المائة في عام 2014 إلى 4 في المائة في عام 2022.

وفيما يتعلق بصحة المرأة، حدث تحسُّن عام في الإشراف على الولادات بخدمات القبالة. غير أن 5 في المائة من النساء المحرومات اقتصاديا والنساء من ذوات المستويات التعليمية المنخفضة والنساء اللواتي لديهن أكثر من ثلاثة أطفال ما زلن يفتقرن إلى إمكانية الحصول على خدمات القبالة الماهرة. وبالإضافة إلى ذلك، فرغم حدوث زيادة قدرها 20 في المائة في نسبة النساء المتوفرة لهن سبل الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة في الفترة من عام 2014 إلى عام 2020، ما زالت لدى ما يقرب من 40 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عاما احتياجات غير ملبأة من حيث تنظيم الأسرة. ويرتفع هذا الرقم إلى ما يقرب من 50 في المائة بالنسبة للنساء الأصغر سنا في المناطق الحضرية اللواتي يمثلن اعتبارا من عام 2022 الفئة الديموغرافية الأكثر حرمانا في هذا الصدد.

وعلى صعيد البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و 35 عاما، ارتفعت نسبة إكمال التعليم الثانوي من 15 في المائة في عام 2014 إلى 23 في المائة في عام 2022، في حين أن معدل الالتحاق بالتعليم العالي تضاعف تقريبا، حيث ارتفع من 7 في المائة في عام 2014 إلى 13 في المائة في عام 2022. لكن النساء الفقيرات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 25 و 35 عاما هن الأكثر تأخرا في إكمال التعليم الثانوي، حيث إن 7 في المائة منهن فقط أكملن تعليمهن الثانوي في عام 2022.

سبل المضي قدما

كمبوديا مصممة على تسريع وتيرة تعافيتها من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثير الحرب في أوكرانيا بموازاة التصدي بشكل استباقي للتحديات الحالية والمستجدة مثل تغير المناخ. وسيضاعف البلد جهوده لتحقيق جميع أهدافه من خلال تنفيذ تدابير تقويمية محددة الأهداف، وتخصيص الميزانيات اللازمة، وحشد الموارد من مصادر متنوعة بالتعاون مع الشركاء في التنمية والجهات المعنية.

وسنوّاءم استراتيجية البنتاغون الطويلة الأجل المقبلة مواءمة استراتيجية مع خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2024-2028 لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتعافي الاقتصادي، والتنمية المستدامة والمرنة الشاملة للجميع، والرخاء المشترك لكمبوديا والعالم حتى لا يُترك أحد خلف الركب.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

كندا آخذة في إحراز تقدم كبير في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويقيم استعراضها الوطني الطوعي الثاني التقدم المحرز منذ عام 2018 ويُرَكِّز على الجهود المبذولة للنهوض بخمس أولويات وطنية وهي أهداف التنمية المستدامة التالية: الهدف 1 (القضاء على الفقر)، والهدف 4 (التعليم الجيد)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 13 (العمل المناخي)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف). وتخضع أهداف التنمية المستدامة المتبقية لاستعراض موجز. وأعدّ الاستعراض الوطني الطوعي بالتشاور مع الحكومات على جميع المستويات، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وفرداء الكنديين. وينبني الاستعراض على البيانات ويعكس التدابير المتخذة على صعيد المجتمع بأسره وإنجازاته والتحديات الماثلة أمامه.

ومن خلال تعزيز الشراكات والتعاون، تعمل كندا على النهوض بأهداف التنمية المستدامة لبناء مستقبل أكثر ازدهاراً وسلاماً واستدامة. وتعمل كندا على تسريع وتيرة التقدم بالنسبة للفئات الأشد تخلفاً عن الركب، بما فيها الشعوب الأصلية، والأقليات العرقية والدينية، ومجتمعات ذوي الروحين والمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وما إلى ذلك، وذوي الإعاقة، والأقليات ذات اللغة الرسمية المختلفة، والمجموعات الأخرى التي تعاني من حالات ضعف.

وأحرز تقدم كبير في الحد من الفقر (الهدف 1). فقد حققت كندا هدفها المرحلي المتمثل في خفض معدل الفقر بنسبة 20 في المائة. غير أن بيانات حديثة العهد تشير إلى بروز تحديات جديدة، ومنها التحديات الكامنة في انتهاء أشكال الدعم الطارئ المقدمة لمواجهة آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وارتفاع معدل التضخم. ومع ذلك، لا تزال كندا في وضع جيد يؤهلها لخفض معدل الفقر بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030 قياساً على مستويات عام 2015. وتساهم كندا في الجهود العالمية للقضاء على الفقر، وقد رفعت إجمالي موارد المساعدة الدولية التي تقدمها إلى 8,4 بليون دولار كندي في الفترة 2021-2022.

ومن التدابير الهامة لمكافحة الفقر ضمان الحصول على التعليم الجيد (الهدف 4). وحصولية التعليم في كندا هي من بين أعلى المعدلات في العالم. وتعمل المقاطعات والأقاليم على دعم الطلاب وأولياء الأمور وموظفي التعليم بتقديم المساعدة الأكاديمية إليهم، وعلى ضمان رفاه الطلاب. وضخت حكومة كندا استثمارات تاريخية لمدة خمس سنوات بقيمة 30 بليون دولار كندي في إقامة نظام عالي الجودة وشامل للجميع لتوفير برامج التعلم المبكر ورعاية الأطفال في عموم كندا بتكلفة ميسورة. وتواصل كندا القيام بدور رائد في العالم في مجال الاستثمار في التعليم الجيد وكفالة سبل الحصول عليه.

وتلتزم كندا منذ فترة طويلة بالمساواة بين الجنسين (الهدف 5) وتتخذ تدابير محددة لدعم النساء والفتيات ومجتمعات ذوي الروحين والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وما إلى ذلك. ويشمل ذلك ضمان المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة في أماكن العمل الخاضعة للأنظمة الفيدرالية. وتساعد خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنساني المتضررين في الحصول على حماية وخدمات يُعَوَّل عليها في الوقت المناسب. وعلى

الصعيد العالمي، تتصدر كندا قائمة الجهات المانحة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث حصة المساعدات المقدمة لدعم تحقيق المساواة بين الجنسين، وتحتل مرتبة ضمن المراتب الأولى من حيث الاستثمارات في دعم منظمات حقوق المرأة.

وتقوم كندا بعمل جسور في مجال تغير المناخ (الهدف 13)، حيث تعمل على خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تتراوح من 40 إلى 45 في المائة دون مستويات عام 2005 بحلول عام 2030، وتعمل كذلك على تقليل التلوث الكربوني ليبلغ صافيا صفريا بحلول عام 2050. وفي عام 2022، أطلقت كندا الخطة الأشمل في تاريخها لخفض الانبعاثات. كما استثمرت حكومة كندا أكثر من 8 بلايين دولار كندي في تدابير التكيف ومواجهة الكوارث لحماية المجتمعات وبناء القدرة على الصمود في وجه آثار تغير المناخ. وفي عام 2021، تعهدت كندا بالتبرع بمبلغ 5,3 بلايين دولار كندي لتمويل العمل المناخي لمساعدة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الانتقال إلى العمل على تحقيق تنمية مستدامة تستطيع الصمود في وجه تغير المناخ.

وإقامة الشراكات (الهدف 17) مسألة في صميم النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تعهدت حكومة كندا بالتبرع بما يصل إلى 60 مليون دولار كندي لدعم جهات من المجتمع بأسره في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وتقوم كندا بدور دولي رائد في وضع مؤشرات عالمية في إطار عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وعبأت كندا كذلك 33 بليون دولار كندي من الدعم للخارج في إطار مقياس "مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة" في الفترة من 2018 إلى 2021. وبموازاة هذه الاستثمارات، تلزم كندا على أعلى مستوى بالعمل العالمي، حيث يشغل رئيس الوزراء تروودو حاليا منصب أحد رئيسي مجموعة الأمين العام لماناسري أهداف التنمية المستدامة إلى جانب السيدة موتلي، رئيسة وزراء بربادوس.

وتستمر المساعدة الدولية التي تقدمها كندا في تحسين حياة الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم من خلال دعمها البرامج التي تكافح الجوع وسوء التغذية (الهدف 2)، والاستثمار في التعليم الجيد (الهدف 4)، والنهوض بحقوق الإنسان (الهدف 16)، وتعزيز الصحة العالمية (الهدف 3)، وتعزيز المساواة بين الجنسين (الهدف 5). واستفاد أكثر من 4 ملايين فتاة وامرأة في العالم وأكثر من 900 منظمة لحقوق المرأة من مساعدات كندا.

وأحرزت كندا تقدما جيدا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فما زالت كندا تلاحظ وجود تفاوتات في مجال الصحة تمس الكثير من السكان، بما في ذلك قصور النواتج على صعيد الأحوال الصحية للشعوب الأصلية. ولا تزال البيانات تشير إلى جسامه انعدام المساواة بين الجنسين وحالة الإعاقة ووقعهما على تحقيق العديد من الأهداف الأخرى. ويواجه العديد من الكنديين صعوبات متزايدة في كفاية الأمن الغذائي وتحمل تكاليف الإسكان حيث يفوق معدل ارتفاع الأسعار نمو الدخل، ويفاقم ذلك ضعف النواتج من حيث الأحوال الاجتماعية الاقتصادية للفئات الضعيفة.

لكن كندا تظل على التزامها بالتمكين من إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرته في إطار الأخذ بنهج شامل للمجتمع بأسره لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

اعتمدت جمهورية أفريقيا الوسطى، من منطلق التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2023. وتبين من عملية تحديد الأولويات فيما يتعلق بغايات أهداف التنمية المستدامة التي نفذت بطريقة شاملة في حزيران/يونيه 2018 أن الركائز الثلاث للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وهي: (أ) دعم السلام والأمن والمصالحة الوطنية، (ب) تجديد العقد الاجتماعي بين الدولة والسكان، (ج) تعزيز الانتعاش الاقتصادي وإنعاش القطاعات الإنتاجية، تتماشى مع 43 في المائة من غايات الأهداف المختارة (الأهداف 6 و 7 و 9 و 11 و 17).

وساعد تنفيذ هذه الخطة الوطنية، مدعومة بإبرام الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية إفريقيا الوسطى في عام 2019 واعتماد خريطة الطريق المشتركة للسلام في جمهورية إفريقيا الوسطى في لواندا في عام 2021، على تثبيت المؤسسات الوطنية وتعزيز قدراتها، واستعادة سلطة الدولة، وإعادة بسط الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية، وتحسين توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، وإنعاش الاقتصاد.

لكن التدابير الصحية التقييدية التي اتخذت لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي بدأت في عام 2019 والأزمة الإنسانية كان لها وقع كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وفرضت ضغطا كبيرا على جهود إعادة الإعمار المستمرة في البلاد.

ومن الناحية الاجتماعية، حسنت الحكومة إمكانية الحصول على مياه الشرب، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب الذين عادة ما يكونون مسؤولين عن جلب المياه وغالبا ما يمشون لمسافات طويلة وفي ظروف أمنية خطيرة من أجل جلبها. فمن خلال حفر العديد من الآبار وإقامة شبكات صغيرة للإمداد بمياه الشرب في المناطق، ارتفع معدل إمكانية الحصول على مياه الشرب من 37,2 في المائة في الفترة 2019-2020 إلى 58,2 في المائة في الفترة 2021-2022. وفيما يتعلق بالنظافة الصحية، بلغت نسبة السكان المتوفرة لهم مرافق لغسل اليدين بالصابون 20,4 في المائة في الفترة 2021-2022 مقارنة بنسبة 18,9 في المائة في الفترة 2019-2020.

ومن الناحية الاقتصادية، واصلت الحكومة جهودها لإقامة البنى التحتية وإصلاحها بدعم من الشركاء الإنمائيين. وفي قطاع الطاقة، نجم عن إقامة حقول للطاقة الشمسية وإعادة تأهيل محطة بوالى للطاقة الكهرومائية زيادة معدل إمكانية الحصول على الكهرباء في المدن من 14,3 في المائة في الفترة 2018-2019 إلى 32 في المائة في الفترة 2021-2022. وعلى الرغم من الصعوبات المواجهة في تأمين إمدادات الوقود، بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر الطاقة النظيفة 20,7 في المائة في عام 2022. وارتفعت نسبة مستخدمي الهواتف المحمولة من 27 في المائة في عام 2015 إلى 35,6 في المائة في عام 2018 ثم 56,7 في المائة في عام 2022، وهو ما يشكل قفزة كبيرة تحققت في غضون أربع سنوات. غير أن معدل الاستثمار ظل منخفضا، حيث ظل عند مستوى 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بين عامي 2018 و 2022 في ظل مواجهة صعوبات في حشد الموارد من الداخل والخارج. ورغم انتعاش أنشطة البناء، تشهد حصة القيمة المضافة لهذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا مطردا منذ عام 2015.

ومن ناحية البيئة، تحسنت الظروف المعيشية في بعض المدن بشكل كبير مع انتهاء أشغال عامة كبرى عملت على البنية التحتية للطرق والشبكات. وتحسنت خدمات الصرف الصحي نتيجة جمع النفايات الصلبة والتخلص منها وصرف مياه العواصف. وانخفضت النسبة من سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في عشوائيات من 68 في المائة في عام 2017 إلى 62 في المائة في الفترة 2021-2022، وبلغت نسبة السكان المستفيدين من خدمات الصرف الصحي المحسنة 29,2 في المائة في الفترة 2021-2022، مقارنة بنسبة 21,8 في المائة في الفترة 2018-2019.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة بدعم متعدد الأشكال من المجتمع الدولي، لا تزال هناك بعض التحديات التي يجب التغلب عليها من أجل إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. فتدهور البنية التحتية الطرقية وانعدام الأمن في بعض المناطق والاحترار العالمي وإزالة الغابات والفيضانات وانخفاض تدفق المياه وتلوث الأنهار أمور لم تؤثر في منظومة الإنتاج الزراعي فحسب، بل أثرت أيضا في القطاعات الاجتماعية الأساسية. فقد أدى انخفاض تدفق المياه في المجاري المائية والصعوبات المواجهة في تجريف نهر أوبانغي إلى حدوث زيادة كبيرة في الأوقات المستغرقة في العبور، مما أحدث اضطرابات في الإمداد بالمنتجات النفطية والضروريات الأساسية بتكاليف معقولة.

ولا يزال استمرار الحرب بين روسيا وأوكرانيا وأزمة الطاقة يفرز تداعيات سلبية تؤثر في النمو الاقتصادي وفي حشد الموارد من الداخل والخارج. وفي المقابل، من الضروري أن تتخذ الحكومة وشركاؤها التقنيون والماليون تدابير حاسمة لتسريع وتيرة جهود إعادة الإعمار وضمان تنفيذ خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

تؤكد شيلي من جديد التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وتعددية الأطراف باعتبارها أفضل سبيل لإحراز تقدم في مواجهة التحديات العالمية وعدم ترك أحد خلف الركب.

ومنذ تقديم تقريرنا الوطني الطوعي الثاني في عام 2019، تأثر التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تأثرا شديدا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأزمة الاقتصادية والأزمة البيئية والتوترات الجيوسياسية.

ولمواجهة هذه التحديات، شجعت شيلي التوافق في الآراء والعمل التعاوني بما يدعم الاستدامة. ومن معالم هذا الالتزام المتجدد اعتماد الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ خطة عام 2030. وتمثل الاستراتيجية الاتفاق الواسع على المستوى القطري بشأن خريطة طريق تحدد المسار الذي ينبغي السير فيه من الآن وحتى بلوغ النقطة الرمزية التي يشكلها عام 2030. وتنص الاستراتيجية على عدة آليات للمشاركة تشمل ممثلين من مختلف قطاعات المجتمع في جميع أنحاء البلد.

وتجسد الاستراتيجية رؤية دولة شيلي التي تتجاوز الحكومات المتعاقبة وتتوخى بلدا لديه مقومات الاستدامة ويحتضن الجميع، وتتوازن فيه الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، ويسوده السلام والعدل، ويكون فيه الناس وحقوق الإنسان محور الاهتمام، ويُراعى فيه المنظور الجنساني. كما تركز الاستراتيجية

بشدة على توطين خطة عام 2030 باعتبار هذه الخطة استراتيجية لتعزيز الإمساك بزمام الأمر وإقامة شراكات محلية قوية.

وأدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شيلي في العقود الأخيرة إلى حدوث انخفاض شديد في معدلات الفقر ورفع مستوى معيشة الملايين من الناس. وتتطلب التحديات الماثلة اليوم أن نتوصل إلى توافق في الآراء بالاقتران مع تحديد نظرة طويلة الأجل تعالج مسائل عدم المساواة وتغير المناخ وتفكك النسيج الاجتماعي.

ولذلك، تركز خريطة الطريق التي وضعتها شيلي على الناس، وتسعى إلى دعم السياسات العامة التي تحد من مختلف أوجه الضعف الاجتماعي وتعزز نظام الحماية الاجتماعية.

كما أنها تهتم بكوكب الأرض من خلال تناولها ما يسمى بالأزمة الثلاثية المتمثلة في أزمات المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث العالمي، ومن خلال تغييرها العلاقة بين البشر والطبيعة للانتقال إلى مرحلة عادلة من الناحيتين الاجتماعية والبيئية. ونقوم في هذا الصدد بتنفيذ خطط واستراتيجيات وقوانين بيئية هامة في مجالات متنوعة مثل إدارة المياه، والمدن المستدامة، وحماية المحيطات، والتقدم نحو إرساء الاقتصاد الدائري، والعمل المناخي.

وللمضي على طريق التنمية المستدامة، يتعين علينا التصدي للتحديات الماثلة على صعيد الإنتاجية والابتكار. وقد جعلت شيلي من تغيير سلة مصادر الطاقة سياسة دولة بعملها على مشاريع لبناء القدرات وتطوير البنى التحتية في مجالات رئيسية مثل صناعات الهيدروجين الأخضر والليثيوم. وبذلك، وضعت الأسس لاقتصاد أخضر قائم على الإنصاف الإقليمي والمساواة بين الجنسين وتوفير العمل اللائق، وتساهم شيلي كدولة في الوفاء بالغايات المقنعة التي حددها المجتمع الدولي في اتفاقية باريس.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون ثقافة سلام ومؤسسات قوية وديمقراطية كاملة. وتطمح شيلي إلى بناء مجتمع يسوده العدل ويحتضن الجميع من خلال معالجة قضايا مثل أمن المواطنين والعنف والتمييز. ويجب التصدي للتحديات المتصلة بالتنمية الشاملة التي تشمل اهتمامات تعكس تنوع البلد، مثل اهتمامات الشعوب الأصلية وحماية الأطفال والمراهقين وكبار السن، بالتوصل إلى اتفاقات وطنية بين المعنيين المتعددين من خلال إقامة شراكات على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي.

ومن خلال هذا التقرير الوطني الطوعي، ألقت شيلي نظرة على نفسها وحددت إنجازاتها وأجرت تقييماً أميناً للتحديات التي تواجهها. وأعادت التأكيد على العمل بخريطة طريق طموحة في إطار خطة عام 2030 مدركة أن الأهداف ستتحقق بالتعاون مع المجتمع الدولي وفي ظل التركيز على الناس والازدهار والكوكب.

جزر القمر

[الأصل: بالفرنسية]

تُقيم جزر القمر منذ عام 2020 التقدم المحرز وتوافي بما حققته من نجاحات وبما واجهته من تحديات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وتعمل جزر القمر على الوفاء بالتزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترسّخه بمراجعة استراتيجيتها لتسريع وتيرة النمو وتحقيق التنمية المستدامة التي تلاها اعتماد خطتها المعنونة "نهوض جزر القمر". وتجسد هذه الخطة المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة رؤية الحكومة لتحقيق الأولويات الوطنية وتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030.

وفي المقابل، أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب في أوكرانيا سلبيا في مسار التنمية في البلاد. واعتمدت في عام 2022 خطة التعافي بعد جائحة كوفيد-19 للفترة 2022-2026 بناء على دراسة لوقع جائحة كوفيد-19 على خطة "نهوض جزر القمر". وتستخدم هذه الخطة في تنسيق عمل الشركاء في التنمية، بما في ذلك متابعة مؤتمر الشركاء من أجل تنمية جزر القمر الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر 2019.

ولوحظ إحراز تقدم في الاقتصاد الرقمي، وذلك بالأخص نتيجة الاستثمارات والابتكارات مثل إتاحة خدمات مصرفية عبر الأجهزة المحمولة لتحسين جودة الخدمات المقدمة، مما يساعد على تسريع انتشار التقنيات الرقمية. وأحرز تقدم أيضا في تطوير الاقتصاد الأزرق من خلال تحسين السلامة والأمن البحريين، والربط بين الجزر، واستئناف عملية تحويل قطاع مصائد الأسماك إلى قطاع تصنيعي.

وتمشيا مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، بدأ البلد العمل على تعزيز نظامه للحماية الاجتماعية بشقه القائم على الاشتراكات وشقه غير القائم على الاشتراكات. وسُنَّ قانون لتعزيز عمالة الشباب. واعتمد البلد قوانين جديدة منها قانون عقوبات جديد يعزز القوانين السارية بشأن العنف ضد الأطفال والنساء. ولا يزال هناك ما يجب فعله لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز حقوقهم وحمايتهم.

وأنشأ البلد مؤسسته الوطنية لحقوق الإنسان والحريات المدنية وفعلها.

وأُرسيت التغطية الصحية للجميع. وبفضل المشاركة المجتمعية القوية، تجاوز معدل التلقيح ضد فيروس كوفيد-19 نسبة 50 في المائة، مما وضع جزر القمر على قائمة البلدان الأفريقية ذات أعلى معدل تلقيح ضد المرض.

واعتمدت جزر القمر نهجا شاملا يتماشى مع إطار سِندي للحد من مخاطر الكوارث وخطة عام 2030 واتفاق باريس. ويجري حاليا صياغة خطة وطنية للتكيف، وتنقيح الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وتسعى الحكومة إلى اتخاذ مبادرات لرفع معدل قدرات الطاقة المتجددة إلى 40 في المائة بحلول عام 2030.

ولدى البلد استراتيجية وطنية لحشد الموارد تندرج ضمن إطار التمويل الوطني المتكامل لأهداف التنمية المستدامة. ويبدل البلد جهودا لحشد موارد تمويلية مبتكرة. وفي إطار الجهود المبذولة للحفاظ على النظم الإيكولوجية الأرضية وترميمها، رُفعت مساحة المواقع ذات التنوع البيولوجي إلى 163 754 هكتارا بإنشاء مناطق محمية جديدة. وبعد أن كان يوجد في البلد منتزه بحري واحد في موهيلي، أصبح لديه ستة منتزهات برية وبحرية. وارتفع عدد الاتفاقيات المبرمة بين المنتزهات والمجتمعات من أجل الإدارة المشتركة للموارد البحرية من 17 اتفاقية في عام 2015 إلى 72 اتفاقية في الوقت الحاضر.

التحديات الرئيسية

زعزعت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي. ومن التحديات المواجهة بناء وتحديث البنى التحتية الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال. وتتصل التحديات الرئيسية الأخرى بالإمساك وطنياً بزماء عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز القدرات في مجال إدارة التنمية، بما في ذلك التنسيق بين الشركاء، وحشد الموارد واستيعابها، وتوحيد النظام الإحصائي الوطني، وإدارة النفايات، وتعزيز نظام الحماية الاجتماعية.

وتشكل مجالات الدعم تحدياً آخر.

ويحتاج البلد إلى الدعم التقني والمالي في القطاعات التالية:

- الطاقة النظيفة؛
- الأمن الغذائي؛
- الاقتصاد الأزرق؛
- بناء القدرات في مجال إدارة التنمية، بما في ذلك الإحصاءات والتخطيط الإنمائي؛
- تكافؤ الجنسين في التعليم العالي والمهني والتقني.

كرواتيا

[الأصل: بالإنكليزية]

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي واحدة من أولويات كرواتيا بما أنها تنتمي إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط التي هي واحدة من مناطق العالم التي سيلحقها أشد الضرر من تغير المناخ وزيادة الجفاف والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر. وينعكس ذلك بشكل خاص في السياسات والمبادرات والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي.

وبينما تزيد كرواتيا من سدّ الفجوة الاقتصادية التي تفصلها عن اقتصادات الاتحاد الأوروبي المتقدمة، تسعى جاهدة للقيام بذلك دون التضحية بالتزاماتها المناخية التي تعمل على تحقيقها بالتوازي. ومن هذا المنطلق، تهدف البلاد إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 بنسبة 65 في المائة على الأقل مقارنة بمستويات عام 1990، وزيادة إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة إلى أكثر من 35 في المائة بحلول عام 2030. وبما أن نسبة 31 في المائة من الطاقة الأساسية التي تستهلكها تأتي من مصادر للطاقة المتجددة، تحتل كرواتيا المرتبة الثامنة بين بلدان الاتحاد الأوروبي بمتوسط 22 في المائة.

وواجهت كرواتيا مثل بقية العالم العديد من التحديات الجسيمة في عام 2020. فبالإضافة إلى المخاطر التي تشكلها عواقب تغير المناخ، أفضت الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى حدوث انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي رغم أن الحكومة اختارت العمل بتدابير صحية موجهة الأهداف تصون الحريات الفردية قدر الإمكان. كما شهدت كرواتيا زلزالين مدمرين في العاصمة زغرب ومنطقة بانوفينا. وتسبب الزلزالان في أضرار جسيمة وسيستغرق إصلاح ما خلفاه من أضرار مزيد جسامتها

عدة مرات عن أثر الجائحة سنوات عديدة. كما تأثر الاقتصاد الكرواتي بالغزو الروسي لأوكرانيا، وقدمت كرواتيا مع ذلك المساعدة الإنسانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية إلى أوكرانيا منذ بداية الحرب.

وعلى الرغم من كل هذه التحديات، حافظت كرواتيا على تماسكها الاجتماعي وتمكنت من الحفاظ على النمو الاقتصادي طوال هذه الأوقات الصعبة.

وإذا رجعنا إلى الوراء انطلاقاً من الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2019، نلاحظ أن كرواتيا أحرزت ولا تزال تحرز تقدماً كبيراً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتجلى التحسن بشكل خاص في مجالات العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والإنتاجية في العمل، واستقرار الاقتصاد الكلي.

ومن المجالات الأخرى التي أحرز فيها تقدم كبير الانتقال في مجال الطاقة إلى العمل على الحياد المناخي، وحماية البيئة والطبيعة، والحد من خطر الفقر، وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز المساواة.

وتعمل كرواتيا أيضاً على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة من خلال تنفيذ سياسات تدعم الاقتصاد الوطني في هذه الفترة الصعبة من أجل ضمان عدم ترك أحد خلف الركب ودعم أضعف الفئات الاجتماعية. وتعزز كرواتيا من خلال الإصلاحات والاستثمارات التي تقوم بها ثلاث عمليات متوازنة وهي التحول الرقمي والتجديد الديموغرافي والتحول الأخضر، بما يشمل تحسين إدارة النفايات والمياه وكفاءة الخدمات العامة ويفضي إلى تحسين المستوى المعيشي في جميع أنحاء البلاد.

إدماج أهداف التنمية المستدامة في العمليات والسياسات الوطنية

اعتمدت استراتيجية التنمية الوطنية لجمهورية كرواتيا حتى عام 2030 في شباط/فبراير 2021 وتتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والالتزامات المتعددة الأطراف الأخرى. وتتماشى الأهداف الاستراتيجية والتنفيذ المنسق للسياسات المحددة في استراتيجية التنمية الوطنية حتى عام 2030 إلى حد كبير مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتهدف إلى مساعدة كرواتيا على تحقيق إمكاناتها بشكل أفضل، وتجاوز الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الأزمة العالمية، ودعم الانتعاش.

وبعد اعتماد استراتيجية التنمية الوطنية حتى عام 2030، بدأ الإدماج الشامل للتنمية المستدامة في السياسات القطاعية وأعمال التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

واعتمدت قوانين وأنظمة لمعالجة قضايا التنمية المستدامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية وحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم كرواتيا التنمية المستدامة من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج متنوعة. ويشمل ذلك التعاون الفعال مع البلدان الأخرى والمنظمات والمؤسسات بهدف تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات في ميدان التنمية المستدامة.

وحسّنت عملية التخطيط الاستراتيجي من خلال القيام بإصلاحات في إطار الخطة الوطنية للانتعاش والصمود التي ترشّد أيضاً تنفيذ السياسات العامة، بما فيها تلك المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعم تلك العملية أيضاً عمليات صنع القرار، وتضمن كفاءة وشفافية السياسات العامة، وتزيد من الكفاءة في تنسيق أعمال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست على المسار الصحيح نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد فاقمت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التأخر في إحراز تقدم في هذا الصدد، بل بددت التقدم المحرز. ومن أجل التصدي بفعالية للتحديات التي ينطوي عليها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، شرعت الحكومة في تنفيذ مجموعة من التغييرات الهيكلية وتطبيق حلول تسترشد بهذه الأهداف.

ومن الناحية الاجتماعية، تعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ عملية إصلاحية تتعلق بتوفير التغطية الصحية للجميع. فبالنسبة لبلد يعاني من الارتفاع الشديد للإنفاق الصحي الكارثي، تمثل هذه العملية الإصلاحية وسيلة لانتشال ملايين الكونغوليين من حالة الضعف. واتخذت تدابير واسعة النطاق لمكافحة الأمراض التي تؤثر في السكان بشكل جماعي مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية، مع التركيز على الوقاية على وجه الخصوص. ويجري أيضا اتخاذ الخطوات المناسبة لتعزيز الحماية الاجتماعية. وفيما يتعلق بقطاع التعليم، فرضت جمهورية الكونغو الديمقراطية مجانية التعليم الأساسي ليلتحق بالنظام التعليمي ملايين الأطفال الذين كانوا مستبعدين منه سابقا بسبب ارتفاع رسومه، واتخذت تدابير لإبقاء هذا التعليم مجانيا.

ولا تزال إمكانية الحصول على المياه والكهرباء محدودة بشكل مثير للقلق في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق الريفية. وللتصدي بفعالية لهذه التحديات، حرّرت الحكومة كلا القطاعين. وعلى النقيض من قطاع المياه حيث لا يزال التقدم متواضعا للغاية، تحقق تقدم كبير في قطاع الكهرباء. واستمرت حصة القطاع الخاص في النمو على مدى السنوات الثلاث الماضية وتبدو الآفاق جيدة. ومما يؤسف له أن الفقر المتوطن في المناطق الريفية لا يحفز المبادرات الخاصة. وتركز الحكومة جهودها حاليا على هذا الموضوع.

ويشكل الاعتماد على الموارد الطبيعية أحد الخصائص المميزة لاقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال النمو يعزى إلى حد كبير إلى أداء الأسعار الجيد. والتعافي من جائحة كوفيد-19 مثال على ذلك. وهذه نقطة ضعف حقيقية تعرض البلاد لتقلب أسعار السلع الأساسية. وبغية تنويع الاقتصاد وتزويد البلد بقطاع صناعي دينامي وتنافسي ومسؤول من حيث مسائل البيئة والتنمية المستدامة، بدأت جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل على إنشاء ست مناطق اقتصادية خاصة في البلد مقسمة إلى ست مناطق صناعية.

وما من شك في أن جمهورية الكونغو الديمقراطية طرف فاعل رئيسي في مكافحة تغير المناخ وأنها بلد لديه حلول ويمتلك نقاط قوة حقيقية. وتعمل الحكومة على الحفاظ على الغابات ومكافحة تغير المناخ. وفي إطار الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، عدّلت جمهورية الكونغو الديمقراطية التزاماتها بشأن معدل خفض انبعاثات غازات الدفيئة من 17 في المائة إلى 21 في المائة من الآن وحتى عام 2030. ومن الواضح في المقابل أن زيادة الفعالية تتطلب من الحكومة أن تستثمر في نظام لجمع البيانات والمعلومات.

ولا تزال حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تدرك أن الإجراءات والاستراتيجيات الإنمائية يجب أن تركز على البعد المحلي لتكون أكثر فعالية. ولذلك، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج للتنمية المحلية في

الأقاليم البالغ عددها 145 إقليماً. وأهداف هذا البرنامج الذي سيغطي الأقاليم البالغ عددها 145 إقليماً هي زيادة توفير الدوائر الحكومية للخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز قدرة السكان المحليين على الصمود، وتعزيز المؤسسات العامة على المستوى المحلي.

وتُبذل الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل نزاعات وحالة من انعدام الاستقرار، وخاصة في الجزء الشرقي من البلاد. فعدة جماعات مسلحة ناشطة في هذه المنطقة حالياً، وفي مقدمتها حركة 23 مارس، والقوات الديمقراطية، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو. وهذه الجماعات مسؤولة عن عدة حوادث منها وفيات من جراء العنف وعمليات اختطاف وتدمير البنية الاقتصادية المحلية وتدمير البنى التحتية الحيوية وممتلكات أخرى ونزوح هائل للسكان.

وتسبب نشاط هذه الجماعات المسلحة أيضاً في التدهور الشديد للحالة الإنسانية. ونتيجة لذلك، زادت حاجة السكان للمساعدة الإنسانية. فقد ارتفعت نسبة السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية بشكل كبير، حيث زادت بأكثر من 73 في المائة مرتفعةً من 15,6 مليون في عام 2019 إلى 27 مليون في عام 2022. ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من بلدان القارة الأفريقية التي توجد بها نسبة عالية من النازحين داخليا، حيث يزيد عددهم فيها على 5 ملايين.

وتجدر الإشارة إلى الجهود الجاري بذلها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي والصعيد الإقليمي لإنهاء النزاعات الدائرة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الواضح أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يزال بعيد المنال في الوضع الحالي.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد، من خلال اعتماده الاستعراض الطوعي الأول للاتحاد الأوروبي، التزامه بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الوقت المحدد من خلال عمله على الصعيدين الداخلي والخارجي، باعتبار هذه الخطة خريطة طريق عالمية مشتركة. وينفذ الاتحاد الأوروبي خطة عام 2030 بناء على مفهوم تعبئة الحكومة بأكملها، حيث يأخذ بنهج متكامل يضع أهداف التنمية المستدامة في صميم سياسة الاتحاد الأوروبي. وتسهم جميع تدابير الاتحاد الأوروبي وسياساته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق تطلعات جد طموحة من خلال سياسات واستراتيجيات تسعى إلى إحداث تحولات عميقة ومنها الاتفاق الأخضر الأوروبي، وهذه السياسات والاستراتيجيات مترابطة ارتباطاً وثيقاً مع السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم تحول العالم إلى عالم مستدام وسلمي.

وقد ثبت أن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي غير كاف حتى الآن، وهذا اتجاه إشكالي أكدته التقرير الأخير للأمين العام عن أهداف التنمية المستدامة. وتعرقل تحقيق هذه الأهداف بسبب آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والنزاعات، وتفاقم التفاوتات، وتغير المناخ، وزيادة مستويات التدهور البيئي، وآثار العدوان الروسي على أوكرانيا. ويستند تصدي الاتحاد الأوروبي لمختلف الأزمات الجارية إلى إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وهدفه في ذلك هو دعم تنفيذ هذه الأهداف. وقد أحرز الاتحاد الأوروبي تقدماً في الغالبية العظمى من هذه الأهداف منذ اعتماد خطة

عام 2030، لكن هذا التقدم لم يكن دائما متساويا بين الأهداف. ويلزم إحراز مزيد من التقدم في الاتحاد الأوروبي في العديد من الأهداف، ولا سيما الأهداف المتعلقة بحماية الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام.

وترتبط أولويات المفوضية الأوروبية ارتباطا وثيقا بالعناصر الخمسة من ديباجة خطة عام 2030 (الناس والكوكب والازدهار والسلام والشمولية). وتسعى المفوضية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل على تحقيق طموحاتها الرئيسية بواسطة مبادرات محددة تقررها في برامج عمل المفوضية السنوية. وبهذا الشكل، تُدمج أهداف التنمية المستدامة في سياسات الاتحاد الأوروبي وتوجّه وضع السياسات وسنّ القوانين في الاتحاد الأوروبي. ويشكّل الإطار التنظيمي المعزز أحد العناصر الرئيسية للنهج الذي تنتهجه المفوضية لكفالة اتساق السياسات بما يخدم التنمية المستدامة، ويتضمن هذا الإطار عدة تحسينات لتعزيز عملية سنّ القوانين في الاتحاد الأوروبي. ويتطلب ذلك أن يحدد التقييم لأثر كل مقترح تشريعي كيف سيسهم اتخاذ الاتحاد الأوروبي لهذا الإجراء في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويشتمل الاستعراض الطوعي للاتحاد الأوروبي على استعراض استراتيجي للالتزامات الاتحاد الأوروبي وغاياته للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات الكمية لعام 2030 عند الاقتضاء. ويقدم موجزا شاملا للتدابير المتخذة من الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الداخلي والخارجي دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والاعتبارات المتعلقة بالاتساق السياساتي بين التدابير المتخذة على كلا الصعيدين، بما في ذلك أوجه التآزر والمفاضلات المحتملة، مع مراعاة الآثار على البلدان الشريكة. ويتضمن الاستعراض الطوعي أيضا توجيهات بشأن التدبير التي يتعين اتخاذها للمضي في تنفيذ خطة عام 2030.

ولا يمكن للاتحاد الأوروبي أن يقوم بهذه التدابير المقررة دون العمل مع البلدان الشريكة وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، ومن ثم يتواصل العمل على ذلك من خلال الشراكات الدولية للاتحاد الأوروبي. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتحقيق التعافي العالمي من خلال دعم البلدان الشريكة في إرساء مجتمعات واقتصادات صامدة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وبالبوابة العالمية مبادرة من الاتحاد الأوروبي تشكل مساهمة فعالة منه في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية. وستسهم هذه الاستراتيجية إسهما مباشرا في تنفيذ مجموعة من أهداف التنمية المستدامة المترابطة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي إدماج أهداف التنمية المستدامة بنشاط في المشاريع المضطلع بها من خلال البوابة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية المستدامة للطاقة والنقل والرقمنة. وبالعمل على ذلك مع الدول الأعضاء في إطار نهج الفريق الأوروبي، سيتسنى تسخير مصادر تمويل متعددة، بما في ذلك الاستثمارات من القطاع الخاص دعما لأهداف التنمية المستدامة.

ولا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا من خلال إشراك جميع المعنيين. ومن هذا المنطلق، أُجري الاستعراض الطوعي للاتحاد الأوروبي بمساعدة عملية تشاور واسعة شملت المعنيين على جميع المستويات، أي مؤسسات وهيئات الاتحاد الأوروبي والسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية والمجتمع المدني والجمهور بشكل عام. ويتضمن الاستعراض الطوعي معلومات مفصلة عن هذه العملية التشاركية الشاملة وعن آراء المجتمع المدني حول الإنجازات والتحديات من حيث تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

ويتمشى تنفيذ الاتحاد الأوروبي لخطة عام 2030 مع مبادئ الأمم المتحدة وقيمها ومبادئها التوجيهية، ولا سيما مبدأ عالمية حقوق الإنسان الذي يكتسي أهمية كبيرة في ظل احتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

سنقدم فرنسا استعراضها الوطني الطوعي الثاني في تموز/يوليه 2023. وستمكنا هذه العملية من تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوقوف على التحديات التي لا يزال علينا مواجهتها في منتصف الطريق في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتلتزم فرنسا بالحرص على أن تقيّم عملية التقييم من جهة السياسات العامة المنفذة منذ الاستعراض الوطني الطوعي الأخير المنجز في عام 2016، وأن تسلط الضوء من جهة أخرى على إنجازات قطاعات المجتمع المدني (الأعمال التجارية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات، وقطاع البحث، وما إلى ذلك) التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واتّبع تهج تشاركي في إعداد الاستعراض. واقتُرحت الحكومة منذ خريف عام 2022 على كامل مجموعة خطة عام 2030، التي تجمع بين المعنيين الفرنسيين المنخرطين في عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن تعرض التحديات التي تواجهها وأن تقترح التدابير الرئيسية التي يتعين تعميمها. ومن المقرر عقد مؤتمر مكرس للتعريف بمساهمات المعنيين في أيار/مايو 2023 لإتاحة المجال لظهور مبادرات قوية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة الخمسة قيد نظر المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هذا العام. ويمكن تسليط الضوء على محاور العمل التي اقترحت منظمات المجتمع المدني بذل جهود مشتركة فيها، وإدماجها في وثيقة الاستعراض الوطني الفرنسي. وأنشئت لجنة خصيصا لهذا الغرض، حيث قامت مؤسسة Open Diplomacy Institute، وهي جمعية تعمل على زيادة وعي المواطنين بالقضايا الدولية، بحشد 15 خبيرا لتسيير المؤتمر.

واعتمدت فرنسا في عام 2019 خريطة طريق لتنفيذ خطة عام 2030 تُحدد المسار لبلد مدفوع بروح المبادرة والتأزر ومراعاة البيئة في إطار التركيز على المسائل الست التالية:

- العمل على تحقيق انتقال عادل بمكافحة جميع أشكال التمييز وعدم المساواة وكفالة تمتع الجميع بنفس الحقوق والفرص والحريات؛
- تغيير النماذج السلوكية المجتمعية من خلال الاحتراز الكربوني وعدم تبذير الموارد الطبيعية من أجل حماية المناخ والكوكب وتنوعه البيولوجي؛
- تسخير التعليم والتكوين مدى الحياة لإحداث تغيير في السلوكيات وأنماط الحياة لتتاسب العالم المراد بناؤه وتكفل مواجهة تحديات التنمية المستدامة؛
- العمل على تعزيز صحة ورفاه الجميع بسبل منها على الخصوص الأغذية والزراعة الصحية والمستدامة؛

• تمكين السكان من المشاركة الفعلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتغيير الممارسات من خلال تعزيز التجريب والابتكار الإقليمي؛

• العمل على الصعيدين الأوروبي والدولي على تعزيز التحول المستدام للمجتمعات والسلام والتضامن.

وسيقف تقرير فرنسا على التقدم المحرز وسبل تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 من منظور هذه المواضيع الستة الشاملة التي تتيح النظر بطريقة شاملة في التحولات اللازمة لتحقيق قدر أكبر من الاستدامة والعدالة والقدرة على الصمود. وستحدد النتائج على صعيد كل هدف بالتفصيل على أساس مؤشرات إطار الرصد الوطني لخطة 2030 التي يبلغ عددها 98 مؤشرا والتي حددت بطريقة منسقة في إطار المجلس الوطني للمعلومات الإحصائية وتخضع لرصد مستقل يتولاه المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية.

وتظل فرنسا ملتزمة التزاما تاما بالعمل مع شركائها الأوروبيين من أجل إحداث التحولات اللازمة للوفاء بالتزاماتنا الجماعية بحلول عام 2030 على الصعيدين الوطني والدولي مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وبالنظر إلى أن التحديات الكبرى التي ينطوي عليها عالمنا تتجاوز الحدود، تؤكد فرنسا من جديد التزامها بالحلول المتعددة الأطراف لأنها السبيل الوحيد لضمان صون المنافع العامة العالمية.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

غيانا موحدة - تحقيق تنمية مستدامة خفيفة الكربون لصالح الجميع

تحدد خطة غيانا للتنمية الوطنية التي يشار إليها باسم "استراتيجية التنمية خفيفة الكربون حتى عام 2030" رؤية تهدف إلى أن تكون غيانا بلدا مستداما مزدهرا يسوده العدل ويحتضن الجميع ويرسي في الوقت نفسه نفسه نموذجا لتجنب إزالة الغابات، والحفاظ على الغطاء الغابوي بالاقتران مع مضاعفة معدل نماء الاقتصاد إلى خمسة أمثاله على مدى 10 سنوات وإبقاء معدلات انبعاثات الطاقة ثابتة. وتمثل هذه التدابير المتعلقة بالكربون مبادرة رائدة في حشد الموارد المحلية الضرورية لتمويل عمليات تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والسبيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو: (أ) توطيد الغايات المحددة ضمن هذه الأهداف من خلال إدماجها في عملية الميزنة الوطنية؛ (ب) إدماج العوامل الرئيسية الكفيلة بتسريع وتيرة التنمية، مثل زيادة الحلول التكنولوجية، في جميع القطاعات الرئيسية.

يركز الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لغيانا على إنجاز دراسة متعمقة لأهداف التنمية المستدامة موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023، ويدل على التزامنا المستمر بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشملت عملية الاستعراض الوطني الطوعي التي أجريناها التواصل مع المعنيين المتعددين، وأدى ذلك إلى تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الوكالات ونظم البيانات. وهناك حاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة على المستوى العالمي لكفالة تحقيق خطة عام 2030.

الهدف 6 - من التدابير التدريبية الموجهة الأهداف اللازم اتخاذها لتحسين إمدادات المياه وموثوقيتها وجودتها توسيع البنى التحتية للمياه والصرف الصحي من أجل تغطية المياه غير المدرة للدخل

ومعالجتها والحد منها، وتعزيزُ الشراكات على الصعيدين الوطني والدولي. وسيظل من الضروري زيادة التركيز على دراسات طبقات المياه الجوفية والإدارة المتكاملة لموارد المياه ليتسنى إدارة مصادر المياه إدارة مستدامة.

الهدف 7 - باستخدام غيانا الغاز الطبيعي مرحليا في إطار سعيها لترك استخدام زيت الوقود الثقيل، وتوسيعها استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والكتلة الأحيائية والطاقة الكهرومائية، ستجعل من شبكة الطاقة شبكة للطاقة النظيفة والمتجددة بنسبة تزيد عن 80 في المائة بحلول عام 2030. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لدينا السعة المركبة لتلبية زيادة استهلاك الطاقة بخمسة أمثال مع إبقاء معدلات انبعاثات غازات الدفيئة ثابتة تقريبا، وبذلك سيتحقق أحد أعلى مستويات فك الارتباط بين النمو الاقتصادي واستخدام الوقود الأحفوري.

الهدف 9 - يجري ضخ استثمارات متزايدة بشكل كبير في البنى التحتية في جميع القطاعات الرئيسية بما فيها النقل والطرق والربط المائي والجوي، ويوفر ذلك التكاليف والوقت لصالح المواطنين والأعمال التجارية على حد سواء.

ومن المتوقع أن يتوسع قطاع الصناعات التحويلية، الذي يعوقه تاريخيا ارتفاع تكلفة الطاقة، بعد الاستثمارات الأخيرة التي ضخت لاستغلال الغاز الطبيعي، ويتوقع أن يقلل ذلك بشكل كبير من تكاليف الطاقة التشغيلية ومن ثم زيادة القدرة التنافسية. وفي الوقت الذي تسعى فيه غيانا إلى تعزيز قدراتها الوطنية في مجال البحث والاتصال النقال، ستواصل إيلاء أهمية كبيرة لنقل التكنولوجيا وإقامة الشراكات مع البلدان ذات الخبرة الطويلة في هذه المجالات.

وفي عام 2021، أطلقت غيانا ختم "صُنع في غيانا" كتدبير آخر يكمل التدابير الأخرى المتخذة لدعم القطاعات الصغيرة مثل محاضن الأعمال التجارية.

الهدف 11 - يتزايد التركيز على الأخذ بممارسات حضرية مستدامة وتخطيط استخدام الأراضي، وتوفير الإسكان الميسور التكلفة، وتنظيم المستوطنات العشوائية، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات. وركزت التدابير المتخذة على ذوي الدخل المنخفض والمتوسط وكثير منهم من النساء، واستفادت هذه الفئة من برامج إعانات تهدف إلى تعزيز توفر الإسكان الميسور التكلفة وخيارات تمويل المساكن وإلغاء الضرائب المفروضة على العديد من مواد البناء. وأدى تسريع عمل برنامج الإسكان إلى توزيع أكثر من 24 000 قطعة أرض بتكلفة مدعومة. وأدى توسيع المراكز السكانية والأعمال التجارية إلى زيادة أعباء إدارة النفايات الصلبة بنسبة 50 في المائة تقريبا، مما يتطلب تحسين وتوسيع القدرة الاستيعابية للمطامر وغيرها من المرافق.

كما أن غيانا معرضة لآثار تغير المناخ التي تفاقمها جغرافيتها. وليتسنى الصمود، ينبغي التأهب للكوارث وإدارتها على نحو محكم بما يتفق مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

الهدف 17 - الإشكال المحوري فيما يتعلق بوسائل التنفيذ والشراكات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو عدم الوفاء بالالتزام الطويل الأمد في هذا الصدد المتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة. ولا تزال القدرات الوطنية محدودة في مجال حشد الموارد العامة وتفاقم ذلك في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتزيد أزمة تغير المناخ الوجودية والصدمات الاقتصادية المتصلة بها من تقييد وتيرة التنمية. ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومفهوم الشراكة العالمية في خطر ما لم يتم الوفاء بالتزامات تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بسرعة وانتظام.

وعلاوة على ذلك، فبعد أن أصبحت غيانا ضمن الشريحة العليا للبلدان المتوسطة الدخل، قلت فرص اقتراضها بشروط تساهلية من الشركاء التقليديين وزادت تكلفة الاقتراض زيادة كبيرة. واستخدام عنصر إحصائي واحد، هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في سياق إنمائي متعدد الأبعاد يُقوض بشدة اعتبارات التنمية المستدامة. ومن الملح أن يدرك المجتمع العالمي أمرا تأخر فيه وهو ضرورة تقييم البلدان على أساس مؤشر للشاشة يكون متعدد الأبعاد.

وقد دافع رئيس غيانا، محمد عرفان علي، باستمرار عن مفهوم "غيانا موحدة". فقد قال في خطاب تنصيبه في عام 2020 ما يلي: "من هذا اليوم فصاعدا، يجب على كل واحد منا أن يكون راعيا للآخرين حتى لا نترك أحدا خلف الركب في مسيرتنا نحو التقدم والازدهار". وهذه رسالة تنطبق علينا كذلك بوصفنا المجتمع الدولي.

آيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤكد آيسلندا في استعراضها الوطني الطوعي الثاني التزامها بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويستند الاستعراض إلى التقدم المحرز منذ عام 2019 الذي قدمت فيه آيسلندا استعراضها الأول، والآليات المؤسسية الجديدة، وتوسع مشاركة المعنيين والتشاور معهم، ويعتمد على بيانات أكثر من ذي قبل. ولا تزال هناك تحديات لأسباب ليس أقلها الآثار الوخيمة لتغير المناخ، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والعدوان الروسي على أوكرانيا، وعدد متزايد من النزاعات في مختلف أنحاء العالم.

عملية الاستعراض الوطني الطوعي

يتضمن الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لآيسلندا فصولا كتبتها أطراف معنية، ومجلس الشباب المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومندوب شباب آيسلندا في الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، ومنظمات من المجتمع المدني، ومعهد دراسات الاستدامة في جامعة آيسلندا، والرابطة الأيسلندية للهيئات المحلية. كما أجريت مشاورات مكثفة بشأن الاستعراض الوطني الطوعي مع مختلف المعنيين من خلال عقد اجتماعات شخصية مع منظمات المجتمع المدني ومن خلال التشاور عبر الإنترنت، ومع لجنة المستقبل في البرلمان.

وبالتوازي مع الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لآيسلندا، ستجري الرابطة الأيسلندية للهيئات المحلية استعراضا طوعيا دون وطني. والهدف من عملية الاستعراض الطوعي دون الوطني هو زيادة إشراك الحكومات المحلية في عمل آيسلندا على تحقيق خطة عام 2030. ويتبين من نتائج استقصاء أرسل إلى جميع البلديات أن التزاماتها الأساسية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ولكن أكبر عقبة تواجهها في العمل الاستراتيجي على هذه الأهداف هي نقص الموارد المالية والبشرية.

التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقدم الاستعراض الوطني الطوعي تقييما للتقدم الذي أحرزته آيسلندا حاليا نحو تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على أساس التقييم الذي قام به الأخصائيون في جميع الوزارات.

ويمكن الاطلاع على نسخة مفصلة من هذا التقييم على لوحة متابعة متاحة على الإنترنت. ويتضمن هذا الاستعراض للمرة الأولى تقييماً حكومياً وتقييماً من المجتمع المدني لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وقدم الاستعراض الوطني الطوعي الأول لآيسلندا المنجز في عام 2019 بيانات تتعلق بما نسبته 30 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويغطي هذا الاستعراض الوطني الطوعي الثاني ما نسبته 70 في المائة من هذه المؤشرات.

وبالإضافة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وُضع 39 مؤشراً للرفاه لرصد نوعية الحياة والرفاه في آيسلندا من خلال النظر في عوامل تتجاوز المقاييس الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي. وتستند المؤشرات الوطنية للرفاه إلى الركائز الرئيسية الثلاث للتنمية المستدامة. و 34 مؤشراً من هذه المؤشرات البالغ عددها 39 مؤشراً أبلغ عنها باعتبارها مقاييس للمؤشرات الخمسة الأخرى التي لا تزال قيد التطوير. ويتجه الأداء على صعيد 60 في المائة من مؤشرات الرفاه المبلغ عنها في الاتجاه الصحيح، بينما لا يزال الأداء على صعيد نسبة 40 في المائة إما راكداً أو تراجعاً.

وسائل التنفيذ

ويتولى ديوان رئيس الوزراء، بالتعاون الوثيق مع وزارة الشؤون الخارجية، تنسيق التنفيذ الوطني لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وأنشئت في عام 2022 منصة تعاون جديدة تحت اسم "آيسلندا مستدامة". والغرض من هذه المنصة هو صياغة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وتنسيق عمل الحكومة مع مختلف الجهات المعنية. وستسترشد الاستراتيجية بأهداف التنمية المستدامة كمبادئ توجيهية وستحدد أهدافاً يمكن قياسها وخطة عمل لتحقيقها. وسيشمل ذلك الأدوار والمسؤوليات داخل الحكومة وفي المجتمع ككل.

والعمود الفقري لاستراتيجية "آيسلندا مستدامة" هو المجلس الوطني للاستدامة. ويضم هذا المجلس جميع وزراء الحكومة، وممثلين عن كل حزب من أحزاب البرلمان، ومجالس البلديات، وقطاع الأعمال، والشركاء الاجتماعيين، ومنظمات المجتمع المدني. وتقر حكومة آيسلندا بأن تحقيق انتقال عادل وشامل لا يترك أحداً خلف الركب يتطلب إجراء حوار اجتماعي شامل ومشاركة المعنيين.

التحديات

أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها آيسلندا في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي الآثار غير المباشرة، أي تأثير التدابير التي يتخذها بلد ما في قدرة بلدان أخرى على تحقيق هذه الأهداف. وتحتل آيسلندا مرتبة عالية فيما يتعلق بتنفيذ هذه الأهداف، ولكنها مسؤولة في الوقت نفسه عن آثار من أكبر الآثار السلبية غير المباشرة في هذا الصدد. ولذلك، تعمل آيسلندا على تكوين صورة شاملة عن الآثار غير المباشرة التي تخلفها حتى يتسنى فهمها وقياسها وإدارتها بعناية.

ولصياغة استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، حددت مجالات التركيز السبعة أدناه للتصدي للتحديات التي تتطوي عليها وتحديد الأهداف الرئيسية ووضع خطة عمل.

1 - الاقتصاد ودائريته

2 - المساواة والصحة والرفاه

- 3 - التعليم والثقافة والعلوم
- 4 - البنى التحتية والقضايا الإقليمية
- 5 - الغذاء والأرض والمياه
- 6 - الطاقة والمناخ
- 7 - التعاون الدولي

أيرلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

تقخر أيرلندا بأدائها دورا مهما في وضع واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونواصل القيام بدور قيادي في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، وسنقود المشاورات وسنشارك في تيسير المفاوضات بشأن الوثيقة الختامية - الإعلان السياسي - لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2023.

وينبني الاستعراض الوطني الطوعي لأيرلندا على موضوع "إعادة البناء بشكل أفضل دون ترك أحد خلف الركب". وفي هذا السياق، ساهم المعنيون من المجتمع المدني في إعداد فصول من الاستعراض بهدف زيادة إسماع أصوات من هم الأكثر تضررا عن الركب. وفي كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2023، عُقدت منتديات وطنية للمعنيين لمواصلة تعزيز العمل الهادف مع المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلو الشباب والشباب من الفئات الرئيسية المعنية بخطة عام 2030 وتتساوى فئتهم مع غيرها باعتبارهم مواطنين عالميين نشطين وصانعين للمجتمع، وقد أسهموا بمساهمات قيمة في تلك المنتديات وأسمعوا صوت أبناء جيلهم.

تسير أيرلندا جيда نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتبرهن الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تغطي الفترة 2022-2024⁽²⁾ على الالتزام المستمر بخطة عام 2030 من خلال الأخذ بنهج يشمل الحكومة بأكملها وإدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية.

وتعزز خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة أيضا الترابط بين أيرلندا وعملها على الصعيد العالمي من خلال برنامجها للمساعدة الإنمائية الخارجية. ونُشرت منذ آخر استعراض وطني طوعي أجريناه سياسة بعنوان "عالم أفضل: سياسة أيرلندا من أجل التنمية الدولية" (2019)⁽³⁾، وأهداف التنمية المستدامة مُدمجة بالكامل في هذه السياسة التي تحدد مساهمتنا في تحقيق هذه الأهداف، وذلك ليس في الداخل فحسب، بل في الخارج كذلك. ومن الأولويات الرئيسية الحد من الاحتياجات الإنسانية، ودعم العمل المناخي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز الحوكمة بالاقتران مع مساعدة من هم أشد تضررا عن الركب أولا. وتتماشى هذه الأولويات مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030. ويتواصل عمل أيرلندا أيضا في المجالات القوية التقليدية، مثل الأمن الغذائي والتعليم والصحة.

(2) متاحة على الرابط التالي: <https://www.gov.ie/en/publication/e950f-national-implementation-plan-for-the-sustainable-development-goals-2022-2024>.

(3) سياسة التنمية الدولية - وزارة الشؤون الخارجية (irishaid.ie).

وكما هو الحال في كل بلد في العالم، كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وقع بالغ على حياة الشعب الأيرلندي، فقد أحدثت الجائحة اضطراباً غير مسبوق في مجتمعنا واقتصادنا.

وكفل الأخذ بنهج تقوده الحكومة التصدي للأزمة على نحو يشمل الحكومة بأكملها من خلال تحديد عدد من السياسات الإطارية الوطنية الشاملة معالم التدابير المتخذة في سياق التعافي من آثار الجائحة لمواجهة التحديات والاحتياجات طويلة الأمد بالتوازي مع تهيئة الاقتصاد وسوق العمل لمواجهة التحديات واستغلال الفرص في المستقبل.

والعديد من التدابير التي ستحقق أيرلندا من خلالها أهداف التنمية المستدامة ستُنفذ في سياق سياسات مثل خطة التعافي الاقتصادي التي وُضعت بما يتماشى مع الخطة الوطنية للتعافي والصمود التي تندرج ضمن حزمة الاتحاد الأوروبي للتعافي المسماة NextGenerationEU والبالغة قيمتها 750 بليون يورو. ولقد ركزنا بشكل خاص على النهوض بالتحول الثنائي، أي التحول الأخضر والتحول الرقمي، ويجري إعداد سياسات وبرامج عمل مهمة للدفع بعجلة التقدم في هذين المجالين لتمكين أيرلندا من إعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق انتقال عادل لفائدة الجميع.

وانبنت الأبعاد الإحدى عشر لإطارنا الوطني للرفاه الذي وُضع للمساعدة في تحسين فهمنا لنوعية الحياة على أهداف التنمية المستدامة، وهي تبين أوجه التآزر بين كلتا المبادرتين. ويزيد إدماج إطار الرفاه في عملية صنع السياسات من دعم التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُدمج إطار المساواة وإطار الرفاه في عملية الميزنة لتوجيه واضعي السياسات على نحو أفضل، مع ما يرتبط بذلك من آثار في مجالات مثل الدخل والصحة والتعليم.

وبواجه كوكبنا ضغوطاً غير مسبوقة بفعل أزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي. وتحدد خطة أيرلندا للعمل المناخي لعام 2023 إطاراً ملزماً قانوناً للأهداف والالتزامات المناخية الوطنية، وتضمن إدماج الهياكل والعمليات اللازمة على المستوى القانوني لتحقيق التزاماتنا على المدى القريب والبعيد. وترسم أهداف التنمية المستدامة طريقاً لنا لاغتنام الفرصة لجعل العالم أفضل وأكثر مراعاة للبيئة وأكثر أماناً ولنحقق انتقالاً عادلاً يُحدث التحول اللازم في كل قطاع من قطاعات اقتصادنا دون ترك أحد خلف الركب.

وفي هذا السياق، يوضح الاستعراض الوطني الطوعي لأيرلندا كيف نسرّع العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يشير إلى مساهمات مختلف مكونات الحكومة في مجالات العمل المناخي والاقتصاد الدائري والعمل والتعليم والصحة والإسكان، وإلى دعم أيرلندا الدولي لأهداف التنمية المستدامة من أجل إعادة البناء بشكل أفضل من منطلق تصميمنا على عدم الاكتفاء بالصمود في وجه أزمة المناخ، بل الازدهار بالرغم منها.

وتلتزم أيرلندا بتقديم استعراضها الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]

في عام 2015، اتخذت الكويت قراراً شاملاً بدمج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في رؤية البلاد للأمد الطويل. وتؤيد رؤية 2035 لكويت جديدة المنطوية على سبع ركائز عريضة جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات المقررة ضمنها البالغ عددها 169 غاية ومؤشراتها تأييداً تاماً، وجميعها مدمجة فيها بنوياً. وتقود الدولة منذئذ جهوداً توعوية وتنفيذية وتنسيقية وطنية على أساس ثلاثة منطلقات وهي الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، يُنطلق منها لتحقيق الطموح النهائي وهو عدم ترك أحد خلف الركب.

واختارت الكويت الأخذ بنهج يشمل الدولة بأكملها في إعداد الاستعراض الثاني على غرار ما عملت به في إعداد تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول في عام 2019. والهدف من ذلك هو تمكين طائفة من الأطراف الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة الوطنية على المستوى العام والخاص والأكاديمي وعلى صعيد المجتمع المدني من المشاركة في عملية الاستعراض والموافاة بالإنجازات التي حققتها وبالبرامج التي تعمل عليها والتحديات التي تواجهها، وبذلك فالاستعراض الوطني الطوعي الثاني للكويت هو تقرير وطني حقاً.

ويُتيح الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للكويت، الذي أنجز على أساس بيان جيد البحث والتوثيق، سجلاً موثقاً به للعديد من الإنجازات الهامة التي تحققت حتى حينه، ويحدد التحديات التي لا يزال يتعين مواجهتها في إطار مختلف أهداف التنمية المستدامة والغايات المقررة ضمنها. ومن خلال بيانات وأدلة قوية ومفصلة، يُبين الاستعراض ويُبرز سياسة الكويت الحازمة وجهودها المبذولة على الصعيد المؤسسي في إطار سعيها الدؤوب لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة والغايات المقررة ضمنها على الرغم من التحديات العديدة المواجهة ومنها التداعيات السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

فقد شهدت الكويت مثلاً مثل العديد من البلدان تغيراً كبيراً في أولوياتها التنموية في ظل تفشي هذه الجائحة في العالم. وفرض تفشي هذه الجائحة ضغطاً غير متوقع على النظام الصحي، وعطل الاقتصاد، وأثر سلباً في جميع مناحي الحياة. ويوثق الاستعراض الوطني الطوعي الثاني تصدّي الكويت للجائحة على نحو شامل وفعال شديد التكامل. كما يسجل الاستعراض الدروس العديدة المستفادة من الجائحة في مسائل الصحة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية ونظام الرعاية الاجتماعية والبيئة وتغير المناخ وغيرها، ويسلط الضوء على ما اتخذ على أساسها من قرارات سياساتية والتزامات برنامجية على المدى القصير والمتوسط والطويل بهدف تحقيق الاستدامة وإعادة البناء بشكل أفضل. ويسجل الاستعراض الثاني مساهمات الكويت خارج الحدود الوطنية من حيث تقديمها مجموعات مساعدات طارئة لبلدان نامية ودعمها مؤتمر قمة آلية التزام السوق المسبق لمرفق كوفاكس في إطار تحالف "غافي" للقاحات. وفي أعقاب تفشي الجائحة، بدأت الكويت العديد من المشاريع الضخمة التي وُضعت وفقاً لتوجهات وسياسات تسعى إلى أن تكون التنمية المستدامة متكاملة ومفيدة للجميع. وقد انتهى تنفيذ العديد من المشاريع، بينما لا يزال العمل جارياً على مشاريع أخرى.

ومن التحديات الهيكلية التي يواجهها البلد التوفر المحدود للبيانات والإحصاءات. وتُضخ استثمارات وتُنجز برامج لبناء القدرات بشكل متواصل منذ عام 2019 للتغلب على الأبعاد النظامية والمؤسسية والتقنية

لمحدودية البيانات. ونتيجة لذلك، تحولت التحديات المواجهة على صعيد البيانات، والمبلغ عنها في الاستعراض الوطني الطوعي الأول، إلى إنجازات ملموسة وقف عليها الاستعراض الوطني الطوعي الثاني. فقد تحقق تقدم كبير ومستمر على مدى السنوات القليلة الماضية على المستوى المؤسسي والإداري والتقني وعلى مستوى جمع البيانات وتبادلها ونشرها. ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن توليد بيانات موثوقة ومتينة ومنظمة واستخدامها للنظر على نحو مستهدف في مختلف أهداف التنمية المستدامة والغايات المقررة ضمنها وتتبعها ورصدها. ويقدم الاستعراض الثاني دليلاً على هذه القفزة النوعية بالبيانات والإحصاءات المفيدة والتوضيحية المستخدمة التي أضافت قيمة كبيرة إلى التحليل والإبلاغ المندرجين ضمن هذا الاستعراض من حيث المنظور السياساتي وآفاق المستقبل.

كما يعكس الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، على صعيد مختلف أهداف التنمية المستدامة والغايات المقررة ضمنها، تزايد الاهتمام على صعيد البلد بخطة عام 2030، ويسلط الضوء على تزايد الدعم من شريحة عريضة من الدوائر الوطنية والجهات المعنية. ويبين الاستعراض كيف أن عدداً متزايداً من الأطراف الفاعلة والجهات الشريكة والمجموعات المجتمعية، بما فيها طبقات عديدة من الوكالات الحكومية السياساتية والتنفيذية والإشرافية، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشركاء من الشركات والقطاع الخاص، أصبحوا منخرطين بشكل كبير في مراعاة مختلف عناصر الاستدامة والدفاع عنها ودعمها والإبلاغ عنها بانتظام. إذ يتزايد ترسخ مفاهيم الاستدامة والركائز الثلاث لأهداف التنمية المستدامة في البلاد، فهي آخذة في التغلغل تدريجياً في عمليات وضع السياسات العامة وفي الثقافة والمجتمع في الكويت.

ويوثق الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، بتحليله السردية وصفحاته وأشكاله البيانية وجدوله وبتقييمه المتعمق والشامل لاستعراض أهداف التنمية المستدامة والغايات المقررة ضمنها موضوع الاستعراض في عام 2023 وغيره من أعوام، التزام الدولة بالتنمية البشرية التي لا تقصي أحداً وتضمن تكافؤ الفرص وتحفظ كرامة الجميع وتحقيق الهدف الثلاثي للتنمية المستدامة المتمثل في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويكرر الاستعراض الوطني الطوعي الثاني تأكيد تصديق الكويت على معظم الاتفاقات البيئية العالمية والإقليمية المعنية. ويشير الاستعراض إلى التزام البلد الثابت بتعزيز مكانته البارزة إقليمياً ودولياً من حيث التنمية البشرية الدولية، والنهوض بالرفاه العالمي المستدام، وتعزيز حقوق الإنسان والرفاه، والدبلوماسية، والتبادل الثقافي.

ليختنتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

الهدف الرئيسي للحكومة للفترة التشريعية 2021-2025 هو "تشكيل ليختنتاين بشكل مشترك مستدام موثوق به". ومن ثم، فالاستدامة هي في صميم الأنشطة الحالية للحكومة. وتعتبر الحكومة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمراً ضرورياً كي يُستبقى البلد والكوكب لاثنيين لعيش الأجيال المقبلة. وأهداف التنمية المستدامة هي أكثر من مجرد التزام دولي. ومصلحة ليختنتاين في تنفيذها مصلحة أكيدة.

التنفيذ على الصعيد الوطني

بشكل عام، يتطور تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في ليختنشتاين بشكل إيجابي. وعلى النحو المبين في التقرير، يُنفَّذ العديد من أهداف التنمية المستدامة بشكل جيد، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، و 2 (القضاء على الجوع)، و 3 (الصحة)، و 4 (التعليم)، و 6 (المياه)، و 8 (العمل)، والهدف 16 (إقامة مجتمعات مسالمة). وقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بوضوح قدرة الدولة والاقتصاد والمجتمع على الصمود بقوة في وجه الأزمات، كما أظهرت الأهمية المركزية للتعاون عبر الحدود في سياق التصدي للأزمات.

ومع ذلك، يسلط التقرير الضوء أيضا على الحاجة البينة إلى العمل فيما يتعلق بالأمور التالية:

- (أ) لزوم تحسين التوفيق بين الحياة الأسرية للمرأة وحياتها المهنية وتحسين مشاركتها السياسية تحقيقا للمساواة الفعلية بين الجنسين؛
- (ب) التنقل في ليختنشتاين غير مستدام حاليا ويستمر في التطور بشكل سلبي، مع زيادة استخدام وسائل النقل الآلي الفردية؛
- (ج) تتطور حماية المناخ بشكل إيجابي، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التعزيز بتدابير فعالة لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050؛
- (د) رغم زيادة حصص إعادة التدوير وتقليص ما يستهلكه الاقتصاد من طاقة وما ينتجه من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يظل استخدام الموارد مرتفعا جدا بسبب أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية؛
- (هـ) النسبة المئوية للمساعدة الإنمائية الرسمية هي دون الهدف الدولي المتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، رغم كون النفقات قد زادت زيادة كبيرة. ومنذ تقرير عام 2019، اعتمد العديد من الاستراتيجيات والمفاهيم لتحسين الاستدامة، وجميعها وُضع بمشاركة كبيرة من أصحاب المصلحة. وجزئيا، تستند هذه الاستراتيجيات إلى بعضها بعضا وتعكس أوجه الترابط بين شتى أهداف التنمية المستدامة:

(أ) تهدف استراتيجية التعليم 2025+ إلى إقامة نظام تعليمي يدعم الناس من جميع الفئات العمرية بغرض تطوير إمكاناتهم الفردية وتمكينهم من المشاركة بنشاط ومسؤولية ومن تقرير مصيرهم في مجتمع إنساني مفتوح ديمقراطي؛

(ب) تنص رؤية المناخ لعام 2050 على الهدف المتمثل في تحقيق ليختنشتاين الحياد المناخي بحلول عام 2050؛ وتبعا لذلك، كُرس الهدف في التشريعات. وحُدِّدت تدابير فعلية، في رؤية الطاقة لعام 2050 وفي استراتيجية الطاقة لعام 2030 ومفهوم التنقل لعام 2030 واستراتيجية المناخ لعام 2050 وتقرير السياسة الزراعية لعام 2022 على وجه الخصوص. وفي عام 2023، رُفِع سقف الهدف المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 من 40 في المائة إلى 55 في المائة مقارنة بعام 1990، السنة المرجعية.

ويقترن التنفيذ بتقارير رصد منتظمة تقدّم إلى البرلمان.

واستزادة في اتساق السياسات، التزمت الحكومة في عام 2022 بإخضاع جميع مشاريع القوانين الجديدة والمعاهدات الدولية لتحليل متعلق بأهداف التنمية المستدامة. وبالتالي، فإن أهداف التنمية المستدامة هي عنصر ثابت في جميع تقارير التشاور وكذلك مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة إلى البرلمان.

المساهمة في التنفيذ على الصعيد العالمي

تقدم ليختنشتاين، من خلال التضامن الدولي، الدعم للبلدان النامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويركز ذلك الدعم على الحد من الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)، والحصول على التعليم (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)، والأمن الغذائي (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)، وحماية البيئة والمناخ، والهجرة (الهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة). وبسبب الأزمات والنزاعات، سُجل ارتفاع كبير في الإنفاق على التضامن الدولي. وازداد إجمالي الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية في عام 2022 بنحو 22 في المائة مقارنة بعام 2018، ليصل إلى رقم قياسي جديد بلغ 31,5 مليون فرنك سويسري.

ويظهر القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضاً قدراً كبيراً من التضامن الدولي. ويقدم قطاع الأعمال الخيرية، على وجه الخصوص، مساهمات تتجاوز نفقات المساعدة الإنمائية الرسمية العامة تجاوزاً وضاحاً.

والمبدأ الموجّه لانهراط ليختنشتاين في المنظمات الدولية هو الاقتناع بأنه لا حل للتحديات الدولية إلا بالتعاون المتعدد الأطراف. ولا ينعكس ذلك في الالتزام بحماية البيئة والمناخ على نحو أكثر فعالية فحسب، بل ينعكس أيضاً في التزام ليختنشتاين الطويل الأمد بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعلى مكافحة جريمة العدوان.

مشاركة المجتمع المدني

هناك وعي عام متزايد بأهمية أهداف التنمية المستدامة وبأهمية التنمية المستدامة عموماً. واقتترنت عملية صياغة هذا التقرير بمشاورات مع شتى أصحاب المصلحة. ويؤكد معدل الاستجابة المرتفع الاهتمام الكبير بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ليتوانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

إعداد الاستعراض الوطني الطوعي بشكل شامل للجميع

يستند الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لجمهورية ليتوانيا إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وما تتضمنه من أهداف التنمية المستدامة، وذلك منذ عام 2018. وهذا الاستعراض الوطني الطوعي لا يتناول ما أحرزناه من تقدم فحسب، بل يروم أيضاً زيادة تسريع وتعزيز أنشطة التنفيذ والتعاون في ليتوانيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الموعد الزمني المقرر.

والاستعراض الوطني الطوعي الثاني هو نتيجة لعملية جماعية شملت الجميع. وبغرض إجراء تقييم موضوعي للآليات المؤسسية والتقدم المحرز وتوخياً للحيازة واستبانة المسلك اللازم للمضي قدماً، شملت

عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي في ليتوانيا العديد من الجهات الفاعلة ذات الصلة، من المؤسسات الحكومية والبلديات والمنظمات غير الحكومية والشباب والمؤسسات العلمية وقطاع الأعمال، وهي جهات أسهمت بإسهاماتها منذ المرحلة الأولى من مشروع الاستعراض الوطني الطوعي حتى مرحلة اعتماده.

السياق والتوقيت العالميان

السلام والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وتدين ليتوانيا بشدة العدوان العسكري غير المشروع وغير المبرر الذي يشنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا وتؤيده بيلاروس، وتعتبر ذلك انتهاكا للقانون الدولي. وتكرر ليتوانيا الإعراب عن تضامنها مع أوكرانيا والشعب الأوكراني وتتعهد بتقديم المساعدة الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، ما لزم الأمر.

وقد فرض السياق الجيوسياسي في الآونة الأخيرة، المتمثل في جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وفي الحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة العالمية، تحديات جديدة تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في ليتوانيا. وعام 2023 هو منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة عام 2030 وينطوي، رغم كل تحدياته، على إمكانية إجراء تقييم موضوعي وإعادة ضبط التزامنا بالتنفيذ الكامل وفي الموعد المقرر لجميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وتعزيز ذلك الالتزام.

أساس استراتيجي جديد

أدخلت تغييرات مهمة على نظام التخطيط والإدارة الاستراتيجيين في ليتوانيا تكفل إقامة الصلة بين أهداف التنمية المستدامة ووثائق التخطيط الاستراتيجي الرئيسية وتولي لخطة عام 2030 أهمية أكبر في الإطار التنظيمي والمالي الوطني. وفي عام 2020، اعتُمدت وثيقة استراتيجية شاملة جديدة هي الخطة الوطنية لإحراز التقدم للفترة 2021-2030.

ويجب أن يكفل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للخطة الوطنية لإحراز التقدم اتباع نهج كلي والمواءمة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولتحقيق ذلك، تركز الخطة ثلاثة مبادئ أفقية هي التنمية المستدامة والابتكار (الإبداع) وتكافؤ الفرص للجميع، وغاية تلك المبادئ تشكيل القيم الهامة والتغيرات المرغوب فيها في السلوك والمواقف تحقيقاً لتقدم المجتمع وتعزيزاً لتلك القيم والتغيرات.

وعلى الرغم من أن النظام الاستراتيجي الجديد قد ساهم في تحسين دمج أهداف التنمية المستدامة في القرارات السياسية الوطنية، مع إعطاء أهمية أكبر لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جدول الأعمال السياسي، إلا أنه يلزم اتباع نهج أكثر استباقية وينبغي تحسين التواصل الاستراتيجي مع الجمهور بشأن خطة عام 2030.

بوابة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

استُحدثت بوابة تفاعلية جديدة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في ليتوانيا. وتُحدّث البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها بانتظام وتُنشر ونشراً مفتوحاً للجمهور وللمؤسسات. وتتيح تلك البيانات تتبع وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة والمؤشرات المختارة تتبعاً وتقييماً فعالين.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة: على المسار الصحيح، ولكن ما زالت هناك بعض التحديات

كشف تقييم تنفيذ خطة عام 2030 أن التقدم الذي أحرزه البلد يمكن تقسيمه إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل جائحة كوفيد-19 والمرحلة أثناءها. فمُنذ عام 2018، سُجل حدوث نمو اقتصادي واتجاهات إيجابية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وقد أبطأت جائحة كوفيد-19 إحراز التقدم وساهمت في ما يواجهه من تحديات تتعلق بالحد من الفقر، والفصل الاجتماعي، وتفاوت الدخل، وتعزيز فرص العمل، والخدمات التعليمية والصحية المثقلة بالأعباء. وتفاقمت هذه المشاكل في عام 2021 في ظل تدفق المهاجرين على حدود بيلاروس مع بلدان الاتحاد الأوروبي، ثم في عام 2022 في ظل الغزو العسكري الروسي غير القانوني لأوكرانيا وبداية أزمة الطاقة العالمية.

ورغم الآثار السلبية لهذه الحالات الطارئة، أحرز تقدم واضح في ليتوانيا فيما يتعلق بمعظم أهداف التنمية المستدامة. فقد أحرزت ليتوانيا تقدماً كبيراً في الحد من الفقر (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة)؛ ونفذت إصلاحات هيكلية تسهم في تحسين جودة التعليم في جميع المستويات (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وشجعت التحول إلى استخدام الطاقة المستمدة من المصادر المتجددة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة)؛ ورفعت ناتجها المحلي الإجمالي وحسنت مؤشرات العمالة وزادت الرواتب (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وركزت على التخطيط الحضري المستدام والشامل للجميع (الهدف 11)؛ وزادت الغابات والمحميات الطبيعية في البلد (الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة).

ومع ذلك، ففي بعض الحالات، تتسم الاتجاهات الإيجابية بكونها قصيرة الأجل. وعلى وجه الخصوص، ما زال الاقتصاد المستدام والمسؤول (الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة)، الذي لا يمكن فصله عن نهج الاقتصاد الدائري والمحايد مناخياً، يشكل للبلد تحدياً كبيراً طويل الأجل.

ومن ثم لزوم إجراء تقييم مستمر للقيمة المضافة التي تنجم عن تدابير بعينها، وتحديث الأولويات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، والحفاظ على التركيز السياسي على التنمية المستدامة والنهوض بالتعاون بين المؤسسات والتعاون مع القطاع العام والتعاون الدولي.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

ملديف من أكثر بلدان العالم التي تنفرد بالتنشّات والتجزؤ من الناحية الجغرافية. وتمتد رقعة هذه الدولة الجزرية على 1 192 جزيرة صغيرة منخفضة لا تشكل اليابسة إلا واحد في المائة منها. والتوزيع الجغرافي لما عدده 515 122 نسمة من السكان في كل الجزر الصغيرة المتفرقة هو تحدٍ رئيسي للتنمية المنصفة ولتحقيق الرخاء المشترك في جميع جزر ملديف.

وباعتبار ملديف دولة تعتمد بشكل كبير على السياحة، فهي من أكثر الدول تضرراً من الصدمة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعندما أغلقت حدود البلد وأوقفت السياحة، عانى الكثير من الناس من عواقب وخيمة ناتجة عن فقدان الدخل وخسران سبل العيش. وتضررت النساء في القطاعات غير الرسمية والشباب بشكل غير متناسب. وساعد ملديف في التغلب على آثار جائحة كوفيد-19 وحفز الاقتصاد على بدء التعافي بمرامج دعم الدخل والأعمال التجارية وحملة الإعلام والتطعيم

الناجحة على مستوى البلد التي أعطت الأولوية للعاملين في قطاع السياحة والأشخاص الضعفاء، مع تغطية بالتلقيح فاقت نسبتها 80 في المائة.

وفي الوقت نفسه، تفاقمت أوجه الضعف المالي والمناخي في البلد. وبشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا لملايف، في حين أن الأخطار الناجمة عن الجوائح والكوارث تهدد بشكل كبير بفقدان الدخل وخسران سبل العيش وانعدام الأمن الغذائي. وبشكل العجز المالي المتزايد مصدر قلق كبير، ويلزم إجراء تسويات مالية حتى تكون إدارة الإنفاق الرأسمالي والإعانات المالية والإنفاق على الرعاية الاجتماعية، المتسمة جميعها بالارتفاع، إدارة مستدامة. وتعتمد قدرة الاقتصاد والمجتمع على الصمود على مواردنا الطبيعية، وذلك بشكل كبير. وتعمل ملايف على زيادة الاستثمارات في الطاقة المتجددة، كما تعهدت بالتزام طموح يتمثل في تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2030.

وقد أحرزت ملايف تقدما ملحوظا في الحد من الفقر. وتقضي الفرص الاقتصادية وبرامج الحماية الاجتماعية إلى تحسين نوعية حياة الأشخاص الضعفاء. ومع ذلك، لا يزال التفاوت في الدخل قائما، ويعيش 59 في المائة من السكان في الجزر المرجانية، التي ينتشر فيها فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد. وتشكل التفاوتات في سبل الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية ومستويات المعيشة الجيدة حواجز تعوق التقدم الاجتماعي - الاقتصادي المتساوي للسكان الذين يعيشون في الجزر المرجانية.

ويمكن للاتصال المادي والرقمي أن يسرّع إحراز التقدم في المجال الاجتماعي - الاقتصادي في ملايف. وقد بدأ مشروع الشبكة الوطنية المتكاملة للعبّارات العامة لربط ملايف باستخدام عبّارات عامة ميسورة التكلفة ومنظمة وعالية السرعة وتحسين الحصول على الخدمات والفرص والحد مما يعاني منه السكان في الجزر المرجانية من أوجه عدم المساواة. وتُشغّل تلك العبّارات في المنطقة الشمالية من ملايف وتربط السكان في 41 جزيرة. وغالبيتهم تستخدمها للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. وعلى نفس المنوال، يُنفَّذ التحول السريع إلى الرقمنة. واستلزمت الجائحة التسريع الرقمي لأغراض التعليم عبر الإنترنت والتطبيب عن بُعد ونظم الدفع الإلكتروني والاستخدامات الرقمية الأخرى. ويمكن أن يؤدي توسيع نطاق الاتصال الرقمي في جميع أنحاء البلد، علاوة على شبكة العبّارات العامة المستدامة، إلى تحسين سبل الوصول والفرص والتمكين لتسريع إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد حققت ملايف خطوات كبيرة في توفير خدمات الصحة والرعاية لسكانها. فقد انخفضت وفيات الأمهات والمواليد والأطفال وتحسّن متوسط العمر المتوقع ليصبح هو 79 سنة. ومع ذلك، فإن الأمراض غير السارية تشكل عبء مرض كبير يستلزم اهتماما فوريا، كما أن الصحة العقلية والإصابات بحالات السرطان تثير مخاوف متزايدة. وعلاوة على ذلك، تتجه ملايف نحو شيخوخة السكان وتحتاج إلى أن تحسّن تخطيطها للحماية الاجتماعية واستهدافها للمستفيدين من تلك الخطط.

ويمكن ما أُدخل على قطاع التعليم من تغييرات تدريجية ملايف من تنمية رأس المال البشري. وعلى الرغم من تحقيق تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، لا يزال التعليم الشامل للجميع والحصول على التعليم الثانوي والجامعي الجيدين في الجزر المرجانية يشكلان تحديات. ولتمكين الشباب بإكسابهم المهارات اللازمة للانضمام إلى القوة العاملة أو لريادة الأعمال، يُخطط لبرامج تنمية المهارات في المواقع المستهدفة في جميع أنحاء البلد.

وعلاوة على ذلك، ازدادت مشاركة المرأة في صنع القرار. فالنساء يشغلن ثلث المقاعد في المجالس المحلية و 33 في المائة من المناصب الوزارية الحالية. وبالمثل، عُينت أول قاضيات في المحكمة العليا في عام 2019. ومع ذلك، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناصب القيادية وفي البرلمان، كما أن مشاركتها في الاقتصاد الرسمي مشاركة منخفضة. ويتسم تمكين المرأة وانخراطها ومشاركتها بأهمية بالغة في إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن شأن استمرار الالتزام السياسي والتخطيط على المدى البعيد وإقامة الحوار الاجتماعي وعقد الشراكات أن تدفع بتنفيذ خطة التنمية المستدامة قدماً. وبإمكان تعظيم اللامركزية، وبناء القدرة على الصمود الاقتصادي وعلى تحمل تغير المناخ، وتحسين رفاهية الإنسان، وكفالة المساواة بين الجنسين، وتوسيع نطاق الاتصال لتحسين الحصول على الخدمات أن يتيح تسريع إحراز التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ملديف.

ومع ذلك، فإن الوصول إلى آليات التمويل الدولي والتمويل بشروط ميسرة يشكل تحديات إنمائية كبرى لملديف. وبالنظر إلى قيود الميزانية فيما يتعلق باحتياجات التنمية وإلى تزايد أوجه الضعف المناخي، فإن التمويل الدولي العاجل يكتسي أهمية أكبر لملديف لكي تعالج مسألة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وتكفل تحقيق التنمية المستدامة.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أولاً - مقدمة

قدمت منغوليا استعراضها الوطني الطوعي الأول في عام 2019، وهي تقدم بموجبه استعراضها الثاني.

ويقيم هذا الاستعراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في منغوليا لكل مؤشر، والسياسات والعمليات والجهود المبذولة على المستوى الوطني؛ ونتائج تطبيق التوصيات الواردة في الاستعراض الأول. وهذا التقييم، بالإضافة إلى النظر في آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاعات الجيوسياسية، يروم تسليط الضوء على المجموعات المتخلفة عن ركب التنمية وتحديد كيفية تأثير التفاوتات الإنمائية الإقليمية على التنمية المستدامة.

ثانياً - التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

عملاً بتوصيات الاستعراض الأول، حُسّن الإطار السياسي والتخطيطي والقانوني بتقني قانون السياسات الإنمائية والتخطيط الإنمائي وإدارتها وإنشاء مؤسسة معنية بالسياسات المتكاملة والتخطيط المتكامل. ونتيجة لذلك، اعتمدت سياسة التنمية طويلة الأجل، المعنونة "رؤية عام 2050"، وهي تنفذ بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى توسيع نطاق الشراكات من أجل التنمية المستدامة، ازدادت مبادرات القطاعين العام والخاص؛ وأصبحت مشاركة منظمات المجتمع المدني أكثر نشاطاً؛ ويستمر تعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

وقد صيغت الأهداف العالمية للتنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 في 16 هدفاً و 134 غاية، بما يوافق الخصائص الوطنية. وحُدّد ما مجموعه 191 مؤشراً، منها 156 مؤشراً عالمياً و 35 مؤشراً وطنياً، مما يؤدي إلى تحسين أداة تقييم التنفيذ وتأكيد النتائج الموثقة بالبيانات مقارنة بالاستعراض الأول.

وقد أحرزت منغوليا قدراً من التقدم فيما يتعلق بـ 15 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، وسُجل تراجع في تنفيذ هدف واحد من تلك الأهداف، هو الحد من الفقر.

وكان لجائحة كوفيد-19 والنزاعات الجيوسياسية تأثير سلبي كبير على اقتصاد منغوليا وعلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، قبل الجائحة، كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد العامل في ازدياد، وكان الأداء الاقتصادي الحقيقي يتحسن، ولكن في عام 2020، انكمش الاقتصاد بنسبة 4,6 في المائة. ومع ذلك، فبفضل التدابير السياساتية التي اتخذتها الحكومة لتسريع الإنعاش الاقتصادي، حقق الاقتصاد نمواً بنسبة 4,8 في المائة في عام 2022.

وعلى الرغم من نقص التأهب للطوارئ الصحية العامة، فإن سرعة منغوليا في الاستجابة قد خففت الأثر السلبي الناجم عن الجائحة. غير أن الافتقار إلى الموارد والإمدادات اللازمة لتقديم خدمات جيدة وحسنة التوقيت أثر على إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأخرى.

وفي السنوات الأخيرة، زاد الحصول على خدمات التعليم وأدخلت طرق تدريس ابتكارية، مما أفضى إلى تحسين بيئة التعلم الإلكتروني أثناء الجائحة. ومع ذلك، فقد ازداد عدم المساواة في التعليم.

والفوارق بين مختلف الأقاليم في مجالات التنمية الاجتماعية والتعليم ومستويات معيشة الأسر المعيشية هي أسباب التخلف عن ركب التنمية. وعلى وجه التحديد، غالباً ما تكون الفرص المتاحة للسكان الذين يعيشون بعيداً عن العاصمة للحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية فرصاً محدودة، وغالباً ما يكونون أكثر عرضة لخطر التخلف عن ذلك الركب.

وقد أحرز تقدم في حماية موارد المياه السطحية ومناخ الأنهار، وزيادة أموال صندوق الغابات، وحماية الموارد النباتية والحيوانية. غير أن انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الأنشطة التقليدية في قطاعي الزراعة والطاقة لم تنخفض. فعلى سبيل المثال، لم تزد حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي من الطاقة زيادة كبيرة.

ثالثاً - الإجراءات الإضافية

لتسريع مواصلة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيقها، من الأهمية بمكان أن يُكفل أعمال المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة ببذل شتى الجهود، بما فيها ما يلي:

(أ) تحسين نظام الرصد والإبلاغ وجودة التقييم لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات السياساتية المتوسطة الأجل والقصيرة الأجل؛

(ب) توضيح بيئة التمويل والاستثمار لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستخدامها كوسيلة لتحفيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين؛

(ج) تعزيز القدرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، بما في ذلك توسيع نطاق الشراكات الدولية والتعاون على الصعيدين الإقليمي والمحلي للحد من الآثار السلبية الناجمة عن النزاعات العالمية والأمراض المعدية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، وبهدف إدارة المخاطر والتكيف مع التغير وضمان توافر الموارد؛

(د) الحد من الفوارق بين التنمية الريفية (إقليمياً ومحلياً) والتنمية الحضرية من خلال التمسك بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، وإنشاء البنية التحتية للنقل والشبكات اللوجستية التي تهدف إلى زيادة إنتاج وتصدير المنتجات التعدينية وغير التعدينية، وكفالة المساواة في حصول جميع السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ولذلك، فإننا نشجع دعم جهود منغوليا ومشاركتها لتحقيق التنمية المستدامة، وتوسيع نطاق التعاون، وتعزيز الشراكات.

بولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤكد بولندا من جديد التزامها بالتنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وينبغي أن تكون التنمية المستدامة، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، منصفة ومسؤولة.

وأوجه الترابط والتفاعل بين أهداف التنمية المستدامة هي الأصول الرئيسية لخطة عام 2030. وتعيد بولندا تأكيد الحاجة إلى إيجاد أوجه تآزر في الأنشطة على الصعيد الدولي، بما في ذلك التآزر بين السياسة الخارجية والأمنية وتوافق الآراء العالمي بشأن التنمية المستدامة. وهذا أمر لازم بشكل خاص، وسببه الأخطار التي تنشأ عن النزاعات وتهدد التنمية الدولية، ومنها الهجوم الروسي على أوكرانيا الذي كانت له تداعيات كبرى على المنظومة الغذائية وعلى نظم التمويل والطاقة في جميع أنحاء العالم.

ومن حيث البعد الاجتماعي، وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تظل اعتبارات الصحة العامة وسلامة المرضى أولوية بالنسبة لبولندا. وبالمثل، فإن استحداث تقنيات جديدة في قطاع الصحة، مثل رقمنة الخدمات الصحية، يمثل أولوية جديدة لبولندا.

ويظل مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب المبدأ التوجيهي لبولندا في تنفيذها خطة عام 2030. ودعم الفئات الفقيرة والضعيفة اجتماعياً هي سياسة حكومية على المدى البعيد.

وتولي بولندا أهمية كبيرة لدعم التنشيط المهني للنساء والرجال، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، ولتعزيز توظيف الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 50 سنة فما فوق، ومكافحة التمييز على أساس السن في سوق العمل، وزيادة تنسيق نظام الضمان الاجتماعي.

وتشدد بولندا، كما فعلت دوما ولكن الآن مع التركيز بشكل خاص، على أن تنفيذ خطة عام 2030 هو عامل رئيسي في الحفاظ على السلام، وتؤكد في الوقت نفسه أن السلام وحده هو الذي سيجعل من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة عام 2030.

وقد ظل تعزيز القانون الدولي كعنصر من عناصر تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الأولوية القصوى منذ عضوية بولندا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفترة 2018-2019.

والسلام والديمقراطية شرطان أساسيان لإحراز التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. ولا تألو بولندا جهدا في معارضة العدوان الروسي على أوكرانيا، والذي يستهدف أيضا الديمقراطية والنظام الدولي القائم على القواعد.

وفي مواجهة الوضع الجيوسياسي الحالي والحرب ضد أوكرانيا، يظل الأمن الغذائي لبولندا وضمان جودة الأغذية وسلامتها من الأمور البالغة الأهمية.

وتدرك بولندا أهمية التحديات المتصلة بالمناخ وتتخذ تدابير لخفض الانبعاثات في جميع القطاعات المنتجة لانبعاثات غازات الدفيئة. وتقرن هذه الأنشطة بتدابير في مجال السياسات الاجتماعية تتوخى حماية الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفا والأشخاص العاملين في القطاعات عالية الانبعاثات من الآثار الناجمة عن السياسة الطاقية والمناخية.

وتسير بولندا على المسار المفضي إلى اقتصاد خفيض الكربون، وتدرك أن ذلك يتطلب إعادة هيكلة جوهرية للقطاعات الاقتصادية الحيوية، وتسترشد في هذه الجهود بمبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. وتحدد سياسة الدولة البولندية في مجال الطاقة لعام 2040 ثلاث أولويات هي: التحول في مجال الطاقة المنصف لجميع المواطنين؛ ونظام طاقة جديد خال من الانبعاثات يعتمد على الطاقة المتجددة والطاقة النووية؛ وتحسين نوعية الهواء. وستستكمل هذه السياسة بالركيزة الرابعة التي تركز على ضمان السيادة الطاقية وأمن الطاقة في بولندا بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا وعلى اعتراف قطع إمدادات الطاقة الروسية المصدر.

وتمويل التنمية مسألة رئيسية في تنفيذ خطة عام 2030. ورغم الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أو النزاعات المستمرة في الجوار المباشر لبولندا، تتيح ميزانية الدولة تنفيذ السياسات الاجتماعية والإنمائية والاستثمارية في بولندا، وذلك وفقا لـ "استراتيجية التنمية المسؤولة". ومع ذلك، فإن التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17 الواردة فيها لا يتطلب فقط الإسهام بالأموال العامة، بل يتطلب قبل كل شيء تعبئة رأس المال الخاص.

ويظل التعاون وعقد الشراكات أمرا بالغ الأهمية لتنفيذ خطة عام 2030 في بولندا. ونحن نركز على تعزيز مشاركة العديد من أصحاب المصلحة، من شتى الخلفيات. وقطاع الأعمال التجارية شريك رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتطلب التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 تحويل النموذج الحالي للإدارة العامة والخدمة المدنية ابتغاء تعزيز قدرته على التصدي لمختلف أنواع التحديات وتعبئة الموارد على جميع المستويات. وتحقيقا لهذا الهدف، تنفذ بولندا حاليا برنامج تطوير قدرة الإدارة العامة على دعم تنفيذ الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبالتنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبدعم من المفوضية الأوروبية.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

لا تزال البرتغال ملتزمة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17 ومنكبة على القضاء على الفقر ومكافحة أوجه عدم المساواة وتحقيق تنمية مستدامة عالمية عادلة وشاملة ومنصفة تستند إلى حقوق الإنسان والكرامة وإلى مبدأي إعادة البناء على نحو أفضل وعدم ترك أحد خلف الركب.

نموذج جديد للحكومة

تعزيزا للنهج الوطني، اعتمدت الحكومة البرتغالية آلية جديدة مشتركة بين المؤسسات. فعلى الصعيد الوطني، جُعل تنسيق خطة عام 2030 في صميم عمل الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء، أما على الصعيد الخارجي، فظل ذلك التنسيق من مسؤولية وزارة الشؤون الخارجية. وأنشئت أيضا لجنة رصد رفيدة المستوى تضم ممثلين عن هاذين القطاعين الحكوميين وعن الحكومات الإقليمية والسلطات المحلية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاء بارزين من المجتمع المدني.

استعراض وطني طوعي شامل للجميع

لضمان مشاركة أوسع نطاقا بحيث تشمل الجميع في هذا الاستعراض الوطني الطوعي، شارك العديد من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، في إجراءات التشاور القبلي مثل اللقاءات المفتوحة وحلقات العمل. وفي وقت لاحق، كان الاستعراض الوطني الطوعي موضوع مشاوراة عامة.

وعلى المستوى المحلي والوطني والإقليمي، دُمجت خطة عام 2030 في تخطيط السياسات العامة بشكل تدريجي. وفي عام 2022، اتخذت خطوات هامة نحو مواءمة أدوات التخطيط رفيدة المستوى، مثل استراتيجية البرتغال لعام 2030، والبرنامج الوطني للإصلاحات لعام 2022، وخطة الخيارات الرئيسية للفترة 2022-2026، والاستراتيجية البرتغالية للتعاون لعام 2030.

وعلاوة على ذلك، يبرز مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في شتى صكوك التخطيط وسياساته، بما يعكس تقاطع الظروف الاقتصادية ومسائل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في أعمال المبدأ.

وتعكس خطة عام 2030 أيضا في السياسات العامة على المستوى الإقليمي والمحلي، في مجالي البحث العلمي والإنتاج وفي خطط العمل الاستراتيجية. ويتبين ذلك في زيادة المنصات لعرض المبادرات ورصدها وتشجيع الشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى المستوى الخارجي، تدعم السياسة الخارجية البرتغالية باستمرار، من خلال تعاونها الإنمائي الدولي، خطة عام 2030، لا سيما بالمشاركة النشطة في المنتديات الدولية. ومن الأمثلة على ذلك الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، ودور البرتغال النشط في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية باعتبارها دولة رائدة، والتزام البرتغال فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لعام 2022 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

وتتوخى الاستراتيجية البرتغالية للتعاون لعام 2030 تنفيذ ثلاثة التزامات رئيسية على المستوى الدولي: خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس. وأولويات هذه الاستراتيجية هي التعاون من أجل التنمية، والتعليم من أجل التنمية، والعمل في حالات الطوارئ والعمل الإنساني.

وتتمشى الأولويات البرتغالية في التعاون من أجل التنمية أيضا مع المحاور الخمسة التي تركز عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي الناس والكوكب والازدهار والسلام، ثم الشراكة بالخصوص، وهي أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بيد أن تلك الأولويات تتمشى أيضا مع مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، الذي ينعكس في ما يعطى من أولوية لأقل البلدان نموا وللدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الهشة وفي عملية خروج البلدان من فئة أقل البلدان نموا.

التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030

سعى المعهد الوطني للإحصاءات بشكل خاص، من خلال منشوره الإحصائي السنوي بشأن أهداف التنمية المستدامة، إلى إنجاز التصنيف الاجتماعي - الديموغرافي والمكاني لتوفير رؤية أوضح للتقدم المحرز. وتغطي المؤشرات الوطنية حاليا 69 في المائة من خطة عام 2030، حيث زادت بمقدار 17 في المائة منذ عام 2018. ومقارنة بعام 2015، تسجل 59 في المائة من المؤشرات اتجاها إيجابيا، و 17 في المائة اتجاها معاكسا، ولم يطرأ تغيير على 2 في المائة من المؤشرات.

التحديات القائمة والخطوات المقبلة

يمثل الاستعراض الوطني الطوعي فرصة لإجراء تقييم مؤقت لتنفيذ خطة عام 2030، ويتيح تحليل التقدم المحرز والوقوف على الثغرات وتحديد الإجراءات المقبلة.

وتبتغي السياسات العامة التصدي لتحديات مثل تغير المناخ والديناميات الديموغرافية؛ ولكن، بسبب الأزميتين اللتين نشأتا، جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، لزم اتخاذ تدابير استثنائية لحماية الأسر والفئات الأكثر ضعفا، وحماية الشركات كذلك. وفي هذا السياق، لا تزال هناك تحديات تُظمية تتعلق باتساق السياسات العامة وتحليل علاقات المفاضلة بينها والآثار غير المباشرة.

وستُدمج استنتاجات هذا الاستعراض الوطني الطوعي في خريطة الطريق الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2030، استجابة للتحدي الذي أعلن عنه الأمين العام للأمم المتحدة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023. وستركز خريطة الطريق هذه على أربعة مجالات هي: (أ) الاتساق والمواءمة بين السياسات العامة، (ب) إشراك أصحاب المصلحة ومشاركتهم؛ (ج) استراتيجية اتصال مشتركة بشأن أهداف التنمية المستدامة؛ (د) توعية أصحاب المصلحة المعنيين وبناء قدراتهم.

رومانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

تواجه البشرية اليوم تحديات غير مسبقة. وكان اعتماد الأمم المتحدة في عام 2015 لسياسات برنامجية لتوجيه التنمية المستدامة خطوة حاسمة نحو التصدي لهذه التحديات. ومع ذلك، فنحن، في منتصف الطريق نحو الموعد المحدد للتنفيذ، قد فشلنا في تحقيق أهدافنا. ومع ذلك، لا تزال هناك فرصة لتغيير المسار إذا عملنا بشكل جماعي كصناع تغيير.

وقد أصبح من الواضح أنه، إلى جانب الجهود المؤسسية، يتوجب علينا إنشاء كتلة حرجية ملتزمة بتحويل العقلية وتجسيد القيم المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد كانت هذه المبادئ النازمة حاضرة عبر التاريخ، ويمكننا الاسترشاد بمصادر شتى نستمد منها الحكمة والإلهام.

ومنذ عام 1992، العام الذي صدر فيه إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، كانت المواقف الخمسة الحاسمة لتحقيق الاستدامة، التي أبرزت في الكتاب المعنون *"Beyond the Limits: Global Collapse or a Sustainable Future"* ("تجاوز الحدود: الانهيار العالمي أو المستقبل المستدام") هي: قول الحقيقة، والرؤية، والتواصل، والتعلم، والمحبة. ولاحقا، بعد انقضاء 16 عاما، حددت الطرق الخمس لتحقيق السعادة والرفاهية على أنها الأفعال "لاحظ! كن فاعلا! تواصل! تعلم! أعط!". ولأن التنمية المستدامة تحيط بنا في كل مكان، فإن التعميم البابوي الذي أصدره البابا بنديكت السادس عشر، المعنون "المحبة في الحق"، يحدد خمسة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: تقبل الواقع؛ وإقامة العدل وتحقيق التضامن؛ وتعزيز الروح المجتمعية والتعاون؛ وتشجيع الذكاء والابتكار؛ وممارسة المحبة.

ويعتمد تحقيق المستقبل المستدام على قدرتنا على تنفيذ رؤية كلية تجسد هذه المبادئ، بالقيادة وبالتعاون.

وتؤكد رومانيا من جديد التزامها القوي بمتابعة أهداف التنمية المستدامة وتغايها في أن تكون شريكا استباقيا ومركزا إقليميا. وتعمل إدارة التنمية المستدامة، التي أنشئت في عام 2017 وجُعِلت تحت سلطة رئيس الوزراء، ككيان قوي لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 على الصعيد الوطني.

وبعد إصدار أول تقرير وطني طوعي في عام 2018، اتبعت رومانيا نهجا شاملا للتنمية المستدامة يتناول جميع أهداف التنمية المستدامة الـ 17، وذلك باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2030. وفي عام 2022، وضعت رومانيا خطة العمل الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية، التي تنطوي على توفير خريطة طريق لعام 2030، وإعطاء الأولوية لتعزيز إطار الحوكمة وتحسينه، وإذكاء الوعي بالتنقيف والتدريب، وتعزيز مبادئ التنمية المستدامة، ورصد التقدم المحرز وتقييمه.

ولرصد وتقييم التقدم الذي أحرزته رومانيا في تنفيذ الاستراتيجية، يشرف المعهد الوطني للإحصاءات على 99 مؤشرا وطنيا. وترتبط هذه المؤشرات بمؤشرات المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي أو تتوافق مع المؤشرات العالمية لخطة عام 2030.

ولتسهيل تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة في قطاع الأعمال وتحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية، وضعت رومانيا في عام 2022 قانون الاستدامة الروماني. وعلاوة على ذلك، أنشئت منصة للبيانات المفتوحة لتمكين الكيانات المبلغة من إطلاع بعضها بعضا على التقارير وعلى أفضل ممارسات الاستدامة.

وقد أنشأت رومانيا هيكلًا شاملاً للحكومة لمتابعة أهداف التنمية المستدامة، استنادًا إلى صنع القرار متعدد المستويات وإلى التعاون بين القطاعات، وهو ما أقرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وتمثل أعلى مستويات صنع القرار اللجنة المشتركة بين الإدارات المعنية بالتنمية المستدامة، التي تضم جميع الوزراء ويرأسها رئيس الوزراء. وهذا الهيكل المشترك بين المؤسسات يشرف على تنفيذ الاستراتيجية ورصدها واستعراضها.

وتحقيقًا لترابط السياسات واتساقها، أنشأت رومانيا 22 مركزًا للتنمية المستدامة في جميع الوزارات، وتضم 90 أخصائيًا لا يُغيرون وإن تعاقبت الدورات الانتخابية. وصفة الخبير في شؤون التنمية المستدامة في الإدارة العامة صفة معترف بها رسميًا في رومانيا، وهذا نهج متفرد على صعيد الاتحاد الأوروبي. وقد أكمل أول 150 خبيرًا برنامجهم التدريبي في عام 2022، والهدف المتوخى هو تدريب 2 000 خبير بحلول عام 2026.

ويقدم المجلس الاستشاري للتنمية المستدامة، المؤلف من 34 أخصائيًا من الأوساط الأكاديمية والبحثية ومن المجتمع المدني، التوجيه إلى إدارة التنمية المستدامة من أجل تنفيذ الاستراتيجية ورصد المؤشرات.

وإئتلاف رومانيا المستدامة مبادرة خاصة تعمل كشريك في المناقشة لقطاعات تمثيلية من المجتمع المدني، وهو يساهم في تنفيذ الاستراتيجية ورصدها.

وتقديرًا للابتكار والتميز في تنفيذ خطة عام 2030، كُرمت الإدارة في عام 2021 بجائزة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتحسينها فعالية المؤسسات العامة من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ووفقًا للمعهد الوطني للإحصاءات، حققت رومانيا تقدمًا بنسبة 58,2 في المائة نحو تنفيذ خطة عام 2030، ولكن يلزم بذل مزيد من الجهود لضمان التنفيذ الناجح.

والتنمية المستدامة تتعلق بجميع ما يُبذل من جهود مؤسسية، وتتعلق كذلك بالناس وتتطلب التحلي بالشفف والتصميم والتعاون. ورومانيا ملتزمة بالحفاظ على مكانتها كمركز إقليمي للممارسات الجيدة، ولكن بصفة خاصة كصديق مخلص لأولئك الذين يعملون من أجل تحقيق "المستقبل الذي نصبو إليه".

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

تتوخى رؤية عام 2050 تحسين نوعية الحياة للروانديين وجعل رواندا دولة متقدمة النمو بحلول عام 2050، بما يعكس طموحات أهداف التنمية المستدامة، وتضاف إلى جهود التوطين المبذولة من خلال الاستراتيجية الوطنية للتحويل (2017-2024) والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة.

وأشرك في عملية الإعداد مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء في التنمية. وتمحورت المناقشات حول التقدم المحرز والتحديات والدروس

المستفادة وآليات التعافي من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة. وعُززت العملية ببيانات مستمدة من التعداد الخامس للسكان والمساكن (2022)⁽⁴⁾.

1 - المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة) -

تبلغ نسبة الحصول على المياه من مصادر محسنة على المستوى الوطني 82 في المائة. وأحرز تقدم على نطاق البلد، ولا سيما في المناطق الريفية (من 22,6 في المائة في عام 2005 إلى 76,7 في المائة) مقارنة بالمناطق الحضرية (من 55,4 في المائة إلى 95,7 في المائة). وتبلغ نسبة الحصول على خدمات الصرف الصحي 72,2 في المائة، مع تسجيل المناطق الريفية نسبة أعلى، هي 78,5 في المائة، مقارنة بالنسبة المسجلة في المناطق الحضرية، وهي 56,4 في المائة. وهذا يعكس ما نُفذ من استثمارات في هذا القطاع على مدى العقد الماضي لتحسين خدمات الصرف الصحي والصحة والتغذية.

2 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة) -

نسبة الأسر المعيشية التي تحصل على الكهرباء من 21,5 في المائة في عام 2014 إلى 61 في المائة (47 في المائة من الأسر المعيشية موصولة بالشبكة و 14 في المائة غير موصولة بها). وتعزز المكاسب في الحصول على الكهرباء إلى الدعم المقدم للأسر المعيشية الفقيرة غير الموصولة بالشبكة وإلى التوسعة السريعة للشبكة وإشراك القطاع الخاص. ولا يزال استخدام الحطب للطهي مرتفعاً، حيث يسجل نسبة 76 في المائة، بسبب التكلفة العالية نسبياً للبدائل الأنظف منه.

3 - الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة) -

التنمية الصناعية، مع تركيز قوي على سياسة "صُنع في رواندا" التي تمكن لمشاركة القطاع الخاص بشكل قوي في استفتاح صناعات جديدة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (مثل منتجات النظافة الصحية والمنتجات الصحية والصيدلانية، وما إلى ذلك). وعلى سبيل المثال، يجري بناء أول مصنع للقاحات على الإطلاق في رواندا.

ويُسَرِّع الابتكار بتعميم خدمات الإنترنت في جميع أنحاء البلد، حيث تستخدم 62,86 في المائة من الأسر المعيشية الإنترنت. ويُنفَّذ عدد من المبادرات لتعزيز الشركات الناشئة في مجال الابتكار، بما يشمل إنشاء مراكز الابتكار في جميع أنحاء البلد وإنشاء صندوق الابتكار ومركز التكنولوجيا، مدينة كيغالي للابتكار، التي صُممت لإنشاء بيئة نُظمية تدعم صناعة مزدهرة في مجال التكنولوجيا والابتكار.

وأنشئت شبكة للبنية التحتية التجارية في جميع أنحاء البلد، بما يشمل عدة أمور منها زيادة قدرة شركة الطيران (RwandAir) والوجهات المشمولة بخدماتها، واستحداث منصات لوجستية حديثة وأسواق عبر الحدود ومراكز حدودية شاملة الخدمات، وتهيئة الطرق الإقليمية والوطنية والفرعية.

4 - مدن ومجتمعات محلية مستدامة (الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة) -

عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية من 18,4 في المائة في الفترة 2016/2017 إلى 27,90 في المائة، ورواندا هي من أسرع بلدان العالم توسعاً حضرياً. وهذا يؤكد الحاجة إلى توفير خدمات حضرية، مثل خدمات النقل والإسكان، تكون ذات قدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وتنتج الخطة الرئيسية الوطنية لاستخدام الأراضي وتنميتها للفترة 2020-2025، التي نُفِحت في عام 2020، خريطة

(4) الفترة المرجعية لجميع البيانات هي عام 2022، ما لم يذكر خلاف ذلك.

طريق طويلة الأجل تتمشى مع رؤية عام 2050 وتتوخى استحداث سلسلة من المدن والبلدات والمناطق الحضرية المستدامة.

5 - **عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة)** - تشارك رواندا بنشاط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال مبادرة رواندا للتعاون، وهي وكالة أنشئت لتنسيق تبادل الخبرات بين رواندا والبلدان الأخرى. ومن بين المبادرات الأخرى صندوق رواندا الأخضر، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعبئة الموارد المحلية.

عدم ترك أحد خلف الركب - ينص الدستور على مشاركة جميع الفئات في هياكل الحكم في البلد. وتؤكد سياسة الحماية الاجتماعية، التي نُقحت في عام 2020، على دعم الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية وسبل العيش والعمالة، وهو الدعم الذي يتوخى حماية المواطنين وترقية مستواهم ووقايتهم وتحويلهم. وفي هذا الصدد، تدعم الحكومة الأسر المعيشية المتضررة من جائحة كوفيد-19 ومن الكوارث.

إعادة البناء على نحو أفضل - أثرت جائحة كوفيد-19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسبب إعادة ترتيب أولويات الموارد، وإبطاء التنفيذ، وزيادة الضعف، وتقليل تعبئة الموارد. ولتسريع عملية التعافي، وضعت خطة للتعافي وصندوق للإنعاش الاقتصادي. وسُرعت أيضا عملية تلقيح السكان.

الدروس الرئيسية المستفادة

- 1 - رغم أن الجائحة تسببت في انتكاسات فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلا أن التعافي جارٍ بفضل التدابير السياساتية السريعة والفعلية وبفضل حسن القيادة.
- 2 - أبرزت الجائحة الحاجة إلى اقتصاد محلي أقوى وأقدر على الصمود لتقليل التعرض للصدمات الخارجية إلى حده الأدنى.
- 3 - يلزم بذل المزيد من الجهود لتعبئة الموارد من أجل دعم القطاع الخاص وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والعالمي.

سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية]

دولة جزرية مستدامة

مقدمة

لقد خطت سانت كيتس ونيفس خطوات كبيرة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. واستهدفت مبادراتنا الإنمائية على مدى العقدين الماضيين تسريع النمو الاقتصادي مع التركيز على العمالة، مما أدى إلى انخفاض مستويات الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة. وسببت الجائحة اضطرابا هائلا في حياة السكان وأثرت على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مجالات مثل الحد من الفقر، والرعاية الصحية الجيدة، والتعليم الجيد، والعمل اللائق، والنمو الاقتصادي.

ويتمشى إطار التخطيط الإنمائي الوطني لسانت كيتس ونيفس (2023-2037)، الذي يوجه تخطيط التنمية على المدى الطويل في البلد، بشكل جيد مع أهداف التنمية المستدامة وهو بمثابة الآلية الرئيسية لتنفيذ رؤية الحكومة المتمثلة في جعل البلد أول دولة جزرية مستدامة.

الناس والرخاء

استرد اقتصاد سانت كيتس ونيفس عافيته بعد الجائحة بشكل مؤكد. فقد انتعشت السياحة والقطاعات المرتبطة بها انتعاشا كبيرا، مما ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 9 في المائة في عام 2022، بعد انكماشه بنسبة 14,5 في المائة في عام 2020 و 0,9 في المائة في عام 2021. والحكومة ثابتة العزم على التنوع الاقتصادي الذي يتوخى تحقيق الزراعة المستدامة والأمن الغذائي بإنشاء قرى خضراء صديقة للبيئة؛ وتعزيز السياحة المتجددة التي تركز على بناء القدرة على الصمود وعلى الاستهلاك المستدام للموارد البيئية؛ وتطوير الاقتصادات الأخضر والأزرق والبرتقالي. وقد سارعنا تحولنا إلى استخدام الطاقة المتجددة من خلال الطاقة الشمسية وإنتاج الطاقة الحرارية الأرضية، وهو ما يُتوقع إنجازه بحلول عام 2025.

وسلّطت الدروس المستفادة خلال الجائحة الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية في التعافي بعد الجائحة، بما يشمل تعزيز قدرة الأسر المعيشية على الصمود والمهارات ذات الصلة بسوق العمل الناشئ. وتتمثل الأولويات العليا للحكومة في تحسين الصحة والرفاهية، وبناء التماسك الاجتماعي، وحماية الفئات الأكثر ضعفاً؛ وتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية واعتبارات الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع السياسات والمبادرات؛ وتحسين فرص الحصول على التعليم والقدرة على تحمل تكاليفه.

ويركز تقديم الرعاية الصحية الجيدة التي يتيسر الحصول عليها على التأمين الصحي الوطني، والبنية التحتية الذكية مناخيا، والوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، والصحة العقلية والتغذية. وسيكفل إنشاء وزارة تمكين الشباب وشؤون الشيخوخة والإعاقات إيلاء اهتمام خاص لبعض سكاننا الأكثر ضعفاً. ولتنمية رأس المال البشري، سنّت الحكومة التعليم المجاني لجميع الطلاب في كليات المجتمعات المحلية بالإضافة إلى خفض تكلفة التعليم الجامعي الأعلى مستوى من خلال منح الطلاب قروضا من بنك التنمية، بشروط ميسرة. وركزت الحكومة أيضا على دمج التكنولوجيا في التعليم، بما في ذلك معالجة الفجوة الرقمية من خلال إعادة تنفيذ برنامج منح حاسوب محمول لكل واحد من طلاب السنة الدراسية الأولى من التعليم الثانوي.

الكوكب

سانت كيتس ونيفس معرضة بشكل كبير للضعف إزاء الظواهر المناخية. فقد تضرر البلد من عدة أعاصير مدارية وزوايع منذ عام 1950. وبالنظر إلى أن حوالي 15,2 في المائة من السكان يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة، فإن هبوب العواصف المفاجئ وارتفاع مستوى سطح البحر يشكلان خطرا حقيقيا. وقد اعتُبر الجفاف خطرا حرجا، مما يجعل ندرة المياه تحديا كبيرا. وبالنظر إلى المكانة المركزية لمصادر المياه الجوفية بالنسبة للإمداد بالمياه، فإن حماية هذه الموارد أمر بالغ الأهمية. ولزيادة القدرة الإنتاجية للمياه وتنويع مصادرها، ستلزم موارد لبناء محطات تحلية المياه في الأجل القصير.

وتظل سانت كيتس ونيفس ملتزمة بتحقيق الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود. وبصفتنا دولة موقعة على العديد من الاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، قمنا بدمج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في تخطيطنا للتنمية، وذلك بصياغة المساهمات المحدثة المحددة وطنياً؛ وفي خطة العمل هذه، يُتَعهَد بتخفيض طموح لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 61 في المائة بحلول عام 2030، ويؤكد الطابع الملح الذي تكتسيه مبادرات التكيف مع تغير المناخ والوصول إلى التمويل المناخي لبناء القدرة على الصمود.

السلام والمشاركة

انخفض عدد الجرائم العنيفة انخفاضاً كبيراً بفضل استراتيجية شاملة لإدارة الجريمة تشمل تحسين التدخلات الاجتماعية وبرامج إعادة التأهيل لإحداث تأثير أعمق، وأيضاً تحديث البنية التحتية الأمنية وإصلاح النظام القضائي. وهناك مبادرات مماثلة جارية لتسريع خطة الحكومة المتعلقة بالحوكمة الرشيدة، مع التركيز على مكافحة الفساد وعلى النزاهة في الشأن العام وحرية الإعلام.

وتقوم الشراكات المحلية والخارجية على السواء، بدور محفز لسانت كيتس ونيفس لكي تنجح في المضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما يتمشى مع خطة الدولة الجزرية المستدامة سيتطلب عقد شراكات تتسم بطابع استراتيجي أكبر وتحدث تأثيراً أعظم. وستواصل اللجنة الوطنية لتنسيق التنمية المستدامة، التي تضم ممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، دمج أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل من خلال التخطيط على المدى المتوسط، بما يشمل أعمال المبادئ الرئيسية مثل مبدأَي تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية وعدم ترك أحد خلف الركب.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]

تضع المملكة العربية السعودية التنمية المستدامة في طليعة أولوياتها الوطنية من خلال دمجها في رؤية السعودية 2030 دمجاً كاملاً، وهي الخطة المعنية بتحقيق البلد التحول على المدى الطويل. وتروم الرؤية تحويل المملكة العربية السعودية إلى دولة مزدهرة دينامية، وتبتيغي، في الوقت ذاته، تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية والبيئية. ويمثل دمج رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة جهداً متضافراً لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة للجميع، مع جعل نوعية الحياة في صميم تلك التنمية.

وتتظر المملكة إلى الاستدامة باعتبارها قوة دافعة للنمو والتقدم، وتسعى جاهدة لدمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مبادرات التنمية. وينعكس هذا الالتزام في الإطار المؤسسي والسياساتي الشامل الذي يدعم أهداف التنمية المستدامة، وهو ما تُوج بإنشاء اللجنة التوجيهية للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2021. وأصبحت الاستدامة مسألة محورية في وضع السياسات، مع اتخاذ الحكومة تدابير رئيسية لتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، اعتمدت الحكومة نهجاً يقوم على إشراك المجتمع ككل والحكومة برمتها في صنع السياسات.

وشرعت المملكة في تنفيذ العديد من المبادرات لدعم التنمية المستدامة. وقد أصبحت المملكة العربية السعودية، بفضل مبادرة السعودية الخضراء، رائدا عالميا في مجال العمل المناخي وحماية البيئة. وأطلقت أيضا مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وهي جهد إقليمي للتصدي لتغير المناخ، ونهج الاقتصاد الدائري للكربون، الذي يستهدف تحقيق صافي الانبعاثات الصفري. ويمول صندوق الاستثمارات العامة السعودي، أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، مشاريع تعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويحسن برنامج جودة الحياة رفاة المواطنين، في حين تعمل مؤسسات، من قبيل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي والعديد من حاضنات الأعمال التجارية ومسرعاتها، على تعزيز التطور التكنولوجي والابتكار.

والتزام المملكة العربية السعودية بتحقيق التنمية المستدامة التزام طويل الأمد يتمظهر في كل الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. ففي المجال الاجتماعي، أنشأت المملكة العربية السعودية نظاما واسع النطاق للحماية الاجتماعية يشتمل على برامج الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعي وبرامج دعم سوق العمل، مما يوفر للمواطنين دعما متنوعا في مجالات مثل الصحة، والتقاعد، والتأمين ضد البطالة، والإعانات المالية، والإسكان، والتعليم، والعمالة. وقد عالجت المملكة سوء التغذية في مرحلة الطفولة، وعززت نظام الرعاية الصحية، واستمرت في تسجيل معدلات تطعيم عالية، وتكاد تتجز تكافؤ الجنسين في قطاع التعليم. وتُعزز حقوق الإنسان ببرامج متعددة ومن خلال هيئة حقوق الإنسان. وأحرز تقدم في تمكين المرأة بزيادة مشاركتها في القوة العاملة وزيادة تمثيلها في المناصب القيادية. وأعطيت الأولوية لحقوق المرأة بسنّ قوانين تعزز المساواة في الأجور وحرية السفر والحماية من العنف.

وتولي المملكة العربية السعودية أهمية كبرى لحماية البيئة وللحفاظ على الموارد الطبيعية. وشرعت المملكة في زيادة مصادر الطاقة المتجددة لتبلغ نسبتها 50 في المائة من إجمالي الطاقة المؤدّة بحلول عام 2030. وتعمل المملكة على توسيع نطاق مشاريع الطاقة المتجددة، واعتماد المركبات الكهربائية، وإنتاج الهيدروجين، وكفاءة الطاقة، واحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه. وأنجزت تحسينات في مجال المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. وتشارك المملكة بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالمناخ، وقد صادقت على اتفاقية باريس، وتتوخى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060 باتباع نهج الاقتصاد الدائري للكربون. وتبذل الحكومة أيضا جهودا طموحة للتخريج وحماية المناطق البحرية والبرية.

وفي مجال التنمية الاقتصادية، تقلص المملكة العربية السعودية نسبة اعتمادها على النفط وتعمل على تكبير قطاعات مثل السياحة والتكنولوجيا وتنويع مزيج الطاقة. وقد أحرزت المملكة تقدما كبيرا في استحداث فرص العمل، مع التركيز بشكل خاص على مشاركة المرأة في القوة العاملة، وهي المشاركة التي ارتفعت نسبتها من 19,4 في المائة في عام 2015 إلى 36 في المائة في عام 2022. وتعمل العديد من برامج التنمية الحضرية واسعة النطاق على زيادة المساحات الخضراء وممرات الراجلين والمناطق الترفيهية.

أما على الصعيد العالمي، فتبرز المملكة العربية السعودية كقوة استثمارية ومركز اقتصادي يربط بين ثلاث قارات. وقد أظهرت المملكة العربية السعودية، بصفتها عضوا في مجموعة العشرين، التزاما قويا بالتنمية المستدامة من خلال القيادة صوب "اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع" خلال فترة رئاستها المجموعة. وتصنّف المملكة العربية السعودية، استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كأكبر الجهات المانحة العالمية للمساعدات الإنسانية والإنمائية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وإنجازات المملكة العربية السعودية الوارد تبيانها في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي هي دليل على التزامها الثابت بالتنمية المستدامة. وهي إنجازات تنتج عن إصلاحات غير مسبوقه بشّرت بها رؤية السعودية 2030 والنهج التعاوني والشامل للجميع الذي يحتوي كل شرائح المجتمع. وتظل المملكة العربية السعودية، وهي تسترشد بتقاليدنا ورؤيتها، منكبّة على تحقيق مستقبل يعيش فيه جميع الناس في رخاء وأمن ويساهمون في كوكب ينعم بالسلام والازدهار.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]

منذ أن قدمت سنغافورة أول استعراض وطني طوعي لها في عام 2018، أصبح العالم أكثر تقلبا والتباسا. وكان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثير هائل على جميع البلدان، وأصبحت التوترات الجيوسياسية أكثر حدة، وأدى تأثير تغير المناخ إلى تفاقم الأخطار التي تهدد الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة العالمي. ونتيجة لذلك، تباطأت وتيرة إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، بل تراجع ذلك في بعض الحالات.

وسنغافورة، بوصفها دولة جزرية صغيرة منخفضة، معرضة لخطر وجودي هو تغير المناخ. ونتوقع ارتفاعا كبيرا في مستويات سطح البحر ودرجات الحرارة وأنماط الطقس المتطرفة بحلول نهاية هذا القرن. وإن عدم القدرة على التنبؤ بالصدمات الخارجية يفاقم التحديات التي نواجهها في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويمكن أن يعرقل التقدم الذي أحرزناه إذا لم نتصرف بشكل حاسم. وفي خضم هذا الاضطراب، لا تزال سنغافورة ثابتة في التزامها بالتنمية المستدامة وقد اتخذت تدابير فعلية لمواصلته، وذلك بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والإدماج الاجتماعي.

ويسلط استعراضنا الوطني الطوعي الثاني الضوء على التقدم الكبير الذي أحرزناه، مع الاعتراف بالقيود والتحديات التي نواجهها. وقد رفعنا طموحنا في مجال المناخ، إذ نصبو إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2050، كما نحرز تقدما جيدا في خطة سنغافورة الخضراء لعام 2030، ونقوم بتنويع خطة الاستدامة الخاصة بنا في مجالات متعددة، من مجال المساحات الخضراء الحضرية حتى مجال التحول الاقتصادي. وستستمر خططنا للاستدامة في التطور على مر السنين، وذلك لمواجهة التحديات المستجدة وضمان بقاء سنغافورة موطناً أخضر يصلح للعيش ويصمد في وجه تغير المناخ.

وفي كل أزمة، فرصة كامنة. ففي ذروة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سرّعنا جهودنا الرقمية لتمكين مواطنينا ولسد الفجوة الرقمية. ونواصل دعم القدرة على الاتصال الإلكتروني عبر منصات مختلفة داخل مجتمعاتنا، وفيما بين مشهدين الطبيعى ومشهدين الحضري، وفي الفضاء الرقمي. ونحن نؤمن بالتعليم كعامل ترقية اجتماعية ونلتزم بتوفير تعليم جيد يتيسر الحصول عليه للجميع. ونروم من ذلك بناء مجتمع شامل يتيح تكافؤ الفرص للجميع، وهذا مبدأ أساسي من مبادئ حوكمة سنغافورة.

وتستند جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة بطريقة شاملة إلى نهج سنغافورة الذي يشمل الأمة بأكملها. فنحن نشرك أقالينا ومجتمعنا والقطاع الخاص على نطاق واسع من خلال المشاورات وجلسات الحوار، ونسعى إلى تسهيل عقد الشراكات في كل القطاعات للمشاركة في تحقيق ما يخص البلد من أهداف التنمية المستدامة.

وتتجاوز جهودنا في مجال الاستدامة حدود شواطئنا. فهناك الكثير مما يمكن للبلدان أن تتشاطره وتتعلمه من بعضها بعضا في إطار السعي المشترك إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتنعكس روح التعاون الدولي هذه في ممارساتنا، بما يشمل عقد واستضافة المناسبات التي تركز على الاستدامة، مثل أسبوع سنغافورة الدولي للمياه الذي ينظم كل سنتين، وتبادل خبراتنا مع البلدان النامية النظيرة من خلال برنامج سنغافورة للتعاون، وهو منصتنا الرئيسية لبناء القدرات. وتؤيد سنغافورة بقوة إقامة نظام قوي متعدد الأطراف يمكن المجتمع الدولي من العمل المشترك ابتغاء التوصل إلى حلول فعالة.

ويتناول الاستعراض الوطني الطوعي لسنغافورة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 ما أحرناه من تقدم في تنفيذ خطة عام 2030 منذ عام 2018، كما يحدد مخططنا للاستدامة في المستقبل. وهو بمثابة نقطة تحقق مفيدة تذكرنا بأن التنمية المستدامة هي رحلة مستمرة تتطلب الالتزام والشاركة من جميع أصحاب المصلحة في شتى القطاعات والبلدان. وتواصل سنغافورة اعتماد نهج تطوعي لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بأجيالنا المقبلة، بينما نحرز التقدم نحو تحقيق خطة عام 2030 وما بعده.

سلوفاكيا

[الأصل: بالإنكليزية]

خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي العمود الفقري للتخطيط الإنمائي طويل الأجل في سلوفاكيا

تُحرز سلوفاكيا، بعد انقضاء خمس سنوات على تقديم استعراضها الوطني الطوعي الأول، تقدما في دمج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطارها الإنمائي الوطني، لا سيما باعتماد الرؤية والاستراتيجية الإنمائية حتى عام 2030. ويلزم، في الوقت نفسه، تسريع التنفيذ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولتحويل هذا الطموح إلى حقيقة واقعة، حددت سلوفاكيا عاملين تمكينيين رئيسيين يتماشيان مع مبادئ اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة⁽⁵⁾.

التكامل

بغية الاستجابة بشكل أفضل للظروف على المستوى الوطني، دمجت سلوفاكيا أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في ست أولويات وطنية لتنفيذ خطة عام 2030، وهي: (أ) التعليم؛ (ب) والاقتصاد القائم على المعرفة والاقتصاد الأخضر؛ (ج) الحد من الفقر والإدماج الاجتماعي؛ (د) المستوطنات والمناطق الريفية المستدامة؛ (هـ) سيادة القانون والديمقراطية والأمن؛ (و) الصحة. ثم رُبطت هذه الأولويات بالأولويات الوطنية للتنمية الإقليمية، مما مهد الطريق لوضع رؤية سلوفاكيا واستراتيجيتها المتكاملة للتنمية حتى عام 2030، التي اعتمدتها الحكومة في عام 2021. غير أن التكامل يستدعي تجاوز المستوى الاستراتيجي ويقتضي أن يُجعل حجر الزاوية على صعيدي البرامج والمشاريع أيضا.

(5) على نحو ما حددته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تشمل مبادئ اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة ما يلي: الالتزام السياسي والقيادة؛ والرؤية الاستراتيجية على المدى الطويل؛ وتكامل السياسات؛ والتنسيق بين الحكومة بأكملها؛ والمشاركة على الصعيد دون الوطني؛ وإشراك أصحاب المصلحة؛ وتأثير السياسات والتمويل؛ والرصد والإبلاغ والتقييم.

المشاركة

تم دمج التنسيق الأفقي والرأسي بين جميع مكونات الحكومة، وكذلك إشراك المجتمع بأسره، في إطار تنفيذ خطة عام 2030 في سلوفاكيا. وبصرف النظر عن ضمان اتباع نهج منسق، فإن المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، هي ضمان مهمة لعدم ترك أحد خلف الركب.

لا يتسنى إحرار التقدم في تحقيق فرادى أهداف التنمية المستدامة إلا بالاعتراف بأوجه ترابطها

تولي سلوفاكيا في استعراضها الوطني الطوعي اهتماما كبيرا لأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لتأثير الأزمات الأخيرة والمستمرة، من قبيل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا، على تنفيذ خطة عام 2030. ويبين التحليل المفصل للنقاعات بين شتى غايات أهداف التنمية المستدامة بوضوح أنه لا يمكن تحقيق خطة عام 2030 إلا بطريقة متكاملة وبالاعتراف بالمفاضلات المحتملة وبأوجه التآزر والآثار العابرة للحدود.

ويُقيّم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام إطار مؤشرات الأمم المتحدة. ولأغراض هذا الاستعراض الوطني الطوعي، قررت سلوفاكيا التركيز على أهداف التنمية المستدامة الخمسة قيد الاستعراض المتعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2023، وهي أهداف التنمية المستدامة 6 و 7 و 9 و 11 و 17.

وتظهر سلوفاكيا أداء جيدا في تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) وتعتبر المياه موردا استراتيجيا. وأداء البلد إيجابي أيضا في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، وذلك رغم كون أزمة الطاقة المستمرة حاليا قد تعرض إحرار التقدم للخطر. أما التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية) والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، فهو غير منتظم ويتطلب المزيد من الاهتمام والاستثمار. ويرتكز التعاون الإنمائي الرسمي للجمهورية السلوفاكية بقوة على أهداف التنمية المستدامة في العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء.

ويقدم الجدول أدناه لمحة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في سلوفاكيا.



المصدر: Jeffrey D. Sachs and others, *Sustainable Development Report: From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond* (Cambridge, Cambridge University Press, 2022). انظر: <https://dashboards.sdgindex.org/profiles/slovak-republic>

التغيير النظمي أمرٌ لازمٌ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

يقف الاستعراض الوطني الطوعي، علاوة على تقييم التقدم المحرز، على التحديات المستمرة ويسلط الضوء على لزوم تسريع تنفيذ خطة عام 2030 على المستوى الوطني. واعترافاً بأهمية منظمات المجتمع المدني في سلوفاكيا، ينبغي أن يكون التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة جزءاً لا يتجزأ من جهود التنفيذ.

وعلى الصعيد الدولي، دقت التقارير العالمية المتتالية عن حالة التنمية المستدامة ناقوس الخطر بشأن الثغرات المستحكمة في التنفيذ في جميع أنحاء العالم، وهي ثغرات تفاقت بفعل الأزمات البيئية والصحية والأمنية. وشهدت السنوات الثماني التي انقضت منذ اعتماد خطة عام 2030 تقدماً متفاوتاً في جميع أهداف التنمية المستدامة وفيما بين الأقاليم وفيما بين مختلف الفئات الاجتماعية والسكانية. ويظهر جلياً اليوم أنه، بالإضافة إلى تحديد أهداف عالمية طموحة وإنشاء آليات مراقبة على الصعيد العالمي، فإن زيادة التنسيق المكثف للتنفيذ على المستوى الدولي أمرٌ لازمٌ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

التنمية الخضراء لتحقيق الرخاء المشترك

معلومات أساسية

هذا هو الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لطاجيكستان لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً للمبادئ التوجيهية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي، اقترن جمع البيانات بمشاورات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، لجعل هذا التقرير متعمقاً وقائماً على البيانات ما وسع الأمر.

وبناءً على الاستعراض الوطني الطوعي الأول، دُمجت أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر في الإطار القانوني وكذلك في استراتيجية التنمية الوطنية لعام 2030. وهناك تعاون أكبر لضمان ارتباط الأهداف بالعمل المحلي وبخطط الاستثمار وعمليات الميزنة. واستُحدثت منصة وطنية لتتبع أهداف التنمية المستدامة ابتغاء تقييم التقدم المحرز في 127 مؤشراً توجد بيانات عنها.

التنمية الخضراء لتحقيق الرخاء المشترك - طاجيكستان مصدرٌ لأكثر من 70 في المائة من الموارد المائية في منطقة وسط آسيا. وفي الوقت الحالي، تولّد 98 في المائة من الكهرباء في طاجيكستان من محطات توليد الطاقة الكهرمائية. ويحتل البلد المرتبة السادسة في العالم في مجال الطاقة الخضراء، وسيرتقي إلى المرتبة الرابعة عند إنجاز محطة روغن لتوليد الطاقة الكهرمائية. وطاجيكستان هي أيضاً من بين البلدان التي لديها مساهمة شبه صفرية في إنتاج انبعاثات غازات الدفيئة.

ورئيس جمهورية طاجيكستان، زعيم الأمة، إمام علي رحمون، رائدٌ من رواد النهوض بقضايا المياه وتغيير المناخ على الصعيد العالمي. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد مبادرة من طاجيكستان عام 2025 السنة الدولية للحفاظ على الأنهار الجليدية و 21 آذار/مارس اليوم العالمي للأنهار الجليدية. وهذه هي المبادرة العالمية لطاجيكستان، التي تُنفذ على

نطاق عالمي والتي تتيح للمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات مشتركة بشأن الاستخدام المستدام للموارد المائية والتخفيف من آثار تغير المناخ.

الإنجازات الرئيسية

حققت طاجيكستان، من خلال الإصلاحات الجارية، تقدماً ملحوظاً في معظم أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من الآثار السلبية للصدمات الخارجية، أي التوترات الجيوسياسية والجزاءات، والنزاعات التجارية، وتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتبعات تغير المناخ العالمي، فقد مكن التنفيذ الفعال للإصلاحات والسياسات والبرامج الاقتصادية وتدابير التصدي للأزمات على مدى السنوات الخمس الماضية من الحفاظ على نمو طاجيكستان الاقتصادي في معدل متوسط سنوي هو 7,3 في المائة ومن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مرة ونصف.

وشُرع في أعمال المعايير العالمية للممارسات الزراعية الجيدة بغرض ضمان تحقيق النمو الزراعي الذكي مناخياً والمراعي للبيئة.

ومتوسط معدل النمو السنوي للرصيد السكاني أعلى بنسبة 2,4 في المائة من معدل النمو السكاني في البلد (2 في المائة). وزادت نسبة الحصول على خدمات مياه الشرب الأساسية من 76 في المائة إلى 82 في المائة خلال هذه الفترة.

وأكثر من 70 في المائة من سكان البلد هم شباب. ومراعاة للاتجاهات الديموغرافية، شُيّد ما عدده 3 420 مرفقاً تعليمياً لفائدة 1,5 مليون طالب و 2 827 مرفقاً طبياً، مما أسفر عن تحسين الحصول على التعليم والصحة الجيدين تحسيناً كبيراً.

وخلال السنوات الخمس الماضية، انخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 70 في المائة ومعدل وفيات الرضع بحوالي 36 في المائة. وإضافة إلى ذلك، انخفض عدد حالات الإصابة المسجلة بالسل المشخصة حديثاً بنسبة 26 في المائة، وانخفض عدد حالات العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 19,5 في المائة.

وقد تحسّن رفاه السكان تدريجياً وزاد دخلهم بمقدار 2,1 مرة في السنوات الخمس الماضية. وارتفع الراتب المتوسط بمقدار مرة ونصف والمعاش التقاعدي بمقدار 1,3 مرة.

ولتطوير نظام قوي للحماية الاجتماعية، شُرع في إنجاز برنامج للمساعدة الاجتماعية المحددة المستهدفين وسجل معلومات وطني موحد للأسر ذات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة.

وخلال هذه الفترة، حُصص أكثر من 19 بليون ساماني طاجيكي لدعم الفئات الضعيفة اجتماعياً.

وخلال فترة الاستقلال، أنشئت قدرة إضافية في مجال الطاقة الكهربائية تتجاوز 2 000 ميغاوات حراري، مما حسّن الحصول على الكهرباء في المناطق الريفية بنسبة تصل إلى 98 في المائة في عام 2022 وقلل من الافتقار إلى الطاقة. وصُنّفت طاجيكستان، وفقاً لمؤشر World Energy Trilemma، في المرتبة الأولى من بين 10 دول في مجال أمن الطاقة.

وخلال فترة الاستقلال أيضاً، شُيّد 2 400 كيلومتر من الطرق و 326 جسراً و 6 أنفاق للمركبات و 219 كيلومتراً من السكك الحديدية، وذلك لضمان تسريع التصنيع وتطوير البنية التحتية للبلاد.

ومكنت الإجراءات المذكورة أعلاه البلد من خفض معدل الفقر من 31 في المائة في عام 2015 إلى 22,5 في المائة في عام 2022.

التحديات

أجرت طاجيكستان الاستعراض الوطني الطوعي الحالي في وقت اضطراب الاقتصاد العالمي المقترن بأزمة الأمن الغذائي وأزمة الطاقة وآثار كوفيد-19 وتغير المناخ، وهي أمور تعرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمخاطر كبرى.

وفي ظل هذه الظروف، يصبح الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والأمن الغذائي، والضمان الاجتماعي، وأمن الحدود، والتعامل مع العواقب غير المسبوق لتغير المناخ العالمي تحديات رئيسية للسنوات المقبلة.

وتظل طاجيكستان ملتزمة بتنفيذ خطة التنمية لعام 2030، مع التركيز على تحقيق التنمية المستدامة والازدهار المشترك القائم على شمولية الجميع وعلى الابتكار وعدم ترك أحد خلف الركب. والدعم المالي والتقني الكافي من الشركاء في التنمية في كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]

بعد مرور واحد وعشرين عاما على استعادة الاستقلال، تتمثل أولوية تيمور - ليشتي لتحقيق التنمية المستدامة في الاستثمار في سكانها، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وفي عام 2002، عام استعادة البلد استقلاله، كتب فتیان وفتيات في جميع أنحاء تطلعاتهم للأمة على بطاقات بريدية موجهة إلى قادة المستقبل. فتصوروا تيمور - ليشتي دولة ديمقراطية فيها تكون ظروف المعيشة أفضل للجميع وفيها تتاح الفرص للشباب. ويتوخى الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لتيمور - ليشتي تقييم ما إذا كانت الحكومة، في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تسير على الطريق الصحيح لتحقيق توقعات هؤلاء الشباب.

وتيمور - ليشتي ملتزمة بالسلام وشمول الجميع وبناء الدولة باعتبارها الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نهج يركز على الناس ويعزز الرفاهية والإمكانات للمواطنين كافة.

وقد نفذت تيمور - ليشتي، في توقيت حسن، الاستجابات وسياسات التعافي في مواجهة الصدمات المتعددة، بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والكوارث الطبيعية والمأزق السياسي، ومضت في الوفاء بوعدها بتحقيق الأهداف 3 و 11 و 13 من أهداف التنمية المستدامة. وقد كان تصدي حكومة تيمور - ليشتي لأزمة كوفيد-19 جديرا بالثناء، ونفذ من خلال خطة الإنعاش الاقتصادي. وهي خطة توخت الحفاظ على مستويات المعيشة من خلال التحويلات النقدية الشاملة، والحفاظ على الوظائف لكل من العاملين في القطاع النظامي والعاملين في القطاع غير النظامي، وحماية الأعمال التجارية. واستمرت الحكومة في توفير الخدمات الأساسية، وتصدت لطفرات كوفيد-19، وحمت السكان بتنفيذ مزيج من تدابير الاحتواء. وبفضل ذلك، ظلت معدلات الوفيات والحالات الخطيرة من الإصابة بكوفيد-19 منخفضة.

الأولوية 1 - من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود البلد ليصبح أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات المتعددة وتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية الوطنية للفترة 2011-2030، مع التركيز بشكل خاص على مجال تنمية رأس المال البشري.

وقد نال الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للصدمات المتعددة في تيمور - ليشتي من المكاسب السابقة في مجال التنمية، للأسر المعيشية الريفية وللأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء خاصة، مما أبطأ إحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف 1 و 2 و 4 و 6 من أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن حالة التغذية استمرت في التحسّن، فإن معدلات انتشار التقرم ونقص الوزن والهزال لا تزال مرتفعة مقارنة ببلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد اعتمدت برامج للحماية الاجتماعية تستهدف الوالدين والأولاد الضعفاء، لولا أنها لا تكفي حتى الآن لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. وقد ارتفعت المعدلات الصافية للالتحاق بالمدارس الثانوية، لكن معدل الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي منخفض، ولا تزال جودة التعليم واستخدام الموارد الرقمية يشكلان تحدياً كبيراً.

الأولوية 2 - تواصل الحكومة الإصلاحات الرامية إلى تعزيز التمويل العام للقطاعات الاجتماعية بالتركيز على إمكانية الحصول على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي وعلى جودة كل ذلك. ويمكن للشركاء الدوليين أن يضطلعوا بدور هام في دعم هذه الإصلاحات.

وقد تعثر التنوع الاقتصادي، الذي كان قد حدد من ضمن الاستراتيجيات الأربع للتسريع، كما يلزم إحراز مزيد من التقدم في تحقيق الأهداف 7 و 8 و 9 من أهداف التنمية المستدامة. ولم يعد اقتصاد تيمور - ليشتي إلى مستويات ما قبل الجائحة. ولا تزال قاعدة العمالة في تيمور - ليشتي صغيرة وهشة، مع انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للإناث وارتفاع عدد الشباب غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب. ولا يزال قطاع الزراعة أكبر قطاع مشغّل ولكنه تضرر بشدة من جراء جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية، في حين أن القدرة على الاتصال الإلكتروني والخدمات الرقمية محدودة. ويمكن أن يساعد انضمام تيمور - ليشتي إلى رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التجارة العالمية على تسريع التنوع الاقتصادي وتعزيز القدرة على الصمود.

الأولوية 3 - نسعى إلى عقد شراكات لتسريع التحول القائم على التكنولوجيا والنهوض بالسياسات الرامية إلى تعزيز "الاقتصاد الأزرق - الأخضر" المركّز على قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك والسياحة.

ويعزز الالتزام بالديمقراطية والتماسك الاجتماعي قدرة البلد على الصمود في مواجهة الصدمات المتعددة، مما يجعلها رائدة في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وقد أظهرت تيمور - ليشتي مرة أخرى أنها واحدة من أقوى الديمقراطيات الانتخابية في جنوب شرق آسيا، حيث تشغل النساء 40 في المائة من مقاعد البرلمان. وفي خضم جائحة كوفيد-19، أجرى البلد انتخابات رئاسية ناجحة؛ وتُحترم فيه الحريات المدنية على نطاق واسع؛ وحكومته تمضي في الانفتاح وفي الاستجابة لاحتياجات السكان. والإصلاحات جارية للتصدي للتحديات في مجالات فعالية الحكومة، والإدارة العامة، واللامركزية، والإدارة المالية.

الأولوية 4 - تيمور - ليشتي مستعدة لتعزيز المؤسسات باستخدام العقد الاجتماعي القوي القائم بين المواطنين والدولة، ابتغاء ضمان أن يُلبى بحلول عام 2030 ما كان لجميع

مواطنيها عند بداية الاستقلال من تطلعات، وقادتها يتعهدون بتجنب المآزق السياسية في المستقبل ومواصلة العمل مع الدول الأخرى والقطاع الخاص والشركاء لتحقيق الأهداف بما يخدم سكانها.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني فريد من نوعه

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لأهداف التنمية المستدامة في تركمانستان فريد من نوعه، من نواح عديدة.

أولاً، يتناول الاستعراض الحالي، علاوة على الأهداف الرئيسية التي أوصت بها الأمم المتحدة، ستة أهداف إضافية تعكس التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للبلد:

- الرعاية الصحية؛
- التعليم الجيد الشامل للجميع؛
- الأمن الغذائي؛
- المساواة بين الجنسين؛
- زيادة رفاهية الأفراد؛
- حماية البيئة.

وثانياً، عانت تركمانستان، كما عانت جميع بلدان العالم، من عواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويعرض الاستعراض تجربة تركمانستان الوطنية في التصدي للجائحة، التي مكنت البلد من التحول إلى استخدام بارامترات جديدة للتنمية المستدامة.

وثالثاً، يحدد الاستعراض التقدم المحرز في تحسين الإطار المؤسسي لضمان التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة. وقد أوجد ذلك بيئة مواتية للرقمنة ولريادة الأعمال وتطبيق التقنيات الابتكارية والمراعية للبيئة، للأجيال الحالية والمقبلة.

ورابعاً، استعرضت وثائق السياسة الاستراتيجية لتقييم مدى إدماجها لأهداف التنمية المستدامة. وأظهر التقييم أنه لا يزال هناك مستوى عال من إدماج غايات أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل، هو 85 في المائة. وبهذه الطريقة، تكفل الاستمرارية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البرامج الوطنية المنجزة والمعتمدة حديثاً.

النهج الذي يركز على الإنسان نموذج مستدام للحكم

يسهم التزام البلد بأهداف التنمية المستدامة في بلورة نموذج كلي للتنمية المستدامة يركز على الناس وعلى رفاه كل مواطن.

ويخصص نحو 75 في المائة من ميزانية الدولة في تركمانستان للتنمية المجال الاجتماعي. وبدأ تقديم مساعدات وخدمات محددة للفئات السكانية الضعيفة اجتماعيا، كما تُنفَّذ برامج استحقاقات للشباب. وفي الأجلين المتوسط والطويل، سيكون النهج الذي يركز على الإنسان الأساس لتحديد الأولويات السياسية الوطنية لتركمانستان.

إدخال التكنولوجيات الخضراء وتدابير مكافحة تغير المناخ

تتخذ تركمانستان خطوات شاملة للتقليل إلى أدنى حد من الآثار البيئية السلبية وتغير المناخ. ويمثل إدخال التكنولوجيات الموفرة للطاقة والمراعية للبيئة على نطاق واسع أولوية خاصة للبرامج الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية. وتساهم عملية الرقمنة النشطة أيضا في جعل الاقتصاد مستداما وتحقيق التحول الأخضر.

وتركمانستان من البلدان القليلة، ليس فقط في وسط آسيا بل في العالم بأسره، التي تنفذ استراتيجيتها الوطنية الخاصة بتغير المناخ، والبرنامج الوطني لبحر آرال للفترة 2021-2025.

وستواصل تركمانستان تنفيذ تدابير منهجية من منظمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة في مجالات الطاقة والنقل والزراعة والعمليات الصناعية، ووضع تدابير للتكيف والحد من خطر الكوارث الطبيعية.

إشراك المؤسسات وجميع أصحاب المصلحة

يكفل إشراك جميع المؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة اتباع نهج كلي ومنهجي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى الدعم المقدم من الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص في البلد، يحظى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بدعم البرلمان، باعتباره الهيئة التمثيلية التي تمارس السلطة التشريعية. ويعمل البرلمان كحلقة وصل بين السكان ومؤسسات الدولة، بما يعزز أعمال مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وقد أنشأت تركمانستان آلية إبلاغ داخلية لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي آلية عاملة. وسنويا، تقدم الهيئة المعنية بتنسيق أهداف التنمية المستدامة، أي وزارة المالية والاقتصاد في تركمانستان، بإشراك الوكالات الحكومية الأخرى وأصحاب المصلحة، تقريرا وطنيا عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى رئاسة مجلس الوزراء في تركمانستان.

الشباب أساس تركمانستان المستدامة وضامن تحقيق ذلك

الشباب أحد محركات تنمية الدولة، ولهم يهيئ البلد أفضل الظروف. وقد أعلنت تركمانستان عام 2023 عام "الشباب السعيد مع أركاداغ سردار".

وتختار تركمانستان سنويا، بدعم من الأمم المتحدة، سفراء لأهداف التنمية المستدامة من بين جيل الشباب. وهم يقدمون أفكارا جديدة ويتعهدون منصة شراكة شاملة، مما يساعد على زيادة الوعي العام بقضايا التنمية المستدامة.

توسيع نطاق الشراكات لصالح كل مواطن

تُنفَّذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تركمانستان من خلال شراكة فعالة مع المؤسسات والمنظمات الدولية. وبغية حفز التجارة والاستثمار وتعزيز وضع المنتجين المحليين في الأسواق الخارجية، حددت تركمانستان هدفا واضحا يتمثل في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومنحت تركمانستان مركز المراقب في منظمة التجارة العالمية في عام 2020، ثم منحت مركز البلد المنضم في عام 2022. وهذا الانضمام هو أحد الشروط الأساسية الهامة لكي تحقق تركمانستان أهدافها المتمثلة في العمل اللائق، والنمو الاقتصادي، وتطوير الابتكار، والبنية التحتية، وتطوير الشراكات.

الأولويات الحالية والمقبلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

يستلزم المستوى العالي من دمج الأولويات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة قيام الدولة باستثمارات كافية. وتتوخى تركمانستان الوفاء بالالتزامات التي قطعت في خطة عمل أديس أبابا لتحسين نظمها التمويلية.

وفي عام 2021، استحدثت تركمانستان إطار التمويل الوطني المتكامل الخاص بها.

ومن الجوانب المهمة لدمج أهداف التنمية المستدامة في جميع مجالات الحياة الوطنية توطيئ تلك الأهداف. وستعمل الدولة بعزم على إدماج أهداف التنمية المستدامة وإضفاء الطابع المؤسسي عليها على أرض الواقع. وتهدف الحكومة إلى العمل بشكل أكثر نشاطا مع الهيئات التنفيذية المحلية لدمج غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المناسبة للخصائص والتحديات المحددة لمناطق بعينها. وهذا، بدوره، سيسمح بوضع سياسات وتدابير أكثر استهدافا لمختلف الفئات السكانية المستهدفة، مع مراعاة مبدأ "عدم ترك أي شخص خلف الركب".

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقدم جمهورية تنزانيا المتحدة استعراضها الوطني الطوعي الثاني في إطار عملية المتابعة والاستعراض الرسمية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتضمنة فيها. ويبرز الاستعراض التقدم المحرز والتحديات والدروس المستفادة منذ إجراء الاستعراض الوطني الطوعي الأول لجمهورية تنزانيا المتحدة في عام 2019. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت جمهورية تنزانيا المتحدة، شأنها شأن البلدان الأخرى، لصدمات عالمية مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحرب الأوكرانية - الروسية، وتغير المناخ، وارتفاع تكلفة الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية.

وكانت عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة. وشاركت فيها مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية والأكاديمية. ولضمان عدم ترك أحد خلف الركب، أجريت مشاورات محددة مع مجموعات مختارة، بما في ذلك الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة. وعلاوة على ذلك، أجريت مشاورات مع السلطات والمجتمعات المحلية في البر الرئيسي لتنزانيا وزنجبار على المستويين الإداري والمجتمعي.

وقد أحرز تقدم كبير في تنفيذ الإجراءات المقترحة في الاستعراض الوطني الطوعي السابق (عام 2019). فقد أحرز تقدم جيد في الأهداف 2 و 3 و 4 و 5 و 6 و 8 و 16 من أهداف التنمية المستدامة، وأحرز تقدم معتدل نسبياً في الأهداف 1 و 7 و 9 و 10 و 11 و 12 و 13 و 14 و 15 و 17. ويظهر تقييم الأهداف المواضيعية للاستعراض الوطني الطوعي لعام 2023 أن تنزانيا قد تفوقت بشكل ملحوظ في ضمان حصول الجميع على المياه النظيفة والمأمونة، لا سيما في المناطق الريفية، حيث ارتفعت النسبة من 70,1 في المائة (عام 2019) إلى 74,5 في المائة (عام 2022)، بفضل تعزيز الشراكات وزيادة مخصصات الميزانية. ومن حيث الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، ارتفعت نسبة حصول السكان على الكهرباء من 67,5 في المائة في عام 2019 إلى 78,4 في المائة في عام 2021، بفضل زيادة توليد الكهرباء من مصادر نظيفة وتقليل هدر الطاقة بالتسرب. وواصل البلد تعزيز استخدام طاقة الطهي النظيفة والمستدامة بما يتماشى مع سياسة الطاقة الوطنية ابتغاء تحسين نوعية الحياة للتنزانيين.

وفيما يتعلق بالصناعة والابتكار والبنية التحتية، تحرز تنزانيا تقدماً ملحوظاً في تحسين البنية التحتية للسكك الحديدية والخطوط الجوية والطرق. ويسجل البلد زيادة في خدمات نقل البضائع والركاب باستخدام شبكة البنية التحتية الخاصة به. وتعزيزاً للمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، تحسّن جمهورية تنزانيا المتحدة إدارة الأراضي بإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبرقمنة سجلات الأراضي عن طريق إنشاء نظام المعلومات المتكامل لإدارة الأراضي. وإضافة إلى ذلك، تقوم تنزانيا ببناء مدن تابعة في سياق الجهود الرامية إلى استدامة مدنها.

والحفاظ على الأمن الغذائي والتغذية على الصعيد الوطني مع التخفيف من أثر تغير المناخ والتدهور البيئي أمرٌ أساسي للحد من الفقر المتعدد الأبعاد وتحقيق مستوى عالٍ من التنمية البشرية. وفي الفترة بين عامي 2019 و 2021، ظل إنتاج المحاصيل الغذائية مستقرًا، ووصل متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 125 في المائة خلال الفترة. وساعد على تحقيق هذه النتيجة الطقس الجيد إلى حد ما، والاستقرار، وتوافر المدخلات مثل البذور المحسّنة والمواد الكيميائية والأسمدة.

وقد أقيمت أيضاً علاقات شراكة وتعاون معززين بشأن أهداف التنمية المستدامة مع مختلف أصحاب المصلحة. وتحافظ جمهورية تنزانيا المتحدة على نظم دعم القطاع الخاص لتحسين البيئة المواتية للأعمال التجارية ومناخ الاستثمار في البلد.

وقد تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب بين روسيا وأوكرانيا في اضطرابات اجتماعية - اقتصادية مضرّة بتنمية رأس المال البشري، مما أدى إلى إبطاء وتيرة تحسين الاقتصاد، بعد أن كان البلد قد سجل في عام 2019 معدل نمو لنواتجه المحلي الإجمالي الحقيقي هو 7,0 في المائة. وهو المعدل الذي انخفض إلى 4,8 في المائة في عام 2020، ثم ارتفع قليلاً إلى 5,2 في المائة في عام 2023. ورغم الاستمرار في تحقيق نمو مواتٍ على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد أبطأت تينك الصدمات العالميتين إحراز التقدم في السنوات السابقة نحو تنفيذ خطة التنمية الوطنية المتوخاة ونحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتلتزم جمهورية تنزانيا المتحدة بتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، وذلك بتنفيذ خطط إنمائية متوسطة وقصيرة الأجل. وإضافة إلى ذلك، من خلال خطة الاستجابة والتعافي على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، تتوخى تنزانيا تسريع التنفيذ بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها

في خطة عام 2030. وقد وضعت الحكومة سياسات وأطرًا قانونية ومؤسسية قوية ووسعت نطاق التدابير الرامية إلى الوقاية من الأمراض الناشئة وكشفها والتصدي لها. وعلاوة على ذلك، تعزز الحكومة تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ، من قبيل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدي لتغير المناخ 2021-2026 واستراتيجية الاقتصاد الأزرق. والحكومة ملتزمة بتعزيز الإجراءات من أجل تعبئة المزيد من الموارد المحلية والخارجية لدعم خطة عام 2030 بشأن أهداف التنمية المستدامة، تخطيطًا وتنفيذًا ورصدًا وتقييمًا. وتعزز الحكومة أيضًا التكنولوجيا الرقمية والابتكار على مختلف الجبهات، مما سيحفز النمو الاقتصادي ويفضي إلى تحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة.

أوزبكستان

[الأصل: بالروسية]

تقدم أوزبكستان استعراضها الوطني الطوعي الثاني المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وكان الاستعراض الوطني الطوعي الأول قد قُدم في عام 2020.

وفي عام 2015، التزمت حكومة أوزبكستان بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونص مرسوم حكومي صدر في 22 شباط/فبراير 2022 على تتبع 16 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة و 126 غاية. ويتضمن نظام الرصد 190 مؤشرًا، 128 منها منشورة على بوابة وكالة الإحصاءات (nsdg.stat.uz). واستكمل المرسوم أيضًا تكوين مجلس التنسيق المشترك بين الوكالات وحدد الدور المنوط بإطار التمويل الوطني المتكامل. وفي تموز/يوليه 2021، أصبحت أوزبكستان أول دولة في المنطقة تصدر سندات سيادية لأهداف التنمية المستدامة، وذلك بقيمة 235 مليون دولار.

وتشارك اللجنة البرلمانية لرصد أهداف التنمية المستدامة والمجتمع المدني والشباب والمنظمات غير الحكومية غير التجارية الوطنية الرائدة مشاركة نشطة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة، ويشمل ذلك المشاركة في إعداد ومناقشة الاستعراض الوطني الطوعي الثاني. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، بمبادرة من رئيس جمهورية أوزبكستان، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار المعنون "تعزيز دور البرلمانات في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة".

ومنذ عام 2022، اقترن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أوزبكستان بإصلاحات واسعة النطاق في إطار استراتيجية التنمية الجديدة لأوزبكستان للفترة 2022-2026، والتي تتوافق اتجاهاتها توافقًا تامًا مع الأهداف والغايات الوطنية للتنمية المستدامة. والهدف الرئيسي للاستراتيجية هو جعل أوزبكستان بلدًا متوسط الدخل من الشريحة العليا بحلول عام 2030.

والاستراتيجية أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج، ففيها أهداف مقترحة محددة وطموحة وقابلة للقياس يتعين تحقيقها بحلول عام 2026 (خفض معدل الفقر إلى النصف وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي إلى 80 في المائة ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي إلى 50 في المائة). وتروم الاستراتيجية ما يلي: تحسين الحوكمة والمؤسسات الديمقراطية؛ ومكافحة الفساد؛ ودعم المجتمع المدني وحرية التعبير؛ واللامركزية؛ ودعم التنمية الريفية، والتنمية المستدامة للمناطق الضعيفة.

وسجل اقتصاد أوزبكستان منذ عام 2020 معدلات نمو عالية، رغم الأزمات العالمية والإقليمية (جائحة كوفيد-19 والأزمات الجيوسياسية). فحتى في ذروة الجائحة، سجل الاقتصاد نمواً بمعدل 2 في المائة. وفي عامي 2021 و 2022، حقق الاقتصاد نمواً بلغ معدله 7,4 في المائة ثم 5,7 في المائة.

واسترشاداً بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، تنفذ أوزبكستان عدداً من البرامج الرامية إلى زيادة رأس المال البشري والإدماج الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي من 21 في المائة في عام 2015 إلى 70 في المائة في عام 2022، كما ارتفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي من 8 في المائة في عام 2015 إلى 38 في المائة في عام 2022. وعلاوة على ذلك، أدت التدابير الرامية إلى تعزيز وصول النساء إلى التعليم العالي، بوسائل منها منحهن قروضاً بدون فائدة وقروضاً ميسرة محددة لهن وحصصاً إضافية، إلى مضاعفة عدد النساء في التعليم العالي.

ومن أجل تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، تبدأ الحكومة العمل بنظام تأمين صحي، وتقوم بالرقمنة وتشجع الاستثمار الخاص.

وأنشئ سجل اجتماعي موحد للأسر الضعيفة اجتماعياً والشباب والنساء المحتاجين إلى دعم الدولة في سياق الإصلاحات التي أدخلت على نظام الحماية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، رفعت حكومة أوزبكستان سقف طموحاتها بشأن أهداف الحد من الفقر، وذلك بتحديد إجراء جديد لحساب الحد الأدنى للإنفاق الاستهلاكي في عام 2021. ونتيجة لهذه الإصلاحات، زاد حجم المدفوعات الاجتماعية وتغطيتها بأكثر من ثلاثة أضعاف، وتحسنت شفافية هذه الخدمة وإمكانية الحصول عليها.

ولتحفيز العمالة المستدامة وزيادة دخل المواطنين، أنشئت مؤسسة العمل الحر. وتوفر مراكز التدريب الشاملة، المسماة "Ishga Marhamat" الموجودة في جميع أنحاء أوزبكستان، التدريب المهني والتدريب والتطوير المهني للسكان.

وتنفذ برامج واسعة النطاق للبناء ولمنح قروض الرهونات بشروط ميسرة في جميع أنحاء أوزبكستان بغية ضمان حصول الجميع على مساكن مريحة وميسورة التكلفة.

وبموجب اتفاق باريس للمناخ، ضاعفت أوزبكستان التزاماتها بأكثر من ثلاثة أضعاف، وتخطط حالياً لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 35 في المائة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، بدلاً من 10 في المائة كما كان مقرراً من قبل. وفي هذا الصدد، اعتمدت استراتيجية بشأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر للفترة الممتدة حتى عام 2030. وتتطوي الاستراتيجية على زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى 25 في المائة من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام 2026، ومضاعفة كفاءة الطاقة وخفض كثافة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف.

وابتغاء تحسين نظام الحماية الموثوقة لحقوق وحيات ومصالح النساء والأطفال، يجرم قانون جديد غير مسبوق في التشريع، صدر في نيسان/أبريل 2023، التحرش بالنساء وتعقبهن.

وسيتطلب النمو الديموغرافي في البلد استمرار إصلاحات الاقتصاد الهيكلية المهمة وتعميق الإصلاحات في مجال الحوكمة والمجالين الاجتماعي والبيئي، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

يُجرى الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لزامبيا على خلفية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحرب الروسية - الأوكرانية وحالة المديونية وآثار تغير المناخ. ويركز على التقدم المحرز بين عامي 2019 و 2022، ويسلط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها زامبيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويُبلغ الاستعراض عن أهداف التنمية المستدامة 3 و 4 و 5 و 7 و 8 و 9 و 12 و 13 و 15 و 17.

مواءمة خطة التنمية الوطنية

تتمشي خطة التنمية الوطنية الثامنة للفترة 2022-2026، بنسبة 87 في المائة، مع أهداف التنمية المستدامة، مما يؤكد التزام زامبيا بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولدعم تنفيذ الخطة، عزز البلد نهجا للتنمية شاملا لجميع أفراد المجتمع يقترن بإطار مؤسسي لرصد خطط التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الرؤية الوطنية لعام 2030.

تسريع التعافي الاقتصادي تحقيقا لمستقبل تزداد فيه القدرة على امتصاص الصدمات ويزداد الشمول

من خلال الخطة الوطنية الثامنة للفترة 2022-2026، شرعت زامبيا في برنامج للإنعاش الاقتصادي لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، ودعم الاستقرار المالي، وتعزيز نمو أعلى معدلا وأكثر شمولاً. ولدعم هذه التدخلات، حصل البلد على مساعدة بقيمة 1,3 بليون دولار من صندوق النقد الدولي وعلى تمويل بشروط ميسرة من مؤسسات تمويل أخرى متعددة الأطراف، من بين أوجه مساعدة وتمويل أخرى. وتبذل زامبيا أيضا جهودا لإعادة هيكلة ديونها، وهو ما يتوقع أن يدعم انتعاشها الاقتصادي.

وتواصل زامبيا، بغية دعم التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود، تعزيز القدرات المؤسسية في الحصول على تمويل المناخ وكذلك عقد شراكات مع المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويجري تعزيز الإطار السياساتي والقانوني بغرض التصدي لآثار تغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى وبغرض إدماج القضايا الناشئة.

ولتخفيف العبء على المالية العامة، يجري تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها كمصدر بديل لتمويل خطة تطوير البنية التحتية في البلد.

ولتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، استحدثت الحكومة في عام 2022 منتدى الحوار بين القطاعين العام والخاص بدعم من الشركاء المتعاونين. وهذا يؤكد اقتناع الحكومة بأن القطاع الخاص له دور محوري يسهم به في تنمية البلد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولتعزيز تحصيل إيرادات الضرائب المحلية، تعمل زامبيا على رقمنة نظامها الضريبي من خلال حل رقمي مبتكر محليا وتشغل منصة الخدمات الحكومية وبوابة الدفع، مما يجعل العديد من الخدمات الحكومية متاحة عبر الإنترنت في جميع الأوقات.

عدم ترك أحد خلف الركب

أحرزت زامبيا تقدماً كبيراً في تمكين أفقر الناس وأكثرهم ضعفاً في المجتمع. ويشمل ذلك تنفيذ السياسة المنقحة المعنية بالتعليم للجميع، التي عززت فرص الحصول على التعليم والإنصاف فيه. ومن بين الإصلاحات الرئيسية إلغاء الرسوم الدراسية ورسوم الامتحانات والعودة إلى تقديم الدعم المالي للطلاب الضعفاء في المدارس العامة. وعلاوة على ذلك، عُيِّن ما مجموعه 30 496 معلماً في عام 2022.

وتعمل الحكومة أيضاً على تحسين فرص حصول الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة وذوي الإعاقات على فرص التعليم بتوفير مرافق ميسرة لاستخدامهم. وإضافة إلى ذلك، بدأ تنفيذ برنامج في الكليات لتزويد المعلمين بالمعارف الأساسية في تحديد وتقييم المتعلمين ذوي الإعاقة.

ولتقريب الموارد المالية من الناس، تمت زيادة رصيد الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية من 1,6 مليون كواتشا زامبية إلى 28,3 مليون كواتشا زامبية لكل دائرة، مما يوفر للمجتمعات المحلية فرصاً لاتخاذ الخيارات وتنفيذ المشاريع ابتغاء تحسين رفاههم.

وارتفع عدد المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية إلى 1 024 000 مستفيد في عام 2022، مقارنة بعددهم في عام 2020، وهو 880 539 مستفيداً. وزاد عدد الأسر المعيشية التي تتلقى حزمة الأمن الغذائي إلى 290 000 أسرة في عام 2022، مقارنة بعددها في عام 2021، وهو 263 000 أسرة. ووسع أيضاً نطاق المستفيدين من البرامج الاجتماعية الأخرى، مثل برنامج إبقاء الفتيات في المدارس، بما يشمل 43 520 فتاة في عام 2022، مقارنة بعددهن في عام 2021، وهو 28 964 فتاة، في حين ارتفع عدد المناطق التي تنفذ برنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية من 39 منطقة إلى 59 منطقة.

وشرعت زامبيا في تنفيذ نظام معلومات التسجيل الوطني المتكامل بغية تعزيز سجل الأحوال المدنية. ونظام المعلومات هذا هو نظام إدارة التسجيل الوطني والمدني الذي يهدف إلى توفير بطاقات تسجيل وطنية قائمة على البيانات البيومترية وإصدار شهادات الميلاد والوفاة. وقامت الحكومة أيضاً بتطبيق اللامركزية في تسجيل إحصاءات الأحوال المدنية على مستوى المقاطعات والمناطق الفرعية لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

سبل المضي قدماً

هناك تباين في نتائج تقييم ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهناك أيضاً تحديات منها الثغرات في توافر البيانات اللازمة. وتظل زامبيا ملتزمة بإعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب الأزمة المتعددة الأوجه، وستواصل الاعتماد على دعم الشركاء في جهودها الإنمائية.